المحور الثاني : تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية

رؤساء ومقرري الجلسات للمحور الثاني

رئيس الجلسة : أ. د. عبد الإله بن عبد العزيز باناجه، مدير جامعة الطائف، الطائف.

المقـــــــرر : د. فهد بن عبد العزيز التويجري نائب، محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني للتدريب المشترك، الرياض.

رئيس الجلسة : أ.د.رياض يوسف حمزة، نائب رئيس جامعة الخليج العربي، البحرين.

المقـــــــرر : د. أحمد بن حامد نقادي، عميد كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

جهود وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل

أ.د. عبدالله عبدالرحمن العثمان*، أ.د. محمد معجب الحامد،**

د. عبدالحليم عبدالعزيز مازي**

** وكيل وزارة التعليم العالي للشئون التعليمية*

*** مستشار – وزارة التعليم العالي*

الرياض، المملكة العربية السعودية

المستخلص: قدم صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في اجتماع المجلس الأعلى لدول الخليج العربي في دورته ٢٣ المنعقدة في الدوحة عام ٢٠٠٢م، وثيقة مهمة سميت بـــ "وثيقة الآراء" حول التعليم وقام المجلس باستعراض التقرير الذي أعدته الأمانة العامة في ضوء اقتراحات الدول الأعضاء وفريق الخبراء المشكل لهذا الغرض، وقرر اعتماد التوجهات العامة الواردة في تلك الوثيقة، وتوجيه اللجان الوزارية بوضع الآليات والبرامج الكفيلة بتحقيق ما تضمنته من توجهات، ومن ذلك ما يخص التوجهات المرتبطة بالجانب التعليمي العام والعالي . هذا التوجه من التوجهات التي لا تهم دول الخليج فحسب بل يهم أكثر الدول التي تطمح لأن يكون تعليمها العالي متوافقاً مع احتياجات التنمية وسوق العمل. وتسعى مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وفق خططها وأهدافها لتلبية احتياجات سوق العمل الحكومي والخاص. ولقد أسهمت الجامعات السعودية وبقية مؤسسات التعليم العالي في المملكة بتوفير الكفاءات البشرية التي تحتاجها الدولة في جميع قطاعاتها. ونظرًا لما يشهده التعليم العالي من زيادة في أعداد الملتحقين به إلى درجة فاقت التوقعات والخطط الاستيعابية، فقد نتج عن ذلك أن زاد عدد الخريجين في بعض التخصصات عما تحتاجه قطاعات الدولة في التوظيف، في الوقت الذي توجد فيه حاجات ملحة لشغل وظائف تخصصات أخرى لا تزال القطاعات الحكومية والخاصة بحاجة لخريجيها. ومن هنا جاءت الحاجة لرسم سياسات عديدة تقوم بها الوزارة لتحقيق هذا الهدف بدءاً بتوجيه سياسة القبول في الجامعات في ضوء احتياجات سوق العمل وانتهاءً بإعادة هيكلة الكثير من الكليات والأقسام الجامعية، مع التنسيق المباشر مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين الحكومي والخاص.

مقدمة

قدم صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في اجتماع المجلس الأعلى لدول الخليج العربي في دورته ٢٣ المنعقدة في الدوحة عام ٢٠٠٢م، وثيقة مهمة سميت بـــ "وثيقة الآراء" حول التعليم وقام المجلس باستعراض التقرير الذي أعدته الأمانة العامة في ضوء اقتراحات الدول الأعضاء وفريق الخبراء المشكل لهذا الغرض، وقرر اعتماد التوجهات العامة الواردة في تلك الوثيقة، وتوجيه اللجان الوزارية بوضع الآليات والبرامج الكفيلة بتحقيق ما تضمنته من توجهات، ومن ذلك ما يخص التوجهات المرتبطة بالجانب التعليمي العام والعالي .

ولأهمية تلك التوجهات وحتى تجد ما تستحقه من الاهتمام والمتابعة محلياً وخليجياً طلبت جامعة الملك عبدالعزيز من لجنة وزراء التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجي تنظيم ندوة لدراسة ما اشتملته تلك الوثيقة دراسة مستفيضة يشارك فيها مسؤولو التعليم وذوو الخبرة التربوية في دول الخليج العربي من مربين ومفكرين وأساتذة جامعات ومسؤولين. وتأتي هذه الورقة المقدمة من وزارة التعليم العالي في هذا الإطار محاولة التركيز على محور مهم من محاور الوثيقة ألا وهو: تحقيق التوافق (المواءمة) بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية.

أهمية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية

المواءمة من التوجهات الأساسية في التعليم التي لا تهم دول الخليج فحسب بل تهم الدول التي تطمح إلى أن يكون تعليمها العالي متوافقاً مع احتياجات التنمية وسوق العمل. ولاشك أن ما تشهده دول المنطقة من إشكالية الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية تستلزم النظر الدقيق والدراسة المتأنية بحثاً عن أفضل الأساليب لتضييق هذه الفجوة.

وتسعى مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وفق خططها وأهدافها لتلبية احتياجات سوق العمل الحكومي والخاص. ولقد أسهمت الجامعات السعودية وبقية مؤسسات التعليم العالي في المملكة بتوفير الكفاءات البشرية التي تحتاجها الدولة في جميع قطاعاتها. ونظرًا لما يشهده التعليم العالي من زيادة في أعداد الملتحقين به إلى درجة فاقت التوقعات والخطط الاستيعابية، فقد نتج عن ذلك أن زاد عدد الخريجين في بعض التخصصات عن ما تحتاجه قطاعات الدولة في التوظيف، في الوقت الذي توجد فيه تخصصات أخرى لا تزال

القطاعات الحكومية والخاصة بحاجة لخريجيها. وبالرغم من الجدل الذي أصبح يثار في كثير من المحافل حول دور الجامعة في المجتمع وهل مهمة الجامعة الإعداد للوظيفة أم التأهيل العلمي، فإن الواجب الوطني يستلزم أن تتوجه الجهود الحكومية بشكل تكاملي لخدمة الوطن وأبنائه والاستفادة القصوى من المخرجات التعليمية التي بُذل في إعدادها الشيء الكثير، وذلك بأن تقوم الجهات المعنية بالتوظيف سواء حكومية أو أهلية بإيضاح احتياجاتها من القوى البشرية مفصلة على مدى مدة زمنية كافية للتخطيط (مثل عشر سنوات أو أكثر)، وأن تتضافر جهود مؤسسات التعليم العالي والجهات ذات العلاقة لتوفير المواءمة الكافية بين التخصصات وسوق العمل.

ومن هنا جاءت الحاجة لرسم سياسات عديدة تقوم بها الوزارة لتحقيق هذا الهدف بدءاً بتوجيه سياسة القبول في الجامعات في ضوء احتياجات سوق العمل وانتهاءً بإعادة هيكلة الكثير من الكليات والأقسام الجامعية، مع التنسيق المباشر مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين الحكومي والخاص.

لقد توسعت الجامعات السعودية في السنوات العشر الماضية بقبول أعداد متزايدة من خريجي وخريجات الثانوية العامة عاما بعد عام تحملا منها لمسؤوليتها تجاه المجتمع، إلا أن الإحصاءات تشير إلى أن التوسع في القبول في ظل عدم الزيادة المتكافئة للإمكانات المادية للجامعات جعل معظم القبول في مجال العلوم الإنسانية. وقد بلغ ذلك حدا يصعب تجاوزه ضمانا لجودة العملية التعليمية وتقديم مخرجات يمكنها المنافسة في سوق العمل، حيث تجاوزت أعداد الطلاب طاقة الجامعات بنسب تفوق٣٠%، وبلغت نسبة أستاذ إلى طالب أرقاما عالية (١ إلى ٥٠ في بعض التخصصات) وهي نسبة تزيد عن ما هو مستهدف في الخطة الخمسية السادسة. فعلى سبيل المثال زاد عدد الطلاب المقبولين في جامعة الملك سعود بنسبة ٨٠% عن ما هو مستهدف في سنوات الخطة الخمسية السادسة. وتجاوز عدد المنتظمين في الجامعة ٥٢ ألف طالب وطالبة قبل عام من نهاية الخطة. وهو رقم يزيد كثيرا عن ما هو مستهدف في نهاية الخطة ذاتها وهو ٤٠ ألف طالب وطالبة. وقد تم ذلك دون زيادة ملموسة في الموارد البشرية أو المادية، وذلك بالتوسع في نسب القبول في برامج العلوم الإنسانية أكثر من برامج العلوم التطبيقية التي تواجه معوقات يستحيل معها رفع نسب القبول لعدم كفاية الاحتياجات في المعامل والفنيين وأعضاء هيئة التدريس.

ومن الجدير ذكره أن الصعوبات التي تواجه عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والوظائف التي يتطلبها سوق العمل وبالأخص في المجال التعليمي مشكلة عالمية، ففي إحصائيات أجرتها مؤسسة توظيف المعلمين الجدد بالولايات المتحدة عام ١٩٩٩م ونشرتها تحت عنوان "The urban teacher challenge" وجد أن ٩٧,٥ % من المناطق التعليمية في الولايات المتحدة في حاجة عاجلة لمعلمي العلوم (وبالأخص في الفيزياء)، و٩٥% منها في حاجة ماسّة لمعلمي الرياضيات، و٧٢,٥% لمعلمي اللغات الأجنبية، و٩٧,٥% لمعلمي تعليم خاصّ، ويعني ذلك أن الضغط كبير على مؤسسات التعليم العالي الأمريكية لموافاة الاحتياجات من الوظائف التعليمية. وتجارب الدول عديدة في كيفية استجابة التعليم لاحتياجات العمل، إلا أن هذه الاستجابة تواجه بعدد من المشكلات أهمها عدم معرفة احتياجات سوق العمل. فعلى سبيل المثال تواجه جهات التخطيط في الصين مشكلة في التعرف على إحصاءات الملايين من الطلاب الدارسين في مؤسسات التعليم العالي ولا توجد أيضاً تفصيلات رقمية عن الاحتياجات الحقيقية للجهات الموظفة من القوى العاملة. وتعمل الحكومة الصينية على توفير معلومات من أهمها نسبة التوظيف لخريجي التعليم العالي بوصفه واحداً من أهم المؤشرات لكفاءة المؤسسات التعليمية. أما في الهند فهناك إقبال هائل على التوظيف خارج البلاد في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، مما أدى إلى أنّ عدداً كبيراً من الوظائف في مجالات الصناعة والإدارة الحكومية وحتى في مجالات التعليم والتدريس لا تزال بحاجة للخريجين الجامعيين ذوي التأهيل المناسب، لأن الكفايات المطلوبة لهذه الوظائف عادة ما تعد بشكل دقيق، إضافة إلى أن هناك عدم توافق بين ما ينتجه التعليم العالي وما تحتاجه الهند من القوى العاملة.

الصعوبات التي تواجه التعليم العالي لتحقيق المواءمة

مما تقدم نلحظ أن الوفاء باحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل يتطلب تعاون وتضافر الجهود بين مؤسسات التعليم والتأهيل من جهة وبعض جهات التمويل والتخطيط والتوظيف من جهة أخرى حيث أن الهدف هدف مشترك لا يمكن لجهة القيام به بمفردها. ومن المؤكد أن تنمية القوى البشرية عملية تتطلب جهوداً ضخمة تستغرق زمناً يمتد عبر أجيال من البشر، كما أن الصعوبات الآنية لم تكن نتاج اللحظة، وإنما جاءت لتراكمية محاولات سابقة للاستجابة لتحديات

واجهتها جهود حركة التنمية منذ بداياتها الأولى، وحركة التنمية هذه كانت نشطة ومتسارعة في كل قطاعات التنمية في الدولة، وكانت تستند في تحركها على معلومات تصدر من قطاع هو ينمو أيضاً، وكانت المعلومات وأدواتها التي يمتلكها هذا القطاع وقتها كافية بالحد الذي يمكن معه صناعة قرار ناضج نوعاً ما لتسريع النمو في هذا المجال دون ذاك. ويكفي مثالاً للتدليل على ذلك أن الإحصاءات الموثقة والمتكاملة عن السكان في المملكة لم تتم في شكلها المتطور إلا عام ١٤١٣هـ، وهذه جاءت متأخرة عن بداية حركة النمو الشامل للتعليم العالي بالمملكة أوائل التسعينات الهجرية.

ومع إيمان الوزارة بأهمية التوسع في التعليم التطبيقي والتخصصات التقنية تحقيقاً لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، إلا أن هناك معوقات لابد من أخذها بالحسبان والتعامل معها بأسلوب علمي وتخطيط مرحلي ومن ذلك :

١. كثرة أعداد خريجي الأقسام النظرية من المرحلة الثانوية في التعليم العام مما يستلزم توفير تخصصات نظرية تستوعبهم وتتناسب مع إعدادهم النظري، فضلاً عن عدم رغبة بعض خريجي الأقسام العلمية مواصلة دراستهم في نفس التخصص. ويشير الجدول رقم (١) إلى أعداد خريجي وخريجات الثانوية حسب تخصصاتهم من عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ. ومن هذا الجدول يتبين أن نسبة خريجي التخصصات الأدبية إلى التخصصات العلمية تناقصت من ٥٦% عام ١٤٢٠هـ إلى ٤٩% تقريباً عام ١٤٢٥هـ وهذا يعني أن مؤسسات التعليم العالي حتى لو توفرت لها الإمكانيات المادية والبشرية لفتح كليات تطبيقية يحتاجها سوق العمل فسيظل هناك نسبة كبرى من خريجي التخصصات الأدبية لا يمكن استيعابهم.
٢. محدودية استيعاب الكليات العلمية والتطبيقية من الطلاب لطبيعة تخصصاتها وما تستلزمه من مختبرات ومعامل وأجهزة ومستشفيات وإشراف إكلينيكي ونحوه.
٣. ارتفاع تكلفة إنشاء الكليات العلمية والتطبيقية، وصعوبة توفير الإمكانات البشرية والمادية الكافية للتوسع في بعض التخصصات المكلفة مادياً كالتخصصات الطبية.
٤. نقص استحداث الوظائف الأكاديمية (معيد، محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ)، مما كان له الأثر في قلة الكفاءات الوطنية المؤهلة للتدريس في كليات وأقسام علمية جديدة.
٥. تحجيم القبول في التخصصات النظرية سيترتب عليه عدم تمكن الجامعات من الاستجابة

للضغط الاجتماعي بقبول أكبر عدد من الأعداد الضخمة التي يخرجها التعليم العام، مما يترتب عليه إشكالات عديدة.

٦. لا توجد معلومات دقيقة ومفصلة عن احتياجات سوق العمل الحكومي والخاص، بل أن الكثير من المؤهلات لغير السعوديين في القطاع الخاص تتوفر لدى كثير من الخريجين السعوديين الذين لم تتح لهم الفرص للتوظيف في هذا القطاع.

٧. احتياجات سوق العمل متغيرة وغير مستقرة.

جدول رقم (١): أعداد خريجي وخريجات الثانوية حسب تخصصاتهم.

عدد خريجي وخريجات الثانوية العامة من عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ حتى عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ

السنة الدراسية	طلاب			طالبات			مجموع طلاب وطالبات			النسبة	
	التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	المجموع طلاب	التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	المجموع طالبات	التخصصات العلمية	التخصصات الأدبية	المجموع	نسبة العلمي إلى المجموع	نسبة الأدبي إلى المجموع
١٤٢٤/١٤٢٥هـ	٧٤١٨٩	٣٨٩٣٨	١١٣١٢٧	٤٥٧٩٢	٧٥٥١٧	١٢١٣٠٩	١١٩٩٨١	١١٤٤٥٥	٢٣٤٤٣٦	%٥١,١٨	%٤٨,٨٢
١٤٢٣/١٤٢٤هـ	٦٨٤٠٣	٣٥٢٧٦	١٠٣٦٧٩	٤٤٢٨٠	٦٩١١٧	١١٣٣٩٧	١١٢٦٨٣	١٠٤٣٩٣	٢١٧٠٧٦	%٥١,٩١	%٤٨,٠٩
١٤٢٢/١٤٢٣هـ	٥٩٠٧٣	٣٢٧١١	٩١٧٨٤	٤١٤٢٥	٦٣٦٠٤	١٠٥٠٢٩	١٠٠٤٩٨	٩٦٣١٥	١٩٦٨١٣	%٥١,٠٦	%٤٨,٩٤
١٤٢١/١٤٢٢هـ	٥٦٠٠٩	٣٦٩٦٠	٩٢٩٦٩	٣٦٤١٦	٦١٠٢٦	٩٧٤٤٢	٩٢٤٢٥	٩٧٩٨٦	١٩٠٤١١	%٤٨,٥٤	%٥١,٤٦
١٤٢٠/١٤٢١هـ	٥٢٤٢٦	٣٩٢٤٦	٩١٦٧٢	٣٧٤٢٣	٦١٧٦٨	٩٩١٩١	٨٩٨٤٩	١٠١٠١٤	١٩٠٨٦٣	%٤٧,٠٨	%٥٢,٩٢
١٤١٩/١٤٢٠هـ	٤٣٧٥٢	٣٥٠٦١	٧٨٨١٣	٢٨٦٤٥	٥٧٥٧٢	٨٦٢١٧	٧٢٣٩٧	٩٢٦٣٣	١٦٥٠٣٠	%٤٣,٨٧	%٥٦,١٣
المجموع	٣٥٣٨٥٢	٢١٨١٩٢	٥٧٢٠٤٤	٢٣٣٩٨١	٣٨٨٦٠٤	٦٢٢٥٨٥	٥٨٧٨٣٣	٦٠٦٧٩٦	١١٩٤٦٢٩	%٤٩,٢١	%٥٠,٧٩

المصدر: الخلاصات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم، ورئاسة تعليم البنات (سابقاً) من عام ١٤٢٠/١٤١٩ حتى عام ١٤٢٥/١٤٢٤هـ.

جهود وزارة التعليم العالي لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل

إن المتتبع لمسيرة التعليم العالي في المملكة يجد أن المخرجات الجامعية على مدى العشرين سنة الماضية تمكنت بفضل الله من الوفاء باحتياجات الدولة في قطاعاتها المختلفة بل أن ما يزيد عن ٩٥% من الوظائف التعليمية قد تم بحمد الله شغلها بمخرجات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى. ومنذ بروز مشكلة نقص خريجي الجامعات في بعض التخصصات التي يحتاجها المجتمع بشكل عام عملت وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع الجامعات على استحداث كليات جديدة وإنشاء أقسام علمية في بعض الكليات، كما هو الشأن في إنشاء كليات للطب واللغات والعلوم والحاسب الآلي وأقسام للحاسب الآلي في كليات المجتمع وكليات

الدراسات التطبيقية. كما عملت على دمج بعض الأقسام وترشيد القبول في بعض التخصصات التي قل الاحتياج لخريجيها.

وقد تمخضت جهود وزارة التعليم العالي والجامعات المتواصلة في توفير الفرص التعليمية الجامعية للأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية عن صدور قرارات عديدة من أهمها قرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ وتاريخ ١٤٢٢/٣/٥هـ القاضي بالموافقة على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى المتعلق ببرنامج زيادة القبول في مؤسسات التعليم العالي وشمل ذلك:

أولاً : الحلول المقترحة على المدى القصير

١- دعم كليات المجتمع القائمة.
٢- افتتاح وإنشاء ٢٨ كلية مجتمع جديدة للبنين والبنات، مع مراعاة أن تكون مخرجاتها مواءمة لسوق العمل.
٣- تحويل الكليات المتوسطة إلى كليات جامعية.
٤- افتتاح وإنشاء ٧ كليات تقنية جديدة .
٥- دعم ثلاث عشرة كلية علوم صحية تابعة لوزارة الصحة، وتحويل عشرة معاهد صحية إلى كليات للعلوم الصحية.
٦- إنشاء مدرجات ومعامل جامعية في بعض الجامعات.
٧- تنفيذ (١٢) مساراً جديداً في كليات المعلمين .
٨- دعم القطاع الأهلي من خلال توفير بعض التسهيلات مثل تقديم القروض ومنح الأراضي اللازمة لإقامة مؤسساته التعليمية والتدريبية.

ثانياً : الحلول المقترحة على المدى الطويل

١- زيادة مخصصات الإنفاق على قطاع التعليم العالي.
٢- التأكيد على أهمية أن تتفق مخرجات التعليم الثانوي والتعليم العالي مع متطلبات التنمية .
٣- أهمية توسع مؤسسات التعليم العالي في مجال التخصصات العلمية التي يحتاجها

سوق العمل وبما يخدم متطلبات التنمية .

٤- تشجيع القطاع الخاص لفتح كليات أهلية في المجالات التي تحتاجها خطط التنمية، ومنحه الحوافز اللازمة.

٥- التوسع بإنشاء الكليات التقنية والصحية وكليات المجتمع بمناطق المملكة المختلفة.

٦- إنشاء جامعات جديدة بمناطق المملكة المختلفة .

٧- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء جامعات أهلية .

وكان لمجلس التعليم العالي جهود كبيرة ومتواصلة في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل، والوزارة سائرة في هذا الاتجاه مع الجامعات. ويبين الجدول رقم (٢) أمثلة لأهم قرارات المجلس بخصوص إنشاء جامعات وكليات جديدة أو تحويل أقسام إلى كليات، كما يشير الجدول رقم (٣) بشكل إجمالي إلى تصنيف تلك الجهود بحسب الجامعات.

جدول رقم (٢) : يوضح أمثلة لأهم قرارات مجلس التعليم العالي بخصوص إنشاء جامعات وكليات جديدة أو تحويل أقسام إلى كليات.

م	رقم القرار	التاريخ	الجهة المعنية	موضوع القرار
١	١٤١٥/٢/٩	١٤١٥/٦/١١	أم القرى	تحويل "قسم العلوم الطبية" إلى "كلية للطب والعلوم الطبية"
٢	١٤١٦/٣/٥	١٤١٦/١٠/٢٨هـ	الملك سعود	إنشاء كلية للطب في فرع الجامعة بالقصيم
٣	١٤١٨/٧/٣	١٤١٨/١/١٢هـ	الملك عبدالعزيز	إنشاء كلية للعلوم في فرع الجامعة بالمدينة المنورة تضم قسمي الفيزياء والرياضيات
٤	١٤١٨/٧/٤	١٤١٨/١/١٢	الملك سعود	إنشاء كلية للعلوم في فرع جامعة الملك سعود في القصيم
٥	١٤١٩/١١/٢	١٤١٩/٢/١٣	الملك عبدالعزيز	إنشاء كلية للطب والعلوم الطبية في فرع الجامعة في المدينة المنورة.
٦	١٤١٩/١٤/٦	١٤١٩/١١/٥ هـ	الملك فهد	افتتاح كلية للمجتمع في محافظة حفر الباطن

٧	١٤٢٠/١٥/٨	١٤٢٠/٢/١	الملك خالد	• إنشاء كلية لعلوم الحاسب الآلي • إنشاء كلية للهندسة
٨	١٤٢١/١٩/٧	١٤٢١/١١/١٠هـ	الملك عبدالعزيز	إنشاء كلية للصيدلة
٩	١٤٢١/١٩/٨	١٤٢١/١١/١٠هـ	الملك خالد	إنشاء كلية للصيدلة وكلية لطب الأسنان
١٠	١٤٢٢/٢١/١	١٤٢٢/٢/٢٨هـ	الإمام محمد ابن سعود	تحويل قسم " اللغات والترجمة " بكلية اللغة العربية إلى كلية اللغات والترجمة "
١١	١٤٢٢/١	١٤٢٢/٩/١٣هـ	الحرس الوطني	إنشاء كلية للتمريض والعلوم الطبية المساعدة بالحرس الوطني
١٢	١٤٢٢/٢٣/٨	١٤٢٢/١١/١هـ	تعليم أهلي	إنشاء جامعتين أهليتين.
١٣	١٤٢٢/٣	١٤٢٢/١١/٢٢هـ	الإمام محمد بن سعود	تحويل قسم الحاسب الآلي إلى كلية لعلوم الحاسب الآلي والمعلومات
١٤	١٤٢٣/٢٤/٤	١٤٢٣/١/٢٠هـ	الملك فيصل	إنشاء كلية للعلوم بمقر الجامعة بالأحساء .
١٥	١٤٢٣/٢٥/٨	١٤٢٣/٣/٢٣هـ	الملك سعود	إنشاء كلية للعلوم في منطقة الجوف
١٦	١٤٢٣/٢٧/٧	١٤٢٣/١١/٢هـ	أم القرى	إنشاء كلية الطب والعلوم الطبية بالطائف
١٧	١٤٢٣/٢٧/٨	١٤٢٣/١١/٢هـ	الملك سعود	تحويل قسم الهندسة الزراعية بالقصيم إلى كلية للهندسة
١٨	١٤٢٣/٢٧/٩	١٤٢٣/١١/٢هـ	الملك فيصل	إنشاء كلية التمريض بالدمام
١٩	١٤٢٤/٣٠/٤	١٤٢٤/٤/٢٢هـ	وزارة الصحة	تحويل بعض المعاهد الصحية للبنين والبنات إلى كليات علوم صحية في المدن التالية: المدينة المنورة، الطائف، الباحة، حائل، نجران.
٢٠	١٤٢٤/٣٠/٥	١٤٢٤/٤/٢٢هـ	الملك عبدالعزيز	تحويل برامج العلوم الطبية المساعدة إلى كلية مستقلة تسمى (كلية العلوم الطبية التطبيقية)
٢١	١٤٢٤/٣٠/٦	١٤٢٤/٤/٢٢هـ	الملك خالد	إنشاء كلية العلوم الطبية التطبيقية
٢٢	١٤٢٥/٣٣/٦	١٤٢٥/٣/٢٠هـ	وزارة الدفاع	رفع مستوى الكلية الصحية العسكرية بالظهران لتمنح درجة البكالوريوس
٢٣	١٤٢٥/٣٤/٨	١٤٢٥/٤/٢٥هـ	الملك خالد	إنشاء كلية للهندسة وكلية للحاسب الآلي بجازان

جدول رقم (٣) : خلاصة الكليات المستحدثة في جامعات المملكة خلال السنوات القليلة الماضية.

الرقم	اسم الجامعة	الكلية المستحدثة
١	جامعة الملك سعود	- إنشاء كلية العلوم في الجوف. - إنشاء كلية التمريض - إنشاء كلية الدراسات التطبيقية - إنشاء كليات للمجتمع في (الرياض، القريات، المجمعة، الأفلاج).
٢	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إنشاء كلية للغات والترجمة - إنشاء كلية لعلوم الحاسب الآلي والمعلومات لتشمل قسمين هما: - علوم الحاسب الآلي – نظم المعلومات - إنشاء كليتين للمجتمع في (الخرج، شقراء).
٣	جامعة الملك عبدالعزيز	- إنشاء كلية لتصاميم البيئة - إنشاء كلية للاقتصاد المنزلي (خاصة بالطالبات) - إنشاء كلية للطب والعلوم الطبية في فرع جازان - إنشاء كلية للصيدلة - إنشاء كليتين للمجتمع بتبوك وجدة.
٤	جامعة الملك فيصل	- إنشاء كلية لطب الأسنان - إنشاء كلية للصيدلة - إنشاء كلية للعلوم الطبية والتطبيقية - إنشاء كلية الطب في الاحساء - إنشاء كلية للعلوم في الاحساء - إنشاء كلية الحاسب الآلي ونظم المعلومات.
٥	جامعة أم القرى	- إنشاء كليتين للمجتمع في (الباحة، مكة المكرمة).
٦	جامعة الملك خالد	- إنشاء كلية الهندسة - إنشاء كلية الحاسب الآلي - إنشاء كلية العلوم - إنشاء معهد اللغة الانجليزية والترجمة - إنشاء كلية للصيدلة - إنشاء كلية لطب الأسنان - إنشاء كليات المجتمع في (جازان، نجران، بيشة، خميس مشيط).

٧	جامعة الملك فهد	- إنشاء كلية المجتمع في حائل - إنشاء كلية المجتمع بحفر الباطن - تمديد المسار الانتقالي في كلية المجتمع بحائل ٣ سنوات ليمنح البكالوريوس. - إنشاء كلية للمجتمع بالدمام
٨	جامعة القصيم	- كلية الشريعة وأصول الدين - كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية - كلية الاقتصاد والإدارة - كلية الزراعة والطب البيطري - كلية العلوم - كلية الطب - كلية الهندسة
٩	جامعة طيبة	- كلية الدعوة - كلية التربية - كلية العلوم - كلية الطب - كلية علوم الحاسب - كلية العلوم المالية والإدارية - كلية مجتمع في المدينة المنورة (تحت الإنشاء).
١٠	جامعة الطائف	- كلية التربية - كلية العلوم - كلية الطب
١١	التعليم العالي الأهلي	- جامعة الأمير سلطان الأهلية. - كلية دار الحكمة. - كلية عفت. - كلية فقيه للتمريض. - كلية ابن سيناء للطب والصيدلة. - كلية طب الأسنان والصيدلة الأهلية. - كلية اليمامة. - كلية الأمير سلطان للإدارة والسياحة. - كلية الباحة للعلوم. - كلية إدارة الأعمال الأهلية.

ومن الجهود الحثيثة للمواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل ما تقوم به الجامعات السعودية من دراسات مستفيضة من خلال لجان متخصصة لمراجعة البرامج في التخصصات التي ثبت ضعف احتياج سوق العمل لها. فعلى سبيل المثال عندما صدر قرار إنشاء جامعة الملك خالد شكلت لجان عديدة لإعادة هيكلة الجامعة المكونة أساساً من فرعي جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية في أبها وذلك لتتوافق تخصصاتها مع احتياجات سوق العمل. كما برز ذلك في الجامعات الثلاث الجديدة التي أنشئت مؤخراً، إذ أن جامعة الطائف على سبيل المثال أنشئت فيها حديثاً كلية للعلوم وكلية للطب والعلوم الطبية ، كما أن جامعة طيبة تشتمل على كلية للعلوم وكلية للطب والعلوم الطبية وكلية لعلوم الحاسبات أما جامعة القصيم فتشتمل على كلية للطب وكلية للهندسة وكلية للعلوم وكلية للزراعة والطب البيطري والعمل جار على دراسة إنشاء كلية للعلوم الطبية التطبيقية وكلية للحاسب الآلي وكلية للصيدلة . يضاف إلى ذلك ما تم ويتم في الجامعات الأخرى من استحداث كليات وأقسام علمية وتطبيقية مع تكثيف عدد المقبولين فيها إلى حد فاق الطاقة المحددة، مما يخشى معه أن يكون ذلك على حساب جودة النوعية.

ولم تقف الوزارة عند حد تعديل وتطوير البرامج والخطط الجامعية للموائمة مع سوق العمل، فقد عملت على التنسيق مع الجامعات ووزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية لاستحداث برنامج باسم " إعادة التأهيل " يكون الغرض منه تحقيق متطلبات وظيفة أو تخصص محدد من خلال تخصصات أخرى مقاربة. ويكون الإعداد لبرامج إعادة التأهيل عن طريق كليات العلوم التطبيقية ومراكز خدمة المجتمع في بعض الجامعات. ومن خلال هذه البرامج يمكن إعادة تأهيل خريجي بعض التخصصات لسد حاجة القطاع الحكومي من الوظائف التعليمية في تخصصات مثل اللغة العربية، الرياضيات، القراءات، الحاسب الآلي.

وتقوم الوزارة حالياً بالتنسيق مع الجامعات لدراسة إنشاء ١٨ كلية تطبيقية وطبية في سبع مناطق هي (الباحة، جيزان، نجران، تبوك، الجوف، حائل، الحدود الشمالية).

ومما سبق يتبين أن أبرز الجهود التي قامت بها الوزارة تمثلت في ما يلي:

أ. زيادة الطاقة الاستيعابية في الجامعات في التخصصات الطبية والعلمية والتطبيقية إلى مستوى الضعف أحياناً.

ب. فتح مجالات جديدة وجهت دراساتها لخدمة سوق العمل ، ومتطلبات خطط التنمية، وتمثل

ذلك في افتتاح كليات المجتمع والتي بلغ عددها حتى الآن (١٩) كلية للبنين و(١٥) كلية للبنات في جميع أنحاء المملكة، ويتم التركيز فيها على التخصصات التطبيقية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل وتتمثل في علوم طبية مساعدة، تقنية هندسة شبكات، سكرتارية وسجلات طبية، نظم معلومات، هندسة إلكترونية وقياسات، نظم الحاسب الآلي، برمجة وتشغيل الحاسبات، تحليل وتصميم، أشعة، علاج طبيعي، شبكات وإنترنت، فني مختبر الأحياء، فني مختبر الكائنات الدقيقة، فني مختبر الكيمياء. وكذلك في اللغة الإنجليزية. ويجري العمل لافتتاح أعداد أخرى من هذه الكليات في مدن أخرى من مدن المملكة٠ والجدول التالي رقم (٤) يوضح توزع كليات المجتمع للبنين والبنات على أنحاء المملكة.

جدول رقم (٤) : يوضح توزع كليات المجتمع للبنين والبنات في المملكة.

م	كليات المجتمع للبنين		كليات المجتمع للبنات	
	المدينة	الجامعة التابعة لها	المدينة	الجهة التابعة لها
١	جازان	جامعة الملك خالد	أبي عريش	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
٢	حائل	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	الاحساء	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
٣	تبوك	جامعة الملك عبدالعزيز	نجران	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
٤	حفر الباطن	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	الحناكية	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
٥	الباحة	جامعة أم القرى	المندق	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
٦	الرياض	جامعة الملك سعود	حائل	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
٧	الخرج	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	ضرماء	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
٨	جدة	جامعة الملك عبدالعزيز	سكاكا	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
٩	الدمام	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	عقلة الصقور	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
١٠	نجران	جامعة الملك خالد	رنية	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
١١	مكة المكرمة	جامعة أم القرى	أبها	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
١٢	بيشة	جامعة الملك خالد	طبرجل	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
١٣	المجمعة	جامعة الملك سعود	عرعر	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
١٤	القريات	جامعة الملك سعود	القطيف	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
١٥	الأفلاج	جامعة الملك سعود	رابغ	وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات)
١٦	شقراء	جامعة الإمام محمد بن سعود		
١٧	المدينة المنورة	(تحت الإنشاء) تابعة لجامعة طيبة		
١٨	خميس مشيط	جامعة الملك خالد		
١٩	حريملاء	(تحت الإنشاء) تابعة لجامعة الملك سعود		

ج. افتتاح أقسام جديدة، وكليات جديدة في عدد من الجامعات، ركز فيها على التخصصات الطبية، والحاسب الآلي، والمحاسبة والإدارة والعلوم. وفيما يتعلق بالتعليم الطبي فقد بلغ عدد الطلبة والطالبات الدارسين في الكليات الصحية بالمملكة ما يقارب (١٣٦٤٤) إضافة للمبتعثين لدراسة البكالوريوس في التخصصات الطبية. كما عملت الوزارة على إنشاء كليات لطب الأسنان والصيدلة بالإضافة إلى مختلف التخصصات الفنية التي يتطلبها القطاع الصحي كفني الأشعة بأنماطها وأنواعها المختلفة وفني المختبرات والعلاج الطبيعي والتمريض. وفيما يتعلق بالتعليم الهندسي فقد بلغ عدد كليات الهندسة والعمارة وتصاميم البيئة في المملكة أربع عشرة كلية موزعة على جامعات المملكة، ويضاف لها كليتان في ينبع والجبيل وأكثر من ٢٠ كلية تقنية تابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

د. تمت الموافقة السامية على تحويل مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر إلى كليات للدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع في الجامعات لتقديم درجات الدبلوم المتوسط مدة سنة، وسنتين في تخصصات تخدم سوق العمل وبدأ العمل بها اعتبارا من العام الدراسي ١٤٢١هـ، حيث تم اعتماد حوالي ٨٦ برنامجا من قبل وزارة الخدمة المدنية.

هـ. كما قامت الوزارة في إطار سعيها بتأهيل خريجي الثانوية العامة في التخصصات النادرة التي تحتاجها خطط التنمية بتنفيذ برامج ابتعاث للحصول على درجة البكالوريوس في الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والتمريض في عدد من الدول المتقدمة كأمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها.

و. لم تغفل الوزارة أهمية التعليم العالي الأهلي ودوره الكبير في تلبية احتياجات خطط التنمية في تخصصات سوق العمل، حيث تشترط الوزارة لإصدار التصاريح للجامعات والكليات الأهلية أن تكون برامجها تخدم سوق العمل. وقد بدأت الدراسة في جامعة و١٠ كليات أهلية، كما بلغ عدد التصاريح المبدئية لهذه الكليات والجامعات حتى الآن (٧٠) ترخيصاً، ومن المتوقع بإذن الله أن يسهم التعليم العالي الأهلي إسهاماً كبيراً في تغذية سوق العمل المحلي بالشباب الوطني المؤهل وعلى أعلى المستويات .

ونظراً لأهمية المواءمة مع احتياجات سوق العمل فقد تم تشكيل لجنة وزارية من الوزارات ذات العلاقة لدراسة الموضوع دراسة شاملة من جميع النواحي والتوصية بتوصيات

تفصيلية معززة بآليات عمل لكل قطاع من القطاعات المعنية. وقد توجت تلك الجهود بصدور قرار مجلس الوزراء رقم ١٥ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٧هـ المتضمن الموافقة على توصيات اللجنة الوزارية المشكلة بموجب الأمر السامي رقم (٧/ب/٢٠٧٥٠) وتاريخ ١٤٢٢/١٠/١٧هـ والتي اشتملت على التوصيات وآليات العمل التالية مما يرتبط بوزارة التعليم العالي:

التوصيات التي تخص التعليم العالي:

١. توجيه القبول في مؤسسات التعليم العالي نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وتضمين المناهج في الكليات الجامعية كافة المهارات الأساسية والتقنيات الحديثة التي يحتاجها سوق العمل.
٢. اقتراح الوسائل اللازمة للاستفادة الكاملة من الإمكانات المادية والبشرية التي قد تتوفر (أعضاء هيئة التدريس، الكادر الإداري، التجهيزات الأكاديمية المساندة) نتيجة الانخفاض المحتمل لأعداد الطلبة الذين يتوجهون للتخصصات النظرية.
٣. إعادة النظر في برامج كليات التربية والمعلمين والمعلمات بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.
٤. مضاعفة الجهود التي تبذلها عمادات شئون الطلاب والإرشاد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي للقيام فيما يتعلق بتقديم خدمات التوجيه المهني للخريجين .
٥. القيام بمراجعة دوريّة، وتقييم مستمر للمناهج الدراسية بهدف تطوير تخصصات مؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم واحتياجات التنمية وسوق العمل.
٦. أهميّة التنسيق بين كليات التربية القائمة ووزارة التربية والتعليم لزيادة أعداد المقبولين في تخصصات (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الفيزياء، الرياضيات، الحاسب الآلي، التربية الخاصّة)، وتبسيط إجراءات انخراط الطلاب في هذه التخصصات وتحويلهم إليها، بهدف معالجة نقص الخريجين في هذه التخصصات.
٧. الإسراع بتبني خيارات دراسة جديدة في التعليم العالي، كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والانتظام الجزئي والتعليم المسائي، والانتساب، والعمل على جودة المخرجات.
٨. الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص على إنشاء كليات أهلية في مناطق المملكة المختلفة، يراعي فيها الميزة النسبية للنشاط الاقتصادي والبيئي لتلبية احتياجات سوق

العمل في هذه المناطق.

٩. زيادة الإنفاق على التعليم العالي بما يتواءم والأعداد المتوقع قبولها في مؤسساته، والعمل على تحسين كفاءة الإنفاق واستخدام الموارد الماليّة.

١٠. دراسة سبل ترشيد تكلفة الطالب الجامعي وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

١١. ضرورة إعداد خطّة طويلة المدّة (خمس وعشرون سنة)، تحت إشراف مجلس التعليم العالي، للتعليم فوق الثانوي تحدد احتياجاته وأنماطه ونوعيّة مخرجاته وأساليب تمويله.

١٢. القيام بدراسة، تحت إشراف مجلس التعليم العالي، لتحديد مدخلات التعليم الجامعي للبنات ومخرجاته ومناهجه ومساراته بما يحقق متطلبات التنمية ويفي باحتياجات سوق العمل.

١٣. الاستمرار بمراجعة التخصصات بصورة دورية بهدف ضم التخصصات المتشابهة، وتقليل الازدواجية على مستوى كل مؤسسة تعليم عالي على حده، وعلى مستوى مؤسسات التعليم العالي كافة، واستحداث تخصصات جديدة تتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

١٤. الاستمرار في الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال التعليم العالي في الجوانب الأكاديمية والإدارية.

١٥. تنويع موارد التعليم العالي من خلال جهود الجامعات الذاتية مثل: إبرام العقود مدفوعة التكلفة في مجال التدريب، وبرامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر، وبرامج إعادة التأهيل، وقبول الجامعات للتبرعات العينية والمالية من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص.

١٦. دراسة قيام برنامج تعاوني مشترك بين وزارات: التربية والتعليم، والتعليم العالي، والخدمة المدنية لشغل الوظائف التعليمية.

١٧. مراجعة النظام الدراسي المطبق، والتأكد من مواكبته للتطورات، واختيار النظام الأنسب (الساعات، الفصلي، أو السنوي).

١٨. إعداد برنامج عمل يتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ ما سبق ذكره من توصيات.

آليات تنفيذ توصيات التعليم العالي:

١. تتولى الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي إعداد تقويم للبرامج التعليمية بهدف تطويرها وتبني التخصصات الملائمة لسوق العمل.
٢. تقوم كل من وزارة التعليم العالي، والتربية والتعليم، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ومعهد الإدارة العامّة بتكثيف برامج إعادة تأهيل الخريجين والخريجات الذين لا تتفق تخصصاتهم مع احتياجات سوق العمل.
٣. تقوم مؤسسات التعليم العالي بتضمين مناهجها المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل.
٤. تقوم عمادات شئون الطلاب بإنشاء وحدات الإرشاد المهني تكون من مهامها الربط والتنسيق بين التخصصات في الكليات واحتياجات سوق العمل.
٥. تقوم مؤسسات التعليم العالي بتطوير لقاءات أيام المهنة وتفعيلها والتنسيق فيما بينها بشأن ذلك والاستفادة من تجاربها في هذا المجال، مع العمل على تأسيس وحدات لمتابعة الخريجين.
٦. تنشئ مؤسسات التعليم العالي لجان فنية دائمة، يمثل فيها القطاع الخاص، بهدف تقويم المناهج التعليمية وتطويرها بما يتفق والاحتياجات الفعلية لسوق العمل والمستجدات المتغيرة لهذه السوق.
٧. يقوم مجلس التعليم العالي بإجراء بحث وطني بهدف دراسة أوضاع البرامج والمناهج المقدمة في مؤسسات التعليم العالي ومدى ارتباطها باحتياج سوق العمل.
٨. الإسراع في تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٨٧) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٦هـ حول تقديم بعض القروض والإعانات لقطاع التعليم الأهلي العالي.
٩. يقوم مجلس التعليم العالي بتحديد آليات خطّة التعليم فوق الثانوي طويلة المدى التي وجّه المقام السامي باعتمادها في مدّة لا تزيد عن سنتين.
١٠. يضع مجلس التعليم العالي معادلة مبنيّة على قواعد إحصائية دقيقة لدعم التعليم العالي تتلاءم مع تزايد عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي.
١١. تضع عمادات شؤون الطلاب والإرشاد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع مجلس الغرف التجارية والصناعية برامج متكاملة تهيئ الطلاب للانخراط في سوق العمل.

نتائج جهود وزارة التعليم العالي في تحقيق المواءمة

لعل المتتبع للجهود التي أشرنا إليها يتساءل سؤالاً مشروعاً وهو ما نتيجة تلك الجهود في تحقيق المواءمة؟ وهل بدأت آثار تلك الجهود تبرز في مخرجات التعليم العالي؟ وبصيغة أخرى هل يمكن أن نرى انحساراً في التخصصات النظرية التي تشبع سوق العمل من معظمها، وفي نفس الوقت زيادة في المخرجات التي يحتاجها سوق العمل؟ وللإجابة على تلك الأسئلة تم تحليل إحصاءات التعليم العالي (المستجدين، المقيدين، الخريجين) منذ العام الأكاديمي ١٤١٦/١٤١٧هـ وحتى عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ، وتشمل بيانات التحليل جميع مؤسسات التعليم العالي التي تمنح درجات علمية بعد المرحلة الثانوية ويشمل ذلك الطلاب والطالبات المنتظمون (دون المنتسبين) للحصول على درجات الدبلوم، البكالوريوس ، الماجستير والدكتوراه ، وإن كان الرقم الغالب في هذه الإحصاءات يخص مرحلة البكالوريوس .

تقوم وزارة التعليم العالي بإصدار كتاب سنوي يشمل هذه الإحصاءات وعليه فسيكون أساس التحليل هو الكتب الإحصائية التي أصدرتها الوزارة بدءاً من الكتاب السنوي (٢٠) عن العام الدراسي ١٤١٧/١٤١٨هـ وانتهاءً بآخر كتاب سنوي إحصائي وهو الكتاب رقم (٢٦) الصادر عن العام الدراسي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ .

وبالنظر للجدول رقم (٥) والشكل البياني رقم (١) اللذان يوضحان نمو المستجدين في التعليم العالي حسب مجالات التخصص نجد أن ما يتراوح بين ٤٧-٥٤% من المستجدين خلال السنوات المذكورة هم في مجال التربية والتعليم وبصيغة أخرى فهم أولئك الطلاب والطالبات الملتحقين بكليات المعلمين وكليات البنات بشكل أساس ، إذ أن ما تستوعبه الجامعات في التخصصات التربوية يعد محدوداً فعلى سبيل المثال بلغ عدد المستجدين في مجال التربية والتعليم لعام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ (٩٢٧٩٢) طالباً وطالبة منهم ٩٠١٩٦ ملتحقون بكليات المعلمين وكليات البنات أي ما نسبته ٩٧% . بعد ذلك يأتي المستجدون في العلوم الهندسية والطبيعية والإنسانية في المراتب التالية مشكلين ما نسبته ٩,٨٥% ، ٦,٧٥% على التوالي في عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ .وكذلك الأمر بالنسبة للمقيدين والخريجين ، إذ يحتل مجال التربية والتعليم النسبة الكبرى من المقيدين والخريجين . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المقيدين في مجال التربية والتعليم للعام الدراسي ١٤٢٣/١٤٢٤هـ ٥٢% من مجموع المقيدين في التعليم العالي .

جدول رقم (٥): نمو المستجدين خلال السنوات ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

مجال الدراسة	1418/1417	1419/1418	1420/1419	1421/1420	1422/1421	1423/1422	1424/1423
دراسات إسلامية	9142	7458	9899	6726	7878	8480	8804
	9.67%	7.42%	8.31%	6.36%	6.83%	6.56%	5.11%
علوم إنسانية	15835	14328	11561	11301	9818	7889	11619
	16.76%	14.25%	9.70%	10.69%	8.51%	6.11%	6.75%
علوم اجتماعية	771	2229	5832	1694	4266	5203	5214
	0.82%	2.22%	4.90%	1.60%	3.70%	4.03%	3.03%
اقتصاد وإدارة	5000	6597	6276	6619	7967	12523	11990
	5.29%	6.56%	5.27%	6.26%	6.91%	9.69%	6.96%
تربية وتعليم	48229	49613	63182	55405	58372	60711	92792
	51.04%	49.34%	53.04%	52.40%	50.59%	46.99%	53.89%
علوم طبيعية	4671	6090	5044	7675	7146	8590	15899
	4.94%	6.06%	4.23%	7.26%	6.19%	6.65%	9.23%
علوم هندسية	7067	8537	11527	10535	13242	18054	16960
	7.48%	8.49%	9.68%	9.96%	11.48%	13.97%	9.85%
علوم طبية	2334	3390	3602	4297	5382	6061	7288
	2.47%	3.37%	3.02%	4.06%	4.66%	4.69%	4.23%
علوم زراعية	1452	2317	2202	1480	1308	1685	1628
	1.54%	2.30%	1.85%	1.40%	1.13%	1.30%	0.95%
المجموع	94501	100559	119125	105732	115379	129196	172194
النسبة المئوية	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

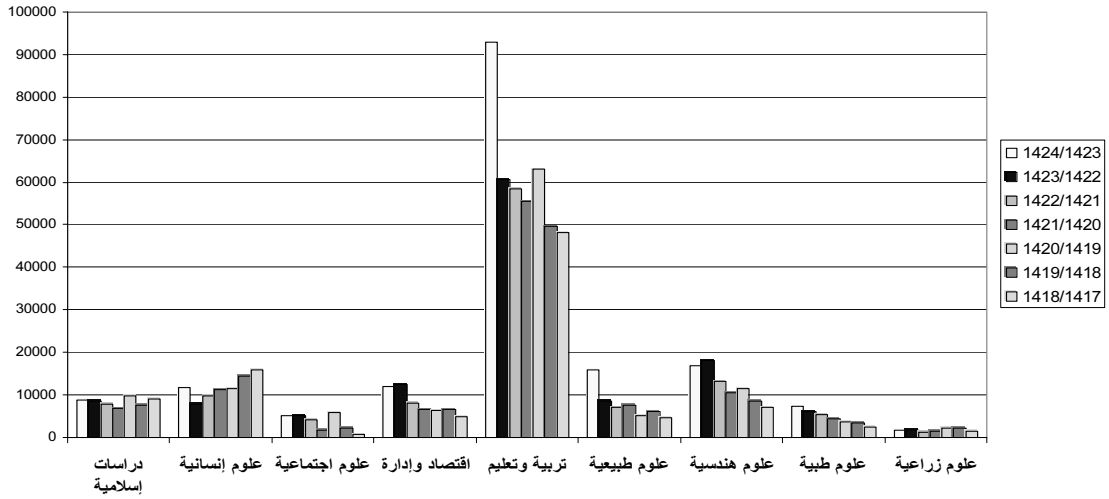

الشكل البياني رقم (١): نمو المستجدين حسب مجالات التخصص من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

كما بلغت نسبة الخريجين في العام السابق أي عام ١٤٢٣/٢٢هـ في مجال التربية والتعليم ما يزيد على ٥٥% من مجموع الخريجين، والجدول رقم (٦) والشكل البياني رقم (٢) يوضحان نسب المقيدين في التعليم العالي للأعوام المشار إليها. بينما يوضح الجدول رقم (٧) والشكل البياني رقم (٣) نسب الخريجين لنفس الفترة.

جدول رقم (٦): أعداد المقيدين ونسبهم خلال السنوات ١٤١٧/١٤١٨هـ حتى ١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

مجال الدراسة	1418/1417	1419/1418	1420/1419	1421/1420	1422/1421	1423/1422	1424/1423
دراسات إسلامية	31662	42205	38689	33025	32231	25440	28120
	10.66%	12.87%	10.46%	8.21%	7.81%	6.00%	5.97%
علوم إنسانية	54967	47446	41095	60557	42326	30650	33683
	18.51%	14.46%	11.11%	15.05%	10.26%	7.23%	7.15%
علوم اجتماعية	3718	10090	16582	7959	17137	17655	16881
	1.25%	3.08%	4.48%	1.98%	4.15%	4.16%	3.58%
اقتصاد وإدارة	17610	19592	17512	22581	23860	34460	32177
	5.93%	5.97%	4.74%	5.61%	5.78%	8.13%	6.83%
تربية وتعليم	138287	148395	195234	200946	210009	214735	245153
	46.57%	45.24%	52.80%	49.93%	50.90%	50.64%	52.04%
علوم طبيعية	16162	21735	18280	26488	27765	30766	42894
	5.44%	6.63%	4.94%	6.58%	6.73%	7.25%	9.11%
علوم هندسية	21588	21761	26513	32865	38194	45372	44233
	7.27%	6.63%	7.17%	8.17%	9.26%	10.70%	9.39%
علوم طبية	9402	11853	11856	13634	16574	20189	23023
	3.17%	3.61%	3.21%	3.39%	4.02%	4.76%	4.89%
علوم زراعية	3531	4935	4024	4412	4491	4800	4932
	1.19%	1.50%	1.09%	1.10%	1.09%	1.13%	1.05%
المجموع	296927	328012	369785	402467	412587	424067	471096
النسبة المئوية	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

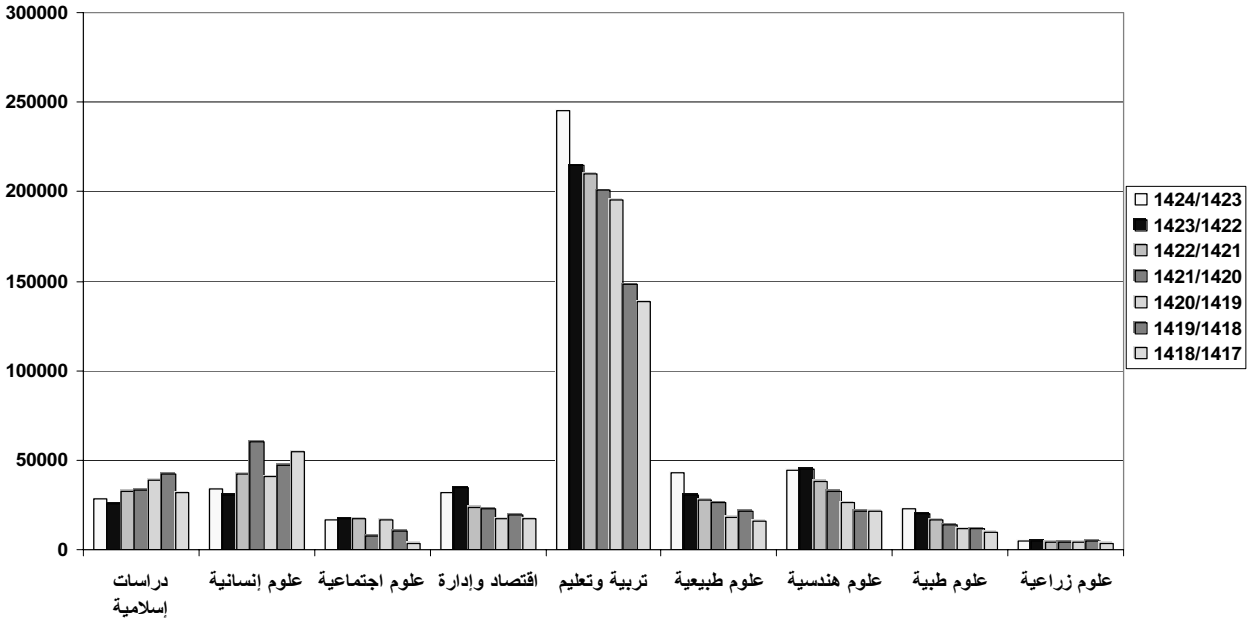

الشكل البياني رقم (٢): نمو المقيدين حسب مجالات التخصص من عام ١٤١٧/١٤١٨هـ حتى عام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

جدول رقم (٧): أعداد الخريجين ونسبهم خلال السنوات ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

مجال الدراسة	1417/1416	1418/1417	1419/1418	1420/1419	1421/1420	1422/1421	1423/1422
دراسات إسلامية	4638	5638	5757	4896	5022	4982	4125
	11.51%	12.78%	11.04%	8.77%	8.25%	6.88%	5.74%
علوم إنسانية	5766	5659	5562	7351	6200	5343	5748
	14.31%	12.83%	10.67%	13.17%	10.18%	7.38%	8.00%
علوم اجتماعية	421	669	2531	1108	2755	3351	2837
	1.04%	1.52%	4.85%	1.98%	4.53%	4.63%	3.95%
اقتصاد وإدارة	1694	2141	2095	3230	3378	5635	4573
	4.20%	4.85%	4.02%	5.78%	5.55%	7.78%	6.36%
تربية وتعليم	20695	21634	28667	30619	33444	40149	39735
	51.36%	49.06%	54.97%	54.84%	54.94%	55.45%	55.30%
علوم طبيعية	1859	2746	2256	3066	3354	4055	4179
	4.61%	6.23%	4.33%	5.49%	5.51%	5.60%	5.82%
علوم هندسية	3488	3303	3260	3302	4007	5717	6842
	8.66%	7.49%	6.25%	5.91%	6.58%	7.90%	9.52%
علوم طبية	1359	1971	1714	1800	2256	2685	3205
	3.37%	4.47%	3.29%	3.22%	3.71%	3.71%	4.46%
علوم زراعية	376	339	306	465	462	493	613
	0.93%	0.77%	0.59%	0.83%	0.76%	0.68%	0.85%
المجموع	40296	44100	52148	55837	60878	72410	71857
النسبة المئوية	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

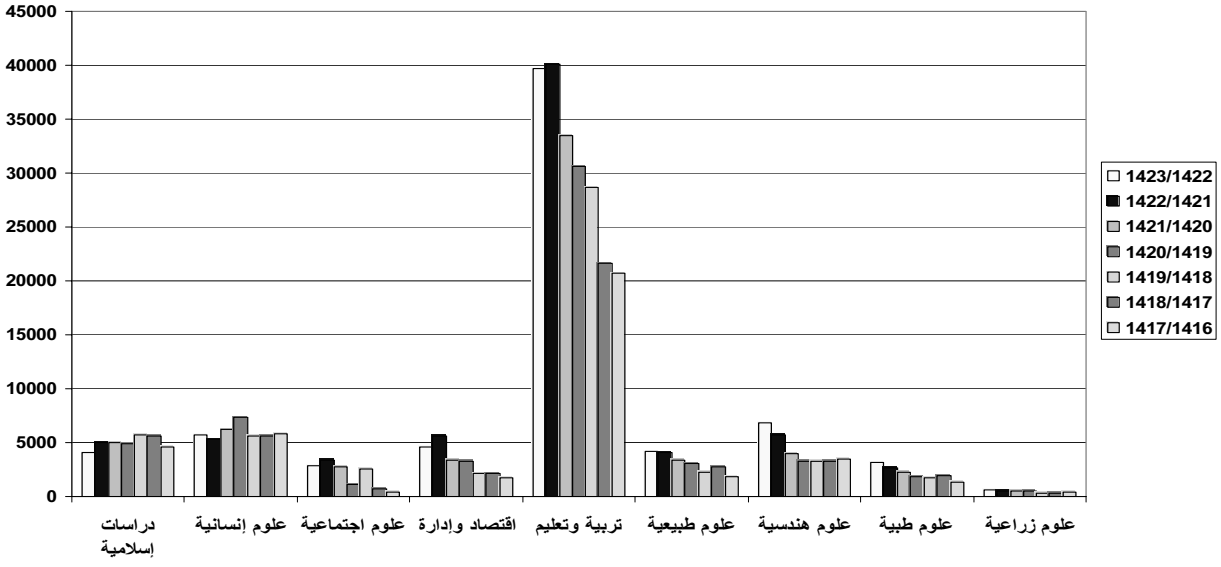

الشكل البياني رقم (٣): نمو الخريجين حسب مجالات التخصص من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

وحتى تتضح المقارنة، يمكن استبعاد مجال التربية والتعليم (الذي يستقطب ما يزيد عن ٥٠% من طلبة التعليم العالي، ويتبع غالبية طلبته لكليات المعلمين وكليات البنات كما أسلفنا) خاصة للأسباب التالية:

١. أن القبول في هذه الكليات وخاصة في كليات المعلمين يتم بناء على احتياجات وزارة التربية والتعليم من المعلمين في تخصصات عديدة.
٢. كانت الوظائف التربوية إلى عهد قريب مطلوبة أكثر من غيرها في سوق العمل وربما يستمر الاحتياج إليها إذا ما أخذنا في الاعتبار أن مجموع المعلمين والمعلمات الذين هم على رأس العمل يزيد عن أربعمائة ألف معلم ومعلمة مما يستلزم توفير مصدر مستمر لتعويض الفاقد التدريجي من هذا الرقم الكبير، ومقابلة النمو السكاني السنوي في إعداد طلاب التعليم العام .
٣. استبعاد التخصصات التربوية يساعد على وضوح المقارنة بين التخصصات الأخرى.
٤. التخصصات التربوية في الكليات المشار إليها تشمل الدراسات النظرية والإنسانية والعلمية ولها طبيعة في التوزيع تحكمها مناهج التعليم العام وخاصة المرحلتين الابتدائية والمتوسطة التي ترجح فيها كفة المقررات النظرية والإنسانية.
٥. بعد إلحاق كليات المعلمين والبنات بوزارة التعليم العالي سوف تقوم الوزارة بمراجعة تخصصات تلك الكليات وإعادة هيكلتها.

والشكل البياني رقم (٤) يوضح نمو المستجدين في التعليم العالي بعد استبعاد مجال التربية والتعليم، حيث يتضح من مراجعة الجدول السابق رقم (٥) أن مدخلات التعليم العالي من المستجدين قد تأثرت بسياسات الوزارة لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل تدريجياً من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ. فعلي سبيل المثال نجد أن المستجدين في العلوم الطبيعية قد ارتفع تلك الفترة بزيادة قدرها ٢٤٠% بينما بلغت نسبة الزيادة في العلوم الطبية ٢١٢% أما العلوم الهندسية فقد ارتفع القبول فيها بزيادة قدرها ١٣٩% . ونظراً لاكتفاء سوق العمل الحكومي والخاص من بعض التخصصات في العلوم الزراعية فقد انعكس ذلك على المستجدين في هذا المجال إذ لم يشهد إلا زيادة طفيفة في تلك الفترة قدرها ١٢% فقط .

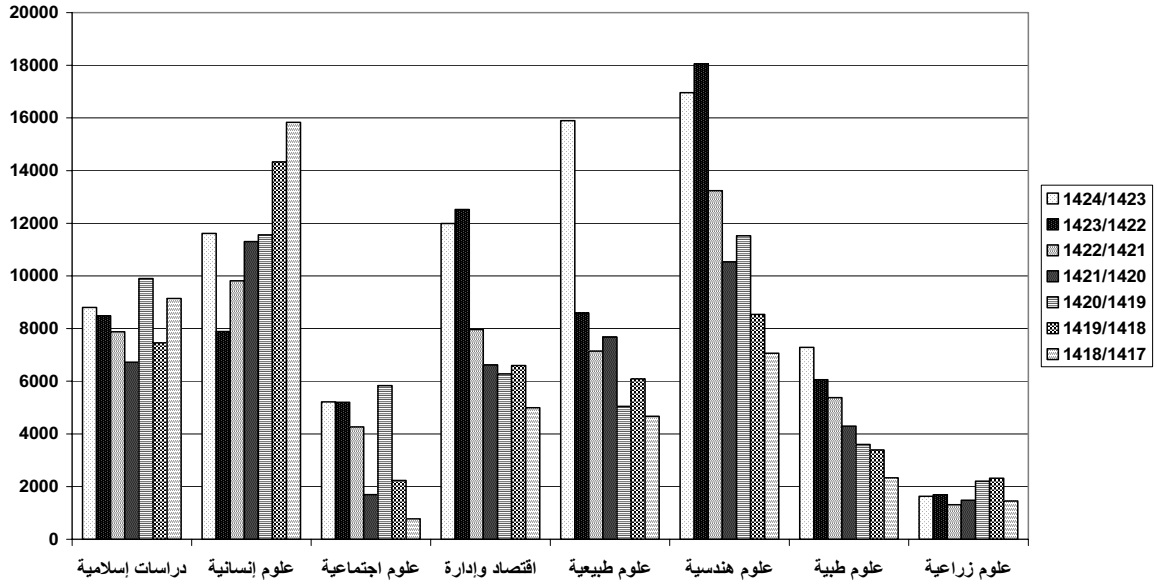

الشكل البياني رقم (٤): نمو المستجدين حسب مجالات التخصص من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

وكذا الأمر بالنسبة للمجالات الإنسانية والإسلامية والاجتماعية والإدارية وهى المجالات التي بدأ الاكتفاء من بعض تخصصاتها في سوق العمل، فعلى الرغم من زيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي بقبول خريجي الثانوية خاصة الذين لا تمكنهم مؤهلاتهم من دخول التخصصات العلمية إلا أن تلك المؤسسات ظلت تقاوم هذا الضغط وتوجه القبول في التخصصات الأدبية التي يحتاجها سوق العمل مثل اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، التربية الخاصة ، الإدارة والتسويق ، المحاسبة. وبنظرة فاحصة للإحصاءات المذكورة نجد أن المستجدين في العلوم الإنسانية قد تناقص من عام ١٤١٨/١٧ هـ حتى عام ١٤٢٣/٢٢هـ بشكل تدريجي حتى وصلت نسبة الانخفاض عام ٢٣/٢٢ إلى ١٠١% من مجموع المستجدين في عام ١٤١٨/١٤١٧هـ بينما زادت نسبة القبول في مجال الإدارة والاقتصاد حيث تشتمل على تخصصات إدارية ومالية يحتاجها سوق العمل بنسبة ١٥٠% خلال نفس الفترة.

وكما هو الحال بالنسبة للمستجدين فإن النظرة المقارنة لنمو أعداد المقيدين حسب

التخصصات تتوصل إلى أن التخصصات الطبية والهندسية والطبيعية والإدارية تنمو بشكل واضح وقوى مقابل شيء من الانحسار في التخصصات الإنسانية والاجتماعية . انظر الشكل البياني رقم (٥) .

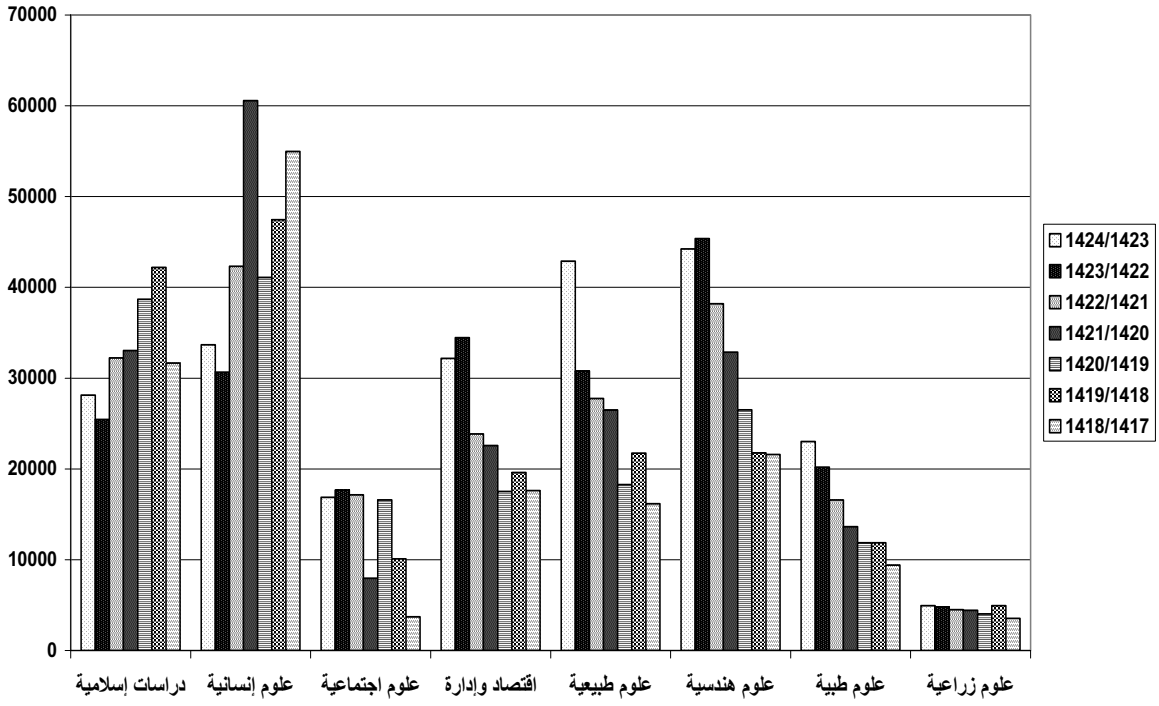

الشكل البياني رقم (٥): نمو المقيدين حسب مجالات التخصص من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

أما الخريجون الذين هم نتاج جهود التعليم العالي فقد برز توجه المواءمة في توزعهم على التخصصات التي يحتاجها السوق فمثلاً لو قارنا خريجي آخر سنة توفرت إحصاءاتها وهى سنة ١٤٢٣/٢٢هـ لوجدنا أن أعلى نسبة في خريجي تلك السنة كانت في التخصصات الهندسية. أنظر الشكل البياني رقم (٦).

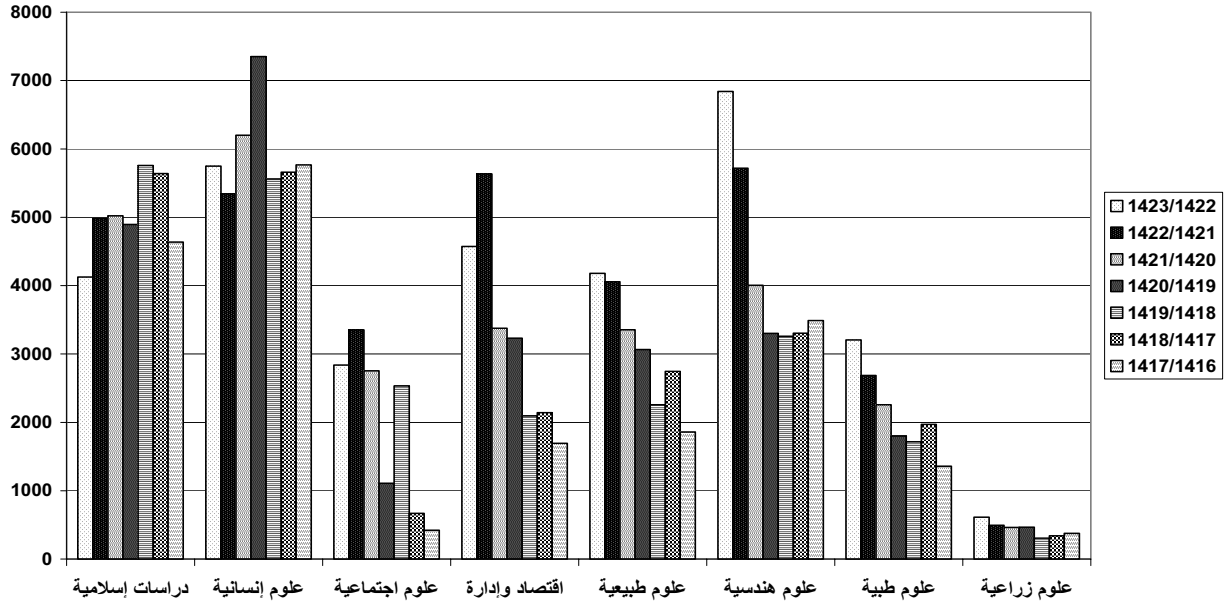

الشكل البياني رقم (٦): نمو الخريجين حسب مجالات التخصص من عام ١٤١٧/١٤١٦هـ حتى عام ١٤٢٣/١٤٢٢هـ.

وحتى تتضح المقارنة بشكل أدق – ولأهداف المقارنة فقط – فقد قسمنا التخصصات إلى ثلاثة مجالات هي مجال التخصصات الإسلامية والإنسانية ومجال التخصصات الإدارية والاجتماعية ومجال التخصصات العلمية ويشمل هذا الأخير التخصصات (الطبية + الهندسية + الطبيعية + الزراعية). والجدول رقم (٨) والشكل البياني رقم (٧) يوضحان نمو المستجدين في هذه المجالات حيث ارتفع عدد المستجدين في التخصصات العلمية من ١٥٥٢٤ عام ١٤١٨/١٧هـ، ليصل إلى ٤١٧٧٥ طالب وطالبة عام ١٤٢٤/٢٣هـ أي بزيادة قدرها ١٦٩% ، وهى نسبة عالية خاصة إذا ما علمنا الصعوبات التي يعانيها التعليم العالي جراء التوسع في التعليم التطبيقي . أما التخصصات الإسلامية والإنسانية فشهدت تناقصاً بسيطاً حيث كان مجموع المستجدين في هذه التخصصات عام ١٤١٨/١٧ (٢٤٩٧٧) وتناقص ليصل إلى (١٦٣٦٩) طالباً وطالبة عام ١٤٢٣/٢٢هـ ثم إلى (٢٠٤٢٣) عام ١٤٢٤/٢٣هـ .

جدول رقم (٨): نمو المستجدين حسب مجالات التخصص (الإنسانية مقابل الإدارية والعلمية) من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ .

مجال الدراسة	1418/1417	1419/1418	1420/1419	1421/1420	1422/1421	1423/1422	1424/1423
التخصصات الإسلامية والإنسانية	24977	21786	21460	18027	17696	16369	20423
التخصصات الإدارية والاجتماعية	5771	8826	12108	8313	12233	17726	17204
التخصصات العلمية	15524	20334	22375	23987	27078	34390	41775
المجموع	46272	50946	55943	50327	57007	68485	79402

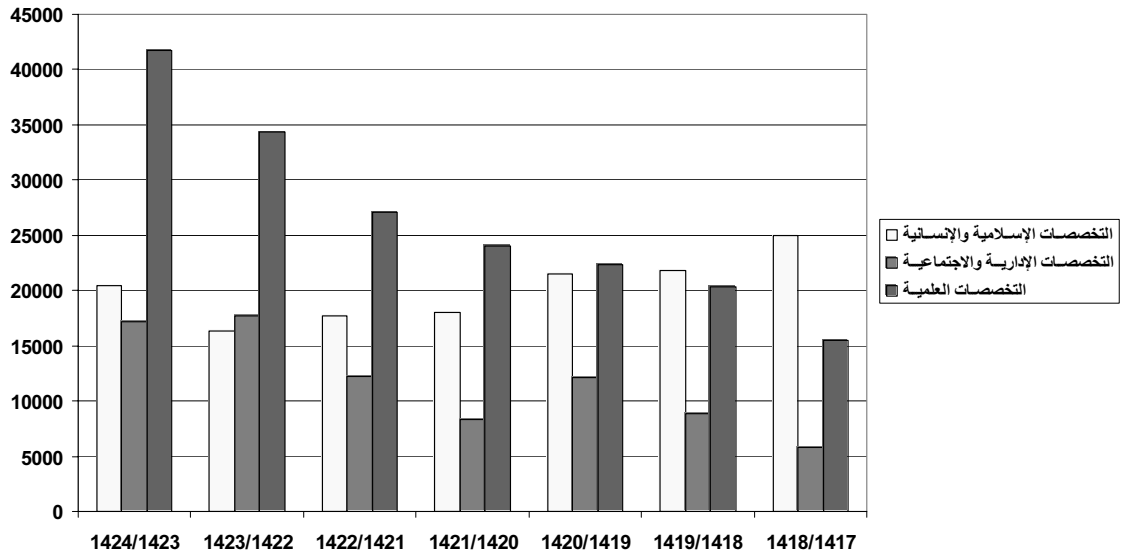

الشكل البياني رقم (٧): نمو المستجدين حسب مجالات التخصص (الإنسانية مقابل الإدارية والعلمية) من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

وبالنسبة للتخصصات الإدارية والاجتماعية فقد زاد القبول فيها بالتدريج نظراً لاحتياج سوق العمل لبعض تخصصاتها فبينما كان مجموع المستجدين في هذه المجالات عام ١٤١٨/١٧هـ (٥٧٧١) ارتفع ليصل إلى (١٧٢٠٤) طالباً وطالبة عام ١٤٢٤/٢٣هـ . والجدولان (٩)، (١٠) والشكلان البيانيان (٨)، (٩) يوضحان نمو المقيدين والخريجين في هذه المجالات الثلاثة.

جدول رقم (٩): نمو المقيدين حسب مجالات التخصص (الإنسانية مقابل الإدارية والعلمية) من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

مجال الدراسة	1418/1417	1419/1418	1420/1419	1421/1420	1422/1421	1423/1422	1424/1423
التخصصات الإسلامية والإنسانية	86629	89651	79784	93582	74557	56090	61803
التخصصات الإدارية والاجتماعية	21328	29682	34094	30540	40997	52115	49058
التخصصات العلمية	50683	60284	60673	77399	87024	101127	115082
المجموع	158640	179617	174551	201521	202578	209332	225943

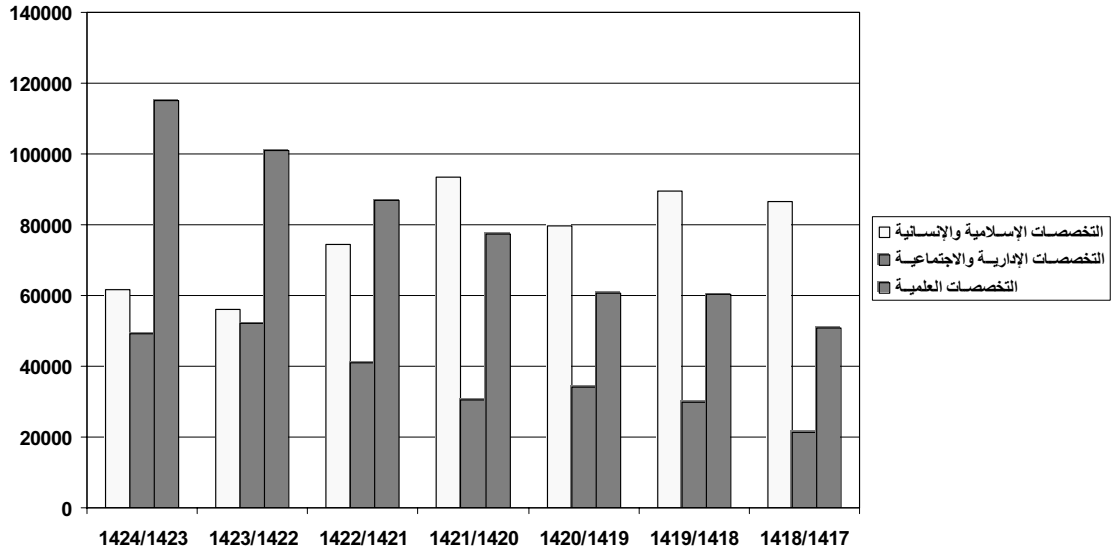

الشكل البياني رقم (٨): نمو المقيدين حسب مجالات التخصص (الإنسانية مقابل الإدارية والعلمية) من عام ١٤١٨/١٤١٧هـ حتى عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ.

جدول رقم (١٠): نمو الخريجين حسب مجالات التخصص (الإنسانية مقابل الإدارية والعلمية) من عام ١٤١٨/١٤١٦هـ حتى عام ١٤٢٣/١٤٢٢هـ.

مجال الدراسة	1417/1416	1418/1417	1419/1418	1420/1419	1421/1420	1422/1421	1423/1422
التخصصات الإسلامية والإنسانية	10404	11297	11319	12247	11222	10325	9873
التخصصات الإدارية والاجتماعية	2115	2810	4626	4338	6133	8986	7410
التخصصات العلمية	7082	8359	7536	8633	10079	12950	14839
المجموع	19601	22466	23481	25218	27434	32261	32122

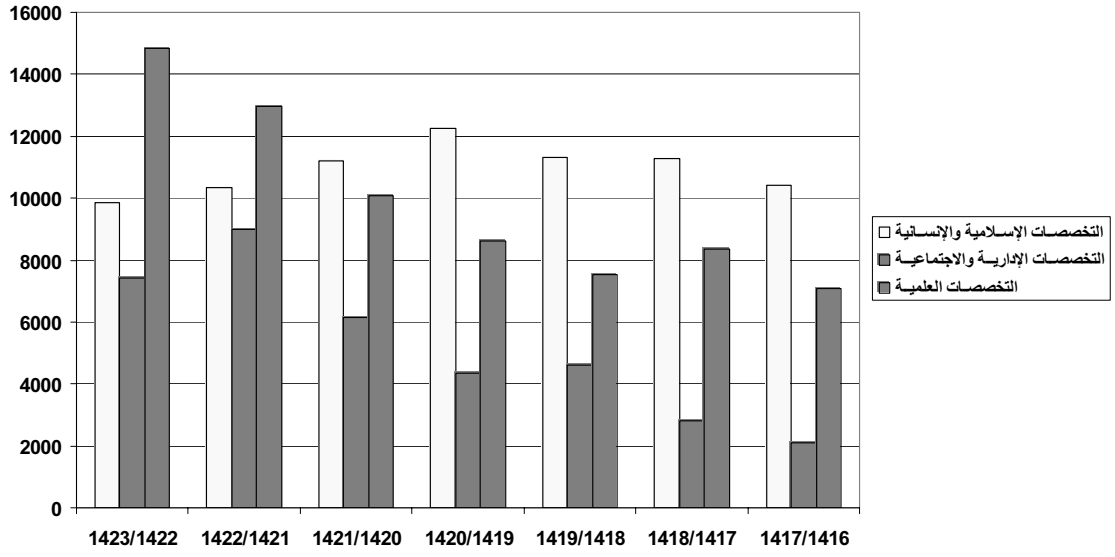

الشكل البياني رقم (٩): نمو الخريجين حسب مجالات التخصص (الإنسانية مقابل الإدارية والعلمية) من عام ١٤١٧/١٤١٦هـ حتى عام ١٤٢٣/١٤٢٢هـ.

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أنه في عام ١٤١٧/١٦هـ وهو العام الذي بدأت فيه وزارة التعليم العالي بمراجعة البرامج والتخصصات التي تقدمها الجامعات بهدف مواءمتها لاحتياجات سوق العمل كان خريجو الأقسام العلمية وبالذات (العلوم الهندسية والطبيعية والطبية) لا يتجاوزن نسبة ٣٠% مقارنة بـ ٧٠% من خريجي الأقسام الأدبية (الدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية)، وبالرغم من كثرة مخرجات التعليم الثانوي من ذوي التخصصات الشرعية والأدبية كما أوضحنا إلا أن جهود الوزارة تدريجياً تمكنت من تقليل هذا الفارق في النسبة لتصبح عام ١٤٢٣/٢٢هـ ٥٦% لصالح التخصصات العلمية بدلاً من ٣٠%.

وبتفصيل أكثر دقة نجد أن التخصصات الهندسية كانت تشكل عام ١٤١٧/١٦هـ ما نسبته ٨% من تخصصات الخريجين ولكن في عام ٢٢/ ١٤٢٣هـ ارتفعت لتصبح ٢٠% وفي المقابل نجد أن نسبة خريجي التخصصات الإنسانية والإسلامية لعام ١٤٢٣/٢٢هـ هي على التوالي ١٩% ، ١٤% وهي أقل مما كانت عليه عام ١٤١٧/١٦هـ حين بلغت ٣٢% ، ٢٧%

وهذا يؤكد أنه في الوقت الذي تعمل فيه وزارة التعليم العالي على تقليص القبول في التخصصات التي بدأ سوق العمل يكتفي منها فإنها تقوم بزيادة القبول في التخصصات التي تظهر الحاجة لها كالتخصصات الطبية والهندسية والتطبيقية .

الخاتمة

جاءت وثيقة الآراء التي قدمها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في اجتماع المجلس الأعلى لدول الخليج العربي لتؤكد على أهمية دراسة قضية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل. ومن المعلوم أن قضايا التعليم العالي تتركز في أربعة محاور هي:

١. القبول والاستيعاب.
٢. التمويل.
٣. الجودة.
٤. المواءمة.

وأنه لا يمكن دراسة أي محور منها في معزل عن المحاور الأخرى فمثلاً لا يمكن دراسة المواءمة إلا في ظل تصور واضح لإمكانية التمويل وتحقيق عناصر الجودة وحجم التأثيرات المترتبة على القبول والاستيعاب.

وقد ركزت هذه الورقة على جهود وزارة التعليم العالي لتحقيق المواءمة عن طريق عدة أساليب منها:

١. التوسع في إنشاء الكليات والأقسام التي يحتاجها سوق العمل.
٢. تقليص حجم القبول في الأقسام التي بدأ الاكتفاء منها.
٣. نشر كليات المجتمع في مدن عديدة وطرح تخصصات تطبيقية تسهم في تلبية احتياجات السوق.
٤. توجيه التعليم العالي الأهلي للبرامج التي تخدم خطط التنمية.
٥. تنفيذ برامج الدبلومات والابتعاث الخارجي في تخصصات محددة.

وقد أوضحت الورقة نتائج تلك الجهود الملموسة خلال السنوات القليلة الماضية التي

جاءت كدلالة قوية على توجه التعليم العالي نحو التخصصات العلمية والتطبيقية مع تقليص التوسع في التخصصات التي تشبع منها سوق العمل.

كما يجب الإشارة إلى أن تحقيق المواءمة مسئولية جهات متعددة منها وزارة التعليم العالي وهي لوحدها لا يمكن أن تكون قادرة ولا مسؤولة عن ذلك، ويجب على الجهات المخططة والممولة أن تلعب أدواراً هامة في هذه القضية، وتوفر السياسات الواضحة والبيانات الفعلية والإسقاطات والتنبؤات العلمية بنوعيات احتياجاتها وكمياتها.

المراجع

وزارة التعليم العالي ، *إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية*، الأعداد من ٢٠ إلى ٢٦ .

وزارة التعليم العالي ، *دراسة الرسوب والتسرب* : دراسة تتبعية، (١٤٢١ هـ) .

وزارة التعليم العالي. *مخرجات الجامعات السعودية واحتياجات وزارة التربية والتعليم* ، دراسة لم تنشر ١٤٢٣هـ .

وزارة التربية والتعليم. *الخلاصات الإحصائية من عام ١٤١٩/١٤٢٠ حتي ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ* .

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية *قرارات للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشان التعليم والبحث العلمي* ، الطبعة الثانية فبراير ٢٠٠٤ م ..

وزارة العمل الأمريكية ، مكتب إحصاءات العمال – قسم توقعات الوظائف ، (٢٠٠٠ م) .

محمد بن معجب الحامد وآخرون. *التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراف المستقبل*. الطبعة الثانية: مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ.

The Efforts of the Ministry of Higher Education and Saudi Universities in Achieving Employability in the Labor Market

Prof. Abdullah A. Alothman, Prof. Mohammed M. Alhamid, Dr. Abdulhaleem A. Mazi, and
Ministry of Higher Education, Riyadh, Saudi Arabia

ABSTRACT. The main objective of this paper is to shed some lights on the efforts of the Ministry of Higher Education and Saudi universities on expanding the institutions of tertiary education in accordance to the development and labor market needs. The issue of the employability of higher education graduates has become a very important issue during the last few years. To show the outcomes of these efforts, statistical yearbooks of higher education dated from 1416/1417 until 1423/1424 have been analyzed. The main findings of this analysis are as follow:

1. 47- 54% of the number of enrollments during these years was in education major.
2. The enrollments from 1417/1418 to 1423/1424 have increased by 240% in natural science majors, 212% in medical majors, and 139% in engineering majors. These majors are highly needed in the labor market.
3. The enrollments from 1417/1418 to 1422/1423 have declined by 101% in humanity majors which are mainly the majors that are not employable in the labor market.
4. The above findings apply also on the number of graduates from higher education institutions.

الخطط الدراسية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي (أقسام علم النفس أنموذجاً) المشكلة ورؤية للحل

أ.د. صالح إبراهيم الصنيع

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الورقة إلى عرض مشكلة الخطط الدراسية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي (واختارت أقسام علم النفس أنموذجاً) وذلك لعدم تحقيقها لما هو مطلوب منها، بل خرجت مجموع كبيرة من الخريجين الذين تنقصهم جوانب كثيرة في الإعداد وواجهوا صعوبات كبيرة في وجود وظائف تناسب تأهيلهم الجامعي، وكما قال أحد الباحثين " إننا ندرس طلابنا تخصصات ومقررات وضعت منذ أنشئت جامعات الخليج، ويقيناً فإن ما يدّرس الآن هو أبعد ما يكون عن احتياجات الإقليم، كما أن هناك احتياجات متجددة ظهرت في المجتمع، وعلى الجامعات أن تستشعر هذه الحاجات، وأن تعمل على مقابلتها في مناهجها ومقرراتها حتى إذا تخرج طلابها كانوا مناسبين لحاجة المجتمع، وكانت مؤهلاتهم مفيدة لهم ولهذا المجتمع". وتم طرح رؤية لحل هذه المشكلة ترتكز على خمسة محاور:

١) الرؤية الإسلامية: وذلك بتبني الرؤية الإسلامية في كل ما يطرح للطلاب من مقررات لما لذلك من أثر في تخريج مؤهلين على أساس إسلامي قويم يميزهم ويجعلهم قادرين على الإبداع وفق الرؤية الإسلامية النابعة من الدين الخاتم.

٢) التخصص الفرعي: وذلك بأن تتبنى الأقسام ما يعرف بالتخصص الرئيسي والتخصص الفرعي والذي يزود الخريج بفرع آخر من العلم يجعله أقدر على التعامل والعمل في أكثر من مجال.

٣) التجديد الدوري: وذلك بتحديد فترات زمنية (لا تزيد على عشر سنوات) يلزم كل قسم علمي في الجامعات بمراجعه خطته الدراسية وأجراء تعديلات تخدم مستجدات المجتمع والتخصص.

٤) احترام التخصص: وذلك بأن تخفف الجامعات من مركزيتها في التعامل مع الأقسام العلمية، خصوصاً بما يتعلق بالقضايا التي تهم التخصص مثل الخطة الدراسية بحيث يكون رأى مجلس القسم هو الأول والأخير في إقرار الخطة وتعديلها.

٥) خدمة المجتمع: وذلك بطرح مقررات عملية تحمل هذا الاسم لا تقل عن ثلاثة ولكل مقرر ثلاث ساعات تطرح من خلال هذه المقررات ما يخدم المجتمعات المحلية من خدمات وأنشطة ينفذها الطلاب.

مقدمة

الدراسات الجامعية في أي بلد من بلدان العالم ركيزة أساس لنموه وتطوره، وتفتخر الدول عادة بجودة برامجها الجامعية وكثرتها وقدرتها على التجاوب مع مستجدات الحياة الحديثة. ودول مجلس التعاون الخليجي، مهتمة بدرجة كبيرة بالدراسات الجامعية من خلال إنشاء الجامعات والكليات التي تسد احتياجاتها من الكفاءات المؤهلة للسير بالمجتمع الخليجي نحو الرقي والازدهار (حيث تعتبر جامعة الملك سعود بالرياض أول جامعة حكومية خليجية من حيث النشأة وذلك عام ١٩٥٧م وآخرها جامعة البحرين عام ١٩٨٦م) (المليص،٢٠٠١م). وعالم اليوم أهتم بدرجة كبيرة بالجانب الاقتصادي ، والذي طغي في أحيان كثيرة على جوانب الحياة الأخرى، حيث تعتبر القوة الاقتصادية عصب التطور الحديث، ولكن ما يغفل عنه الكثيرون أن التخطيط الاقتصادي يعتمد على التخطيط التعليمي، لأن نجاح الاقتصاد يعتمد على وجود الإنسان المؤهل لإنجاح الخطط الاقتصادية ، كما يؤكد ذلك الشدي قائلاً :

"أن معظم أنواع التخطيط وخاصة التخطيط الاقتصادي تعتمد بشكل كبير على مخرجات التخطيط التربوي والتعليمي نظرا لأهمية العامل البشري في نجاح كل مجالات التنمية" (الشدي، ١٤١٩هـ ، ص ٦٢). وورقة العمل هذه تستقي بعضاً من معلوماتها من دراسة قدمها الباحث إلى ندوة علم النفس وتطلعات المستقبل في دول مجلس التعاون الخليجي، التي عقدت في جامعة السلطان قابوس بمسقط بسلطنة عمان في الفترة ٢٥ـ٢٧/٩/٢٠٠٠م. ولكنها تطرح الموضوع بمنظور أوسع من خلال مناقشة مشكلات تتعلق بالخطط الدراسية بجامعات دول مجلس التعاون ورؤية لحلها.

مصطلح الخطط الدراسية:

تعرف الخطط الدراسية بأنها: مجموعة المواد الدراسية ومناهجها التي تتناولها المدرسة (أو القسم العلمي) في مرحلة تعليمية معينة، ومدى ما يخصص لكل مادة من زمن في كل

مرحلة (حافظ، ب.ت ، ص ١٧٤) . كما عرفت البرامج التعليمية الجامعية ، من خلال دراسة التقويم الذاتي للجامعات التي أعدها مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي وقدمها في الندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديري الجامعات ، بأنها " الوسائط والأدوات التي توظفها الجامعة لترجمة أهدافها إلى واقع ملموس ، إذ من خلال هذه البرامج يتم تزويد الطلبة بالمعارف والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمكنهم من التكيف مع مجتمعهم من جهة، والاضطلاع بالوظائف والأعمال والمهن التي أعدوا لها، من جهة أخرى " (وقائع الندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديري الجامعات، ١٤٠٩هـ ، ص ١٢٦).

ونقصد بالخطط الدراسية: مجموعة المقررات الدراسية التي يطالب بها الدارس في قسم علمي بالجامعات الخليجية للحصول على درجة البكالوريوس في هذا التخصص .

المشكلة:

لا شك أن الخطط الدراسية للأقسام العلمية في الجامعات هي محور اهتمام المسئولين والمواطنين لأن محتواها هو ما سيخرج به الطالب من دراسته في الجامعة. ولكن الأسئلة المطروحة هي:

- هل بناء الخطط يراعي التغيرات التي مرت بها دول مجلس التعاون الخليجي إلى يومنا الحاضر ؟
- هل محتوى المقررات الذي يدرسه طلابنا مناسب لخصائص واحتياجات دول المجلس ؟
- هل عدد الساعات المتطلبة للتخرج وتوزيعها مناسب لاحتياجات دول المجلس؟
- هل تقدم المادة العلمية في الخطط الدراسية برؤية موافقة لمنهج الحياة الإسلامي الذي يعتبر المكون الأساس لحياة المجتمع الخليجي ؟

لإجابة هذه الأسئلة نعود لما قاله أحد الباحثين الذي درس التعليم العالي في دول الخليج حيث يقول "إننا ندرس لطلابنا تخصصات ومقررات وضعت منذ أنشئت جامعات الخليج ((أي منذ نحو ربع قرن)) (قياسا لعام ١٤٠٥هـ) ويقينا فإن بعض ما يدّرس الآن هو أبعد ما يكون عن احتياجات الإقليم، كما إن هناك احتياجات متجددة ظهرت في المجتمع، وعلى الجامعات أن تستشعر هذه الحاجات، وأن تعمل على مقابلتها في مناهجها ومقرراتها حتى إذا تخرج طلابها

كانوا مناسبين لحاجة المجتمع، وكانت مؤهلاتهم مفيدة لهم ولهذا المجتمع" (مرسي، ١٤٠٥هـ ، ص ١٤٨).

وفي ضوء الظروف الراهنة التي تمر بها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي من أهمها زيادة أعداد الطلاب والطالبات المتقدمين للالتحاق بالجامعات مع عدم قدرة الأقسام على استيعاب جميع المتقدمين، يضاف إلى ذلك حصول اكتفاء لدى القطاع الحكومي من بعض التخصصات الجامعية، ومنها التخصصات النفسية والاجتماعية، مما أظهر نوعاً من البطالة لدى خريجي تلك الأقسام، خصوصا عندما لم يظهر القطاع الخاص تجاوباً مناسباً مع هذه المشكلة وظل معتمداً على العمالة الأجنبية دون بذل جهد في إعداد برامج تدريبية تؤهل أولئك الخريجين لممارسة الأعمال التي يتطلبها القطاع الخاص (القرني ، ١٤١٠هـ ، ص ص ٥٣٥ ــ ٥٣٦).

كما أن ما يدرس في الأقسام لا يعكس ما يجب أن يعطى للطالب الخليجي من حيث طرح محتوى المقررات برؤية تناسب مشكلات مجتمعه أو الخصائص الإسلامية للمواطن الخليجي، والواقع أن المحتوى غارف أو غارق بالرؤية الغربية للموضوعات المطروحات، ولنقرأ ما قاله مدير مكتب التربية العربي لدول الخليج في هذا حيث يقول " المتتبع لمحتوى المناهج في الجامعات الخليجية بخاصة والعربية بعامة يلحظ أنها في كثير من مجالاتها لا تعكس مشكلات المجتمع الذي ينبغي أن تعايشه. وكثير منها نسخ عن مناهج أجنبية نقلها الأساتذة المعنيون الذين درسوا في الغرب، ولم تكن لديهم الكفاية، أو الوقت لإبداع مناهج خاصة للمجتمع الجديد. وحينما رغبوا في تعديل تلك المقررات والمناهج زاد تشويهها وكثرت عيوبها، فلم تحافظ على أصالتها ولم تحدث شيئاً ملائماً للمستهدفين الجدد" (المليص،٢٠٠١م). وقد انتقد نوفل تبعية الجامعات العربية للجامعات الأوربية و الأمريكية في برامجها، وأنها أهملت ماضيها الإسلامي العريق ولم تستفد منه كما كان يجب فيقول:

"إن الجامعات العربية المعاصرة ــ في مجملها ــ هي في حقيقة أمرها تقليد ونتاج للجامعات الأوربية و الأمريكية، وليست نمواً طبيعياً و استمراراً للمؤسسات العلمية و التعليمية التي نشأت وازدهرت في هذه المنطقة في العصور القديمة و الوسيطة ــ مؤسسات التعليم والبحث العلمي في مصر القديمة ، أو المدارس و المساجد الإسلامية ، على سبيل المثال، اندثرت الأولى و لم يبق من تقاليدها وعلومها الكثير، واستمرت الثانية تعيش وتعمل على هامش الحياة العلمية و الاجتماعية الحديثة ضئيلة الحجم ضعيفة الأثر " (نوفل ، ١٩٩٢م ، ص ٥٦).

هذه المشكلات وغيرها ليست خاصة بقسم علمي دون آخر بل تكاد تكون مشتركة في الغالبية العظمى من الأقسام العلمية بجامعات دول مجلس التعاون، وإن كانت الأقسام في العلوم الإنسانية أكثر معاناة منها في العلوم الطبيعية. ومن يقرأ محاضر اجتماعات عمداء الكليات أو رؤساء الأقسام العلمية في جامعات دول مجلس التعاون يجدها لا تخلو من واحدة أو أكثر من المشكلات التي سبق ذكرها أعلاه. ومن ذلك محضر الاجتماع الرابع للجنة عمداء كليات العلوم بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي المنعقد في جامعة أم القرى بمكة المكرمة في الفترة ٥ــ٦/٦/١٤٢٠هـ حيث ورد في المحضر ما نصه (لا بد من توجيه الخطط الدراسية لمواجهة حاجة سوق العمل من التخصصات التطبيقية وإيجاد آلية نحو سهولة طرح البرامج العلمية).

ومن المشكلات عدد الساعات المطلوبة للتخرج حيث تتفاوت بشكل كبير بين الأقسام العلمية المتناظرة في جامعات دول المجلس، ومن ذلك أقسام علم النفس من خلال الدراسة السابق ذكرها نعرض لساعات أقسام علم النفس في أربع جامعات خليجية هي التي تمنح بكالوريوس في هذا التخصص، وليس لدى الباحث رصد تاريخي لتطور أقسام علم النفس ، ولكن من خلال ما تيسر له الاطلاع عليه يبدو أن أول قسم مستقل لعلم النفس أنشئ عام ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية. وقد تبين للباحث من خلال مراجعة المراجع المتوفرة عن جامعات دول مجلس التعاون الخليجي ، أن هناك أربعة أقسام في أربع جامعات خليجية تمنح درجة البكالوريوس في علم النفس (جامعتان في السعودية ــ جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــوجامعة الكويت وجامعة الإمارات).

بعد اطلاع الباحث على الخطط الدراسية للأقسام المذكورة تبين أن هناك تفاوتاً واضحاً بينها في عدد الساعات المطلوبة للتخرج، والجدول رقم (١) يبين ذلك .

ويتضح من خلال الجدول رقم (١) التفاوت المتقارب في عدد الساعات بين ثلاثة أقسام بينما القسم الرابع (الإمام) زاد عنها بقرابة خمسين ساعة. وهذه الزيادة تركزت في عدد ساعات إجباري الجامعة حيث بلغت نسبة الزيادة ١٥٠% من المطلوب في م. سعود، و٥٠% من المطلوب في الإمارات والكويت، وكذلك الزيادة في عدد ساعات إجباري القسم حيث بلغت

نسبة الزيادة قرابة ١٠٠% من المطلوب في م. سعود، و قرابة ٥٠% من المطلوب في الإمارات، و قرابة ٣٥٠% من المطلوب في الكويت. كما أن هناك مشكلات تتعلق بمدى قدرة الأقسام العلمية على تحقيق وظائف الجامعة في المجتمع وهي:

أولاً: توفير الكوادر البشرية المتخصصة لتغطية احتياجات القطاعين العام والخاص في دول المجلس.

ثانياً: المساهمة الفاعلة في البحث العلمي في جوانبه النظرية والتطبيقية التي تخدم تطور ورقي المجتمع الخليجي وتحل مشكلاته.

ثالثاً: خدمة المجتمع والتعليم المستمر المرن.

وقد بدأت الصعوبات تظهر في ما يتعلق في تحقيق الوظيفة الأولى من خلال عدم قدرة الجامعات الخليجية على استيعاب الخريجين الراغبين في الالتحاق بها. كما أن الوظيفة الثانية لا تحظى بأولوية لدى الجامعات ومسئوليها كما يقول بعض الباحثين "من الواضح أن نشاطات البحث العلمي التي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون، لا يحظى بأولوية كافية، بالرغم من قناعة المسئولين في هذه الدول بأهمية البحث العلمي في دعم العملية التنموية في جميع قطاعاتها. وقد ترجع أسباب الانخفاض ومحدودية النشاط إلى عدة عوامل أهمها ما يلي:

الجدول رقم (١) :عدد ساعات التخرج في أقسام علم النفس.

ساعة/قسم	ج. إمام	النسبة %	ج. م . سعود	النسبة %	ج. الإمارات	النسبة %	ج. الكويت	النسبة %
إجباري جامعة	٤٤	٢٣,٥	١٥	١١,٧	٣٠	٢٢,٧	٣٠	٢٣,٨
إجباري كلية	—	—	٢٢	١٧,٢	٩	٦,٨	—	—
إجباري قسم	١٣٧	٧٣,٣	٦٦	٥١,٥	٧٨	٥٩,١	٣٠	٢٣,٨
اختياري قسم	٦	٣,٢	١٨	١٤	—	—	٣٦	٢٨,٥
ساعات مساندة	—	—	—	—	٩	٦,٨	٢٤	١٩,١
ساعات حرة	—	—	٧	٥,٦	٦	٤,٦	٦	٤,٨
المجموع	١٨٧	١٠٠	١٢٨	١٠٠	١٣٢	١٠٠	١٢٦	١٠٠

- تضخم الميزانيات الإدارية واستحواذها على القسط الأكبر من مخصصات الجامعات.
- النقص الكبير في أعضاء الهيئة التدريسية الناتج أساساً عن هجرة الكفاءات والأدمغة.
- الانفصام التام بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع مما أدى إلى عدم دراية الجامعات بالمشكلات المختلفة الموجودة بالمجتمع العريض.
- عدم توفر الفنيين ومساعدي البحث المؤهلين بمجالات البحث العلمي.
- عدم توفر المناخ العلمي السليم وخاصة الحرية الأكاديمية وعدم ترسخ مفهوم استقلالية الجامعة "(الحميدي وآخرون، ١٤٢٠هـ).

وفي الوظيفة الثالثة نجد الصعوبة في تحقيقها حيث لا يوجد في خطط الأقسام ما يمكن أن يقدم على شكل خدمة للمجتمع يطالب الطالب بها.

يضاف إلى ما ذكر مشكلات تتعلق بالاستقرار الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، والحرية العلمية المتاحة للباحث دون ضغوط اجتماعية، والتدخلات الإدارية في الاختصاصات العلمية للأقسام، وأخيراً عدم المرونة في إجراءات التغير والتطوير لخطط الأقسام، وعدم وجود فترات محددة يلزم فيها مراجعة تلك الخطط لتقويمها وتعديلها بما يخدم أهداف المجتمع الذي نشأت فيه. وليس مجال هذه الورقة متاح لتناول كل هذه المشكلات، ولكن التركيز سيكون على خطط الأقسام من خلال أقسام علم النفس التي سبق للباحث تناولها في دراسة سبق الإشارة إليها.

رؤية للحل:

تنطلق الرؤية الحالية للحل من واقع معايشة الباحث للعديد من المشكلات التي سبق ذكرها خلال العشرين سنة الماضية ــ والتي أمضاها الباحث في سلك التعليم العالي ــ وخرج من تلك الخبرات بما يمكن أن تعكسه المقترحات الواردة في هذه الورقة.

والمطلع على ما يؤكده زعماء دول مجلس التعاون في اجتماعاتهم يجدها تشدد على المؤسسات التعليمية بالاهتمام بالقيم الإيجابية وتلبية احتياجات خطط التنمية لدول المجلس ومن ذلك قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة بمسقط في الفترة من ١٩إلى٢٢ صفر ١٤٠٦هـ حيث رصدت الأهداف و الوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية و التعليم في مقابلة احتياجات

خطط التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون ، وكان منها " تعزيز القيم الإيجابية وذلك من خلال الممارسة الموضوعية للنظام التعليمي لدوره في إسناد الشهادات وتقييم الدارسين، ومن خلال المناهج والنشاطات وسلوك المسئولين بحيث تكون هذه القيم والتوجهات محور الكتاب. وممارستها منطلق النشاط والسلوك، وضمان غرسها واحترامها هدف المنهج ".(قرارات العمل المشترك ، ١٤١٤هـ ، ص ١٦٩) .

ونقدم رؤية الحل المقترح في المحاور الخمسة التالية:

أولاً: الرؤية الإسلامية

تقوم المجتمعات على مجموعة من الأسس أهمها العقائدي و الاجتماعي والسياسي والاقتصادي و الجغرافي و الثقافي. وفي دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر الإسلام هو الأساس العقائدي الذي تقوم عليه دول المجلس، ومن هنا فلا بد أن تقوم أنظمته التعليمية عل أسس الإسلام ، وتعتبر الخلفية الإسلامية أساس لابد منه للطالب المسلم حتى يستطيع أن يبني علمه على ما يناسب شخصيته ودوره في الحياة كمسلم مستخلف في هذه الحياة الدنيا، حيث يقدم التصور الإسلامي رؤية خاصة عن الإنسان والكون والحياة تخدم الطالب في مجال دراسته بحيث يكون متوافقاً مع تلك الرؤية ومنطلق منها في دراسته التخصصية.

وقد أكد أحد الباحثين المهتمين بالتعليم العالي أهمية الخلفية الإسلامية والتي سماها (الهوية) حيث يقول " المرجعية المجتمعية ونعني بها الرؤيا العامة التي تشكل الإطار الفكري للمجتمع وإيديولوجيته، وقد يعبر عنها (بالهوية) التي تشير إلى الأسس العقدية التي تحكم البنية الكلية للمجتمع. وذلك أن التعليم عملية (تنفيذية)، والتنفيذ لا بد أن يكون كل في دائرته ــ تشخيصاً عملياً ــ لأهداف وتصورات في جملتها أشبه (بالبوصلة) أو (الشراع) وافتقاد هذه البوصلة أو الشراع قد يؤدي إلى تخبط الخطى، فإذا صاح صائح بالسائر أنه قد ضل الطريق فقد لا يقتنع هذا، بل قد يتهم الناصح في قصده وفي علمه، ويصبح الحسم عسيراً في ظل غياب هذا الإطار المرجعي، ويصبح بإمكان كل أن يدعى أنه سائر على الطريق الصحيح " (علي ، ١٩٩١م ، ص ص ١٣ ــ ١٤) . كما أكد بيان طرابلس التربوي الصادر عن وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب أهمية الاعتزاز بالماضي الإسلامي للأمة والاستفادة منه في مواجهة التحديات التي تواجه العرب اليوم، حيث ورد في البيان ما يلي " ووزراء التربية والتعليم

والمعارف في الوطن العربي يرون أن مواجهة هذه التحديات يتطلب مواصلة تطوير فلسفة التربية العربية و مؤسساتها وأدواتها برؤية قومية مستقبلية واحدة، تأخذ في اعتبارها التجديد والتجويد والحرية والإبداع والاعتزاز بماضي وتراث الأمة العريق، وبما يمكن من التقدم العلمي والتقاني " (المجلة العربية للتربية ، ١٤١٩هـ ، ص ٤٠).

وأقسام علم النفس في الجامعات الخليجية عليها مسئولية تكوين خلفية إسلامية لدى طلابها، خصوصا وأن جل ما يعطى لهم في المقررات ترجمة ونقل مما ألفه غير المسلمين فيحتاج إلى من ينظر إليه بعين الفاحص المتمكن من دينه ومن مجال تخصصه العلمي فيختار ما يناسب ويترك مجتمع المسلمين .ونظراً للنقص الكبير الذي تعاني منه الأقسام لإعداد طلابها في هذا الجانب، وخصوصا في متطلبات القسم، حيث لوحظ قلة عدد المقررات وساعاتها، مما يتطلب من الجميع بذل جهود لدعم هذا الجانب المهم لإعداد الطالب الخليجي. والواقع أن الاهتمام بهذا الجانب يتوافق مع دعوة قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى دعم قيم الإسلام من خلال النظام التعليمي. بل أن عقد التسعينات الميلادية شهد عودة واهتمام بالدين وأثره في الحياة، ووصل هذا الاهتمام إلى علماء النفس الغربيين (والذين اشتهر عنهم استبعادهم للدين عن مجال دراساتهم العلمية)، ومن دلائل ذلك تبنى جمعية علم النفس الأمريكية (APA) لكتاب حول الدين والتطبيق الأكلينكي لعلم النفس، صدر عنها عام ١٩٩٦م (Shafranske , 1996)، كما أوردت مقالة بعنوان الإسلام وعلم النفس في المجلد الرابع لموسوعة علم النفس وهي أول موسوعة تصدرها الجمعية في تاريخها (Encyclopedia of Psychology, 2000). ولذلك يجدر بنا نحن المسلمين أن نهتم بما يقوي هذا الجانب لدى طلابنا، وبما يبني فيهم شخصيات تعتز بدينها وتعتمد عليه فيما تؤدى من مهام علمية وعملية، لأننا خير أمة أخرجت للناس، عندما نعي دورنا وواجبنا في دعوة الناس إلى خيري الدنيا والآخرة.

ثانياً: التخصص الفرعي

ويسمى أحياناً التخصص المساند، ويقصد به تخصيص عدد معين من الساعات (تتراوح ما بين ٢٠ ــ ٣٠ ساعة معتمدة) لدراسة تخصص آخر في أحد الأقسام العلمية بالجامعة، والهدف منه توسيع الأفق العلمي للطالب، وفتح مجال آخر له للعمل عند تخرجه وتعذر وجود فرصة

وظيفية في مجال تخصصه الأساسي، وهو أسلوب تأخذ به العديد من الأقسام العلمية في العديد من الجامعات العالمية. ويحسب لقسم علم النفس بجامعة الكويت أنه القسم الوحيد المطبق لهذا الأسلوب، لذا على الأقسام العلمية الأخذ بهذا الأسلوب العلمي المنفتح والمفيد للطالب من نواحي يصعب حصرها. ويحسن عند تطبيق التخصص الفرعي أن تحدد الأقسام التي تناسب طلاب التخصص، على ألا تقل عن سبعة أقسام من داخل الكلية التي يتبعها القسم ومن الكليات الأخرى.

ثالثاً: التجديد الدوري

يمكن عرضه في النقطتين التاليتين:

١) إيجاد مؤسسات الاعتماد الأكاديمي بدول المجلس، على تكون مستقلة عن مؤسسات التعليم الجامعي، بحيث تنشأ داخل الجمعيات العلمية المتخصصة، وتحدد المعايير والشروط اللازم توفرها في الخطط الدراسية، والأقسام العلمية من جميع الجوانب حتى تنال شهادة الاعتراف من مؤسسة الاعتماد، ويدخل في ذلك تحديد فترات لمراجعة الخطط ومدى تجاوبها مع مستجدات العلم واحتياجات المجتمع.

٢) على مستوى وزارات التعليم العالي يلزم أن تنص اللوائح على فترات زمنية (لا تزيد على عشر سنوات) يلزم كل قسم علمي في الجامعات بمراجعه خطته الدراسية وإجراء تعديلات تخدم مستجدات المجتمع والتخصص. وعلى الأقسام العلمية أن تجعل خططها الدراسية تتصف بالمرونة والتنوع، وأن تخضعها بين فترة وأخرى إلى مراجعة علمية بهدف تطويرها نحو الأفضل ، مع حفاظها على خصائصها المبنية على خصائص المجتمع الخليجي (الكبيسي ، ١٩٩٧م؛ وقائع الندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديري الجامعات، ١٤٠٩هـ ، ص ٨٨). وتخصيص ندوات تطرح من خلالها الخطط الدراسية الموجودة في الأقسام لتبادل الآراء حولها سعيا نحو الأفضل، وتسديدا للمسيرة العلمية الخليجية. ويذكر الباحث في هذا الموضوع الخطة الدراسية في القسم الذي يعمل به حالياً حيث أقرت منذ نشأت القسم قبل ربع قرن، ولم تجرى عليها تغيرات جوهرية حتى الآن، وقد عمل مجلس القسم على خطة جديدة جرت فيها تغيرت عديدة منذ

العام الجامعي ١٤٢٠هـ/١٤٢١هـ ولكنها لم تقر حتى وقت إعداد هذه الورقة بسبب الإجراءات البيروقراطية المتبعة في الجامعة لإقرار الخطة الدراسية حيث تكثر اللجان داخل الكلية والجامعة مما يؤخر إقرار الخطط، إضافة إلى أن اللوائح الحالية للجامعات السعودية لم تحدد مدة معينة للأقسام العلمية لمراجعة خططها وتعديلها وفق المتغيرات، وهذا مما يجب أن تتنبه إليه وزارة التعليم العالي السعودية ومثيلاتها في دول مجلس التعاون عند مراجعتها للوائح الحالية.

رابعاً: احترام التخصص

وذلك بأن تخفف الجامعات من مركزيتها في التعامل مع الأقسام العلمية، خصوصاً بما يتعلق بالقضايا التي تهم التخصص مثل الخطة الدراسية بحيث يكون رأى مجلس القسم هو الأول ومقدم على غيره في إقرار الخطة الدراسية وتعديلها. ولعل في المثال الذي سبق ذكره في المحور الثالث من مرور خمس سنوات على الخطة المعتمدة من مجلس قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعدم اعتمادها من قبل الجامعة ما يوضح ما نقصده في عدم احترام التخصص، وضياع صلاحيات القسم العلمية في لجان متعددة تنشأ داخل الكليات وإدارة الجامعة، وتسند إليها مهام هي صميم مهام القسم العلمي في العرف الأكاديمي العالمي.

خامساً: خدمة المجتمع

وهو محور هام يغيب كثيراً عن الاهتمام عند وضع خطط الأقسام العلمية، خصوصاً في مجال العلوم الإنسانية التي يفترض فيها ارتباطها بالمجتمع وحاجات الإنسان المتجددة التي تنشأ بين الفينة والأخرى. ومن الاقتراحات في هذا المجال طرح مقررات عملية تحمل اسم (خدمة المجتمع) لا تقل عن ثلاثة ولكل مقرر ثلاث ساعات تطرح من خلالها ما يخدم المجتمعات المحلية من خدمات وأنشطة ينفذها الطلاب. وهذا غير متوفر حالياً في أي قسم علمي في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي (حسب إطلاع الباحث)، ولكن يأمل أن يأخذ به مستقبلاً.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

حافظ، محمد على، *التخطيط للتربية و التعليم*، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ.

الحميدي، عبدالرحمن بن سعد، وعبدالرحمن بن سليمان الطريري وإبراهيم بن محمد المنصور آل عبدالله وعبدالله بن محمد الضلعان، *أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية*، الرياض: وزارة التعليم العالي، ١٤٢٠هـ.

الشدي، إبراهيم بن عبدالعزيز ، *الخطط التربوية للمنظمات التربوية و الإقليمية (دراسة تقويمية)* ، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الطبعة الأولي ، ١٤١٩هـ .

الصنيع، صالح بن إبراهيم، الخطط الدراسية في أقسام علم النفس بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي(دراسة مقارنة) قدمت إلى *ندوة علم النفس وتطلعات المستقبل في دول مجلس التعاون الخليجي*، التي عقدت في جامعة السلطان قابوس بمسقط بسلطنة عمان في الفترة ٢٥ـ٢٠٠٠/٩/٢٧م. كما طبعت في المرجع التالي.

الصنيع، صالح بن إبراهيم، *دراسات في علم النفس من منظور إسلامي*، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.

على، سعيد إسماعيل، أعمدة عشر لسياسة التعليم، *دراسات تربوية*، المجلد السادس، الجزء ٣٣، ١٩٩١م.

قرارات العمل المشترك ، الأمانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، ١٤١٤هـ .

القرني، على بن سعد ، العلاقة بين التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموية ، *مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم التربوية (٢) ، المجلد الثاني* ، ١٤١٠هـ .

الكبيسي، عبدالله بن جمعة ، نظرة تحليلة لتجربة جامعة قطر في مجال تطوير أداء الأقسام العلمية ، ضمن كتاب " *التعليم العالي في البلدان العربية : السياسات والآفاق* ، تحرير : فاتن خليل البستاني ، عمّان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٧م .

المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، رمضان ١٤١٩هـ.

مرسي، محمد عبدالعليم ، *التعليم العالي ومسئولياته في تنمية دول الخليج العربي*، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٥ هـ .

المليص، سعيد بن محمد، التعليم العالي في دول الخليج .. واقعه ومشكلاته، *رسالة الخليج العربي*، العدد ٣١، ٢٠٠١م.

نوفل، محمد نبيل ، تأملات في مستقبل التعليم العالي ، *دراسات في التربية* (٨) ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، الطبعة الأولي ، ١٩٩٢م .

وقائع *الندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج*، بغداد ٢٠ ــ ٢٢ شعبان ١٤٠٧هـ، الرياض، ١٤٠٩ هـ.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Shafranske, Edward P., *Religion and the Clinical Practice of Psychology*, Washington, DC, American Psychological Association, 1996.

Kazzdin, **Alan E.** (Editor), *Encyclopedia of Psychology*, New York: Oxford University Press, A.P.A. 2000.

Academic Plans at State Universities of the Gulf States Cooperation Council (the Psychology Departments as a Model); the Problem and a proposed Solution.

Prof. Saleh Ibrahim AlSanie
Imam M. S. Islamic University.
Riyadh, Saudi Arabia

ABSTRACT. The paper aims at presenting academic plans at state universities of the Gulf States Cooperation Council (the Psychology Departments being a Model), the reason being that these departments have failed in achieving their set goals. In fact, a considerable number of students have graduated from them but they lack in many aspects of their schooling and they faced serious problems in finding jobs and job opportunities that suit their academic training. One researcher says " we teach our students specializations and subjects that have been around since the inception of Gulf States' universities. Definitely, what is being taught at our universities now is considerably far from answering the needs of the region. There are certainly new needs for our region, and our universities must be sensitive to these needs and try to face them in their academic plans, so that when students graduate they will be up to these needs and their qualifications will be useful to the societies.

The proposed solution relies heavily on five points;

1) The Islamic vision, which ought to be adopted in any academic plan. This vision is essential in academically preparing qualified graduates on principles that enable them to be creative at large.
2) Minor specializations, the psychology departments must incorporate in their plans what is known as major and minor specialties. The latter will empower graduates with more than one specialization that shall help them in their careers.
3) Periodic renewal, Every academic department should update its academic plan at least every ten years. Necessary changes or modification that well serve the society should be taken.
4) Academic decentralization, universities should reduce their centralized administration so that academic department councils take full responsibility especially over their academic plans. This cannot be achieved if university administration has the final say regarding academic affairs like academic plans.
5) Community service, practical curricula communities should be put forward. At least three subjects, 3 credit hours each, for this objective must be included in the academic plan.

التعليم الموازي ضرورة عصرية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية (دراسة ميدانية)

د. سميرة هاشم باروم

إدارة وتخطيط تربوي، الاقتصاد المنزلي، كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

المستخلص: استهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة التعليم الموازي في جامعة الملك عبد العزيز ، وتأكيد دوره في استحداث أساليب تعليمية وطرق تدريسية وتعليمية فعالة وأسباب اللجوء إليه كآلية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، ويهتم التعليم الموازي بعلاج ثغرات التعليم النظامي التي تعوق فرص التعليم للجميع على كافة المستويات التعليمية . ولذا تبلورت مشكلة الدراسة في التالي: ما طبيعة التعليم الموازي وما أهم أشكاله ؟ وما واقع التعليم الموازي في جامعة الملك عبد العزيز، ومدى ملاءمته لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ؟ وللإجابة على هذا السؤال استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، وكانت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وإداريات وطالبات وكانت أداة الدراسة استبانة من إعداد الباحثة ، وبالمعالجة الإحصائية لبيانات تطبيقها جاءت النتائج تبعاً لمحاور الدراسة التالية (العائد من التعليم الموازي بصورته الحالية ، آليات تفعيله بجامعة الملك عبد العزيز ، مصادر تمويله ، تطوير عناصر العملية التعليمية فيه ، أساليب ربطه بالبيئة والمجتمع من خلال مخرجات نظامه) بشبه إجماع فئات العينة على قصور التعليم النظامي التي استدعت قيام نظام التعليم الموازي ، وأن يعطى الفرص الأكبر لتحقيق متطلبات المجتمع متمثلة في احتياجات سوق العمل وعلى ضرورة ربط التعليم بالعمل وربط العمل بالتطبيق . ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة إرساء التشريعات واللوائح المنظمة والموضحة لفلسفة التعليم الموازي وأهميته في مواجهة التحديات العصرية ، وإعداد هيكل تنظيمي له بكل جامعة تبعاً لاحتياجات وإمكانات وطبيعة المناطق المجتمعية التي تقع في إطارها كل جامعة .

مقدمة

تؤكد الاتجاهات الحديثة في التعليم على أن التعليم الموازي بكافة أشكاله وأنواعه وبرامجه ومستوياته حق إنساني لكل مواطن (البنك الدولي ٢٠٠٠ :٨١)، وأن مسؤوليته تضامنية بين أجهزة الدولة الحكومية والأهلية، وتشير كثير من الدراسات إلى النجاح النسبي لاتجاه التعليم الموازي في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وعلى رأسها التنمية البشرية ودعم التعليم على كافة مستوياته العام والعالي (إبراهيم:٢٠٠١م ,Helper: 1998 ،Chassell:1996 ، أنطوان: ١٩٩٤م، عقلة: ١٩٨٥م).

وبالنظر إلى ما يحمله القرن الواحد والعشرين في طياته من متطلبات وأدوار بسمات وخصائص محددة قادرة على مواجهة التغيرات الحادثة والقادمة المتلاحقة التي تحتم على التربية الاستعداد لمواجهتها والتعليم الموازي أحد أسلحة المواجهة لأنه يحمل من البرامج والأساليب والأدوات ما يمكنه من تفعيل دور التربية في مواجهة هذه الظواهر والتغيرات.

وإذا كان التعليم الموازي قد بدأ يتزايد في الدول المتقدمة كما تشير الإحصائيات (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ١٩٩٨م، إلياس وميريام: ١٩٩٥م، حمود:١٩٩٨م) أن هذا النمط من التعليم يعتبر مجالاً خصباً من المجالات التربوية المعتمدة وأنه أخذ طريقه إلى الاستقرار، فإن الدول الأقل تقدماً أولى بأن تعطيه حقه من الرعاية والاهتمام قبل أن تجد نفسها مجبرة على تنفيذه لما يحمله من أسباب ومبررات موضوعية ومنطقية أوضحتها دراسات (مدكور: ١٩٩٨م، زاهر:١٩٩٣م) منها أن برامجه تتضمن علاجاً للكثير من المشكلات التي يعاني منها التعليم العام والجامعي، وذلك من خلال ما يتمتع به من اتساع مجالاته، مرونة برامجه وشموليتها وتكاملها، وقدرته على مواكبة التقدم التقني والتكنولوجي، بالإضافة إلى إمكانية استثماره في توفير الفرص التعليمية المتكافئة لجميع أفراد المجتمع.

مشكلة البحث

يتبنى التعليم الموازي مبدأ العدالة الاجتماعية وديموقراطية التعليم، وكيفية توزيع الفرص التعليمية بين أبناء المجتمع. فمنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨/١٢/١٠م، بالقرار رقم (٢١٧) في المادة (٢٦) منه بأن " لكل شخص الحق في التعليم

على قدم المساواة وعلى أساس الكفاءة" بدأ الاهتمام بالتعليم وبتكافؤ الفرص التعليمية، واهتمت بذلك الدراسات العديدة (ساندرا:١٩٩٩م، بدران:١٩٩٧م، على: ١٩٩٩م، أحمد: ١٩٩٧م) وبذلت الحكومات جهوداً مضنية لضمان حصول كل فرد على فرصته في التعليم، واستمراراً لنص المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ".... وأن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر التعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع على أساس الكفاءة".

وبما أن الثروة الحقيقية لأي دولة هي الثروة البشرية التي على عاتقها تسير منظومة التنمية في المجتمع، وحيث أن التعليم الموازي يطلق على كل أنواع التعليم التي تختلف عن التعليم العام إما بنوعية البرامج التي يقدمها أو بنوعية الفئات الطلابية التي يخدمها ولذا فهي لا تقع تحت مظلة التعليم العام ومنها التربية الخاصة... التعليم الأهلي وفق المنهج والسلم التعليمي... المدارس الليلية لتعليم الكبار ومحو الأمية... مدارس تحفيظ القرآن الكريم والمدارس الأجنبية (http:www.moe.gov.sa).

وبينما أظهرت بعض الدراسات التحليلية (إبراهيم:١٩٩٦م، ديلور وآخرون:١٩٩٩م، عطوة:٢٠٠٢م، العجمي:٢٠٠٢م، U-N-I-C-E-F:1992) أن التعليم النظامي ببرامجه ومحتواه وطرائقه واستراتيجياته الحالية يعمل وفقاً لقواعد جامدة لا تتفق ومتطلبات المجتمع، أضف إليها التحديات التي تواجه التعليم الجامعي خاصة تزايد الطلب عليه وعدم قدرته التنافسية في سوق العمل، وبالتالي عدم قدرته على تحقيق الفرص التعليمية مما تسبب في الكثير من المشكلات منه تحيز التعليم النظامي العام ضد الفئات الخاصة، تحيزه للذكور مقارنة بالإناث، ضعف طاقته الاستيعابية للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي، وضعف جودته ومخرجاته، ومن هنا نشأت فكرة هذا البحث ويمكن صياغتها في التساؤلات التالية:

- ما طبيعة التعليم الموازي وما أهم أشكاله؟
- ما واقع التعليم الموازي في جامعة الملك عبد العزيز؟
- ما مدى ملائمة واقع التعليم الموازي بجامعة الملك عبد العزيز لتحقيق تكافؤ الفرص؟

أهداف البحث

- تأكيد دور التعليم الموازي في استحداث أساليب تعليمية وطرق تدريسية وتعليمية فعالة ومؤثرة في تغيير الدور الإنتاجي للجامعة وإعطاء مخرجات أكثر جودة.

- البحث عن صيغ تعليمية تحقق فرصاً وخدمات تعليمية لدعم جهود التعليم النظامي ومعالجة أوجه القصور في عدم توفير الفرص المتكافئة.
- تقييم واقع التعليم الموازي بكلية الطب.
- تحديد آليات تفعيل التعليم الموازي في مؤازرة التعليم النظامي لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

حدود البحث

تقتصر حدود البحث الحالي على:

١- التعليم الموازي كنظام يتسق مع التعليم النظامي ويؤازره دون أن يكون جزءًا منه أو خاضعاً له.

٢- ميدانياً يقتصر البحث على التعليم الموازي بجامعة الملك عبد العزيز والذي يطبق بمسمى الطب الموازي بكلية الطب.

٣- تقتصر عينة الدراسة على الفئات التالية:

- عضوات هيئة التدريس بكلية الطب.
- القيادات الإدارية القائمة على الطب الموازي بشطر الطالبات.
- عينة من الطالبات الملتحقات ببرنامج الطب الموازي بكلية الطب بجامعة الملك عبد العزيز.

والجدول رقم (١) يوضح توزيع أفراد العينة على فئاتها المختلفة.

جدول رقم (١): توزيع أفراد عينة البحث*

مسلسل	الفئة	العدد	النسبة المئوية
١	أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب	٦٧	٤٥,٩
٢	محاضرات	٩	٦,٢
٣	معيدات	٣٧	٢٥,٣
٤	طب موازي	٩	٦,٢
٥	إداريات	٤	٢,٧
٦	طالبات	٢٠	١٣,٧
المجموع		**١٤٦**	**%١٠٠**

*وحدة التقارير والدراسات والإنترنت بمكتب عميدة شطر الطالبات

منهج البحث

استخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي بجانب الأسلوب الإحصائي في :

- التعرف على طبيعة التعليم الموازي وضرورة اللجوء إليه.
- التعرف على واقع التعليم الموازي في كلية الطب بجامعة الملك عبد العزيز.
- استقراء آراء أفراد عينة البحث حول تحقيق التعليم الموازي لأهدافه في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالجامعة (نموذج الطب الموازي).

الإطار النظري والدراسات السابقة

يثير مصطلح التعليم الموازي الكثير من الجدل والنقاش لأنه بالرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح في الآونة الأخيرة إلا أنه لا يزال يغلفه بعض الغموض واللبس بينه وبين بعض المصطلحات الأخرى مثل التعليم مدى الحياة، التعليم المستمر، التعليم النظامي، التعليم عن بعد...الخ ولا يوجد تعريف محدد لما يعنيه التعليم الموازي، فبينما ينظر إليه البعض على أنه نوع من التعليم اللانظامي يهتم بتنمية الشخصية بهدف تحسين جودة الحياة أمثال: (Chassel, 1996)، المعهد الأسترالي للمعلومات القانونية: ٢٠٠١م.

نجد أن: (وائل قاضي:١٩٩٣م، ديرك رونتري: ١٩٩٥م، موسوعة تعليم الكبار:١٩٩٦م، وإبراهيم: ٢٠٠٠م، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة: ٢٠٠٠م) يتفقون مع الفريق السابق في أنه تعليم غير نظامي ولكنه يركز على حاجات المتعلم وأهدافه يساعده على تحديدها ومن ثم تحقيقها، والطب الموازي بجامعة الملك عبد العزيز كأحد أشكال التعليم الموازي يعتبر نوعاً من أنواع التعليم الأهلي حيث بدأ الاتجاه نحوه منذ عدة سنوات استجابة لاهتمام حكومتنا الرشيدة ممثلة في وزارة الصحة وجعلته ضمن خطط التنمية لتأمين الكوادر الطبية والفنية المساعدة والمتخصصة لتقديم الرعاية الطبية المأمولة. وترى الباحثة أن الطب الموازي يعتبر نوعاً من أنواع التعليم الأهلي متسقاً مع الطب النظامي دون أن يكون جزءًا منه أو خاضعاً له، متفقاً في مناهجه مع مناهج الطب النظامي ولكنه أكثر مرونة وتكامل وشمولية واتساعاً، يوفر فرص التعليم لكثير من الراغبين الذين لا يجدونها في التعليم النظامي بنفس الشروط ومعايير القبول، ويمنح شهادات تكافئ ما يمنحها الطب النظامي ويخضع لقوانين ولوائح

نظامية.

من التعريف السابق نجد أنه يتفق مع التعليم النظامي في:

- كونه يخضع لإجراءات تنظيمية وإدارية معينة.
- يحقق أهدافاً مرتبطة ببرنامج أكاديمي محدد.
- شهاداته تكافئ شهادات التعليم النظامي لنفس البرنامج.
- يحقق العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم النظامي ومؤسسات التعليم الموازي.
- التعليم الموازي ليس بديلاً عن التعليم النظامي ولكنه مكملاً ومعالجاً لإخفاقات التعليم النظامي ومسانداً لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وعلى هذا قام "برنامج التعليم الموازي لبكالوريوس الطب والجراحة، مدته ست سنوات بالإضافة لسنة الامتياز، كما هو معمول به في كلية الطب بجامعة الملك عبد العزيز".

أهداف البرنامج

كما حددتها اللائحة التنفيذية لبرنامج التعليم الطبي الموازي، للحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة:

١- تفعيل تدريس خريجي الثانوية العامة (القسم العلمي) في العلوم الطبية الأساسية، والعلوم السريرية والتدريب لاجتياز امتحانات درجة البكالوريوس في الطب البشري (طب وجراحة) بكلية الطب، الطب والعلوم الطبية (المسمى السابق للكلية).

٢- المساهمة في سد حاجات القطاعات الصحية في المملكة من الأطباء والطبيبات ذوي التأهيل المطلوب في مجال الطب البشري.

٣- إفساح المجال أمام خريجي الثانوية العامة (القسم العلمي) الذين لم يقبلوا لدراسة الطب البشري ممن استوفوا شروط القبول المعلنة بكلية الطب الالتحاق ببرنامج التعليم الموازي ومن ثم التأهيل للحصول على درجة البكالوريوس في الطب البشري (طب وجراحة) ولكن مقابل رسوم مالية.

٤- زيادة أعداد الخريجين والخريجات من الأطباء والطبيبات المؤهلين من كلية الطب.

٥- الاستفادة من إمكانات الأقسام العلمية والإمكانات الأكاديمية والمرافق الأخرى بكلية الطب

بجامعة الملك عبد العزيز، وكذلك إمكانات المستشفيات الأخرى ذات العلاقة بالتدريس والتدريب وذلك بدون إرباك للدراسة في كلية الطب والمستشفيات المتعاونة معها.

٦- تطوير الخدمات الخاصة بالعملية التعليمية والعلاجية بكلية الطب ذات العلاقة.

٧- توثيق روابط التعاون بين كلية الطب والقطاعات الصحية التعليمية الأخرى بمحافظة جدة.

٨- تفعيل دور الجودة الشاملة في استخدام إمكانات كلية الطب والجامعة بما يتماشى مع العملية التطويرية التعليمية.

٩- المحافظة على ثروة الوطن داخل المملكة بدلاً من صرفها في الخارج.

وحددت المادة الثالثة من القواعد التنظيمية شروط القبول في:

١- أن يكون سعودي الجنسية.

٢- أن يحقق الطالب شروط القبول المعمول بها في كلية الطب للقبول لدراسة الطب البشري.

٣- أن يكون المتقدم لائقاً طبياً.

٤- أن يدفع التكاليف الخاصة ببرنامج التعليم الموازي المقررة.

٥- أن يلتزم بشروط ولوائح كلية الطب.

٦- أن يلتزم بشروط ولوائح كلية الطب فيما يخص الإعداد والتدريب للحصول على درجة البكالوريوس في الطب البشري.

٧- أن يجتاز امتحان القبول الخاص بكلية الطب والمقابلة الشخصية وأي شروط أخرى تطلبها كلية الطب.

وتضمنت المادة الرابعة: مدة برنامج التعليم الموازي على أن تكون:

- هي نفس المدة المعمول بها في كلية الطب للحصول على درجة البكالوريوس في الطب البشري (طب وجراحة) والتي تمتد إلى ست سنوات إضافة إلى سنة الامتياز.
- يتكون برنامج التعليم الموازي بناءً على ما هو معلن من محتوى وتفصيل وتطبيق من الخطة الدراسية المعمول بها في الأقسام العلمية (العلوم الطبية الأساسية والعلوم السريرية) بكلية الطب والعلوم الطبية.
- يكون مركز الدراسة بكلية الطب والعلوم الطبية بجامعة الملك عبد العزيز- ومستشفى جامعة الملك عبد العزيز بالإضافة إلى المراكز التعليمية الأخرى

المعتمدة من كلية الطب والعلوم الطبية.

- يكون التنسيق لبرنامج التعليم الموازي بين كلية الطب والعلوم الطبية والقطاعات الصحية التعليمية الأخرى والجامعة عن طريق وكيل الكلية للتعليم الموازي من خلال عميد كلية الطب والعلوم الطبية واللوائح المنظمة لذلك.

وتقوم عمادة مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالإشراف المالي على البرنامج حسب القواعد المالية للعمادة بالتنسيق مع عمادة كلية الطب والعلوم الطبية، وتقوم عمادة كلية الطب بالمتابعة الأكاديمية للطلاب والطالبات وتطبيق اللوائح الخاصة بالبرنامج من خلال لجنة الإشراف الأكاديمية التنفيذية على برنامج التعليم الموازي وتمثل الجامعة أمام الجهات المستفيدة والمتعاونة.

ركائز البرنامج

يرتكز البرنامج على مجموعة من اللجان واللوائح يمثلها الشكل التالي:

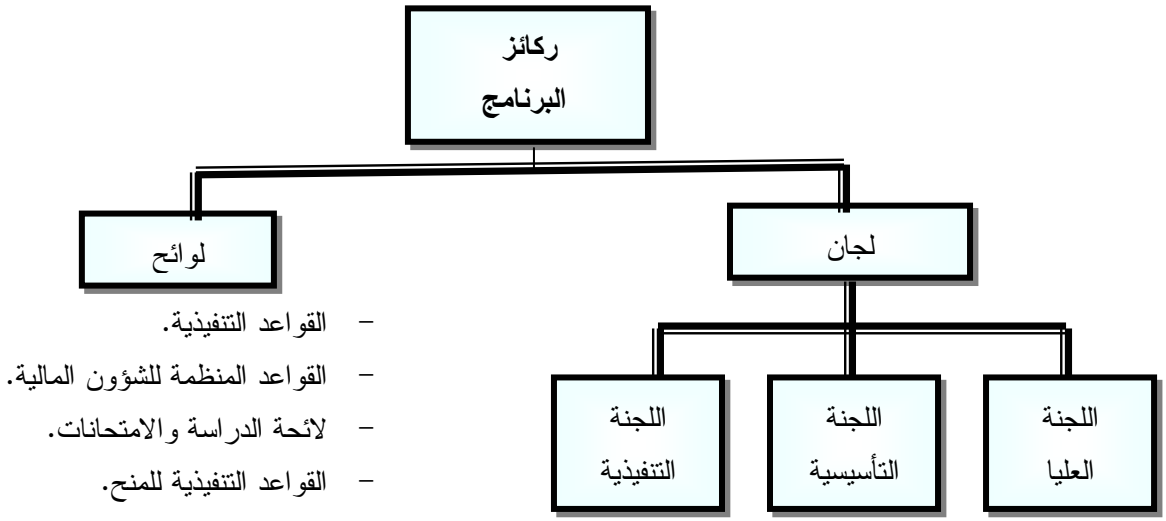

ولكل لجنة مهامها الموكلة إليها وتتضمن كل لائحة موادها التنظيمية والتنفيذية وجهاتها الإشرافية، ويسير نظام الدراسة طبقاً للائحة الدراسة والامتحانات للمرحلة الجامعية من حيث:

- نظام الدراسة.
- المواظبة والاعتذار عن الدراسة.
- التأجيل والانقطاع عن الدراسة.
- إعادة القيد.
- التخرج.
- الفصل من الجامعة.
- الاختبارات والتقديرات.
- سنة التدريب الإجباري(الامتياز).
- إجراء الاختبار النهائي.
- التمويل.
- تعليمات اعتماد تقارير الإجازات المرضية للطلاب.
- أحكام عامة.

المنح الدراسية لبرنامج التعليم الطبي الموازي:

يغطي البرنامج الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في الطب والجراحة لمدة (٦) سنوات من المستوى الثاني وانتهاء سنة الامتياز ولا يمكن تمديد المدة المحددة.

ويكون مكان الدراسة هو كلية الطب والعلوم الطبية جامعة الملك عبد العزيز بجدة ضمن برنامج التعليم الطبي الموازي بناءً على ما هو معلن من الكلية من محتوى وتدريب.

الجهات المانحة :

المؤسسة الحكومية والأهلية والأفراد داخل المملكة العربية السعودية. ويتم الترشيح إما:

- عن طريق كلية الطب والعلوم الطبية أو
- عن طريق الجهة المانحة مباشرة

وذلك بعد استيفاء الطالب لشروط القبول بكلية الطب والعلوم الطبية .

التعليم الموازي احتياج ملح لماذا؟ :

إذا سلمنا بأن التعليم الموازي بأشكاله وبرامجه يعتبر علاجاً للكثير من المشكلات التي يعاني منها التعليم النظامي وبخاصة إخفاقه في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وذلك من خلال ما يتمتع به التعليم الموازي من مزايا المرونة والتكامل والشمول واتساع مجالاته وتعدد مصادر تمويله فيصبح أكثر فعالية في مردوده على المستفيدين منه خاصة إذا وضع القائمون عليه عند التخطيط لبرامجه الملامح والاعتبارات المجتمعية التي تجعل منه إجبارا وليس اختياراً لمواجهة تحديات العصر و من أهم تلك التحديات:

- ظاهرة العولمة .
- تزايد وتسارع الثورة العلمية والتكنولوجية وتقنيات الاتصالات والمعلومات.
- اتساع المشاركة الديموقراطية وانتشارها.
- ثورة المال والتحولات الاقتصادية.
- النمو السكاني والظواهر المصاحبة لها.

أنواع وبرامج التعليم الموازي:

يسير التعليم الموازي في كثير من الدول العربية والأجنبية من خلال برامج موازية لبرامج التعليم النظامي في المراحل التعليمية المختلفة، مستهدفة تعليم وتأهيل وتدريب الأفراد لممارسة مهنة معينة بقدرات وكفاءة مميزة.

ويتضح من خلال أشكال وبرامج التعليم الموازي ومؤسساته في مختلف البلدان العربية والأجنبية دوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لكل من لم تتاح له الفرصة أو أن تكون قد فاتته.

ومن هذه البرامج:

- الجامعة المفتوحة.
- التعليم الأهلي.
- تعليم الكبار ومحو الأمية.
- كليات المجتمع.
- تعليم الفئات الخاصة.

وكلها تؤكد أن التعليم الموازي حق إنساني وليس مجرد خدمة تقدمها جهة أو فرد لأنها من أهم السبل لتحقيق التنمية البشرية، وأن تعدد أنواعه وأشكاله وبرامجه وفقاً لطبيعة المجتمع وطبيعة العلاقة بين أجهزة الدولة الحكومية والأهلية ومؤسساته وأفراده تعمل على تفعيل دوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لأفراد المجتمع.

الدراسة الميدانية للبحث

تستهدف الدراسة الحالية (ميدانياً) استقراء آراء العناصر البشرية ببرنامج التعليم الطبي الموازي بجامعة الملك عبد العزيز (شطر الطالبات) كأحد أشكال التعليم الموازي ودوره في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للشباب. لذا كانت عينة البحث كما وضحها جدول رقم (١).

تصميم أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة استبانة قامت بتصميمها وتقنينها تبعاً للخطوات التالية:

- مسح للدراسات السابقة في مجال التعليم الموازي والإطلاع على الأدبيات والتقارير وتوصيات اليونسكو والبنك الدولي والمؤتمرات المعنية بحقوق الإنسان وخاصة في حقه في التعليم.
- صياغة ما أمكن التوصل إليه في عبارات إجرائية قابلة للتنفيذ و وضعها في الشكل المبدئي للاستبانة.
- عرض الاستبانة في شكلها الأولي على عدد من المحكمين من أساتذة الجامعة للتحقق من :
  - اتساق المفردات الفرعية مع الأبعاد الرئيسية للاستبانة.
  - سلامة صياغة العبارات و وضوحها.
  - تمشي محتوى الاستبانة مع الهدف منها.
  - حذف أو إضافة ما يرونه مناسباً.

وفي ضوء آراء المحكمين تم تعديل الاستبانة و وضعها في صورتها النهائية ملحق (١) مكونة من (٥) محاور رئيسة و (٣٠) مفردة فرعية يوضحها الجدول (٢).

جدول رقم (٢): توزيع مفردات الاستبانة على المحاور الرئيسية.

مسلسل	المحور	المفردات	العدد
١	تحقيق الأهـــــــداف	٢٤،٢٢،٢٠،١٥،١٤،١٢	٦
٢	الإدارة والتنظـــــيم	٢٨،١٦،٧،٥،٣،٢	٦
٣	التمـــــــــــويل	٢٦،٢١،١٩،١٨،٨	٥
٤	البرامـــــج الدراسية	٢٩،١٧،١٣،١١،٦،٤،١	٧
٥	التفاعل مع الــمجتمع	٣٠،٢٦،٢٥،٢٣،١٠،٩	٦
المجموع			٣٠

المعالجة الإحصائية:

- استخدمت الباحثة حساب النسب المئوية لكل اختيار من الاختيارات الثلاثة (محقق، لا أدري، غير محقق)
- وللتحقق من دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة (أكاديميين/ إداريين/ طالبات) استخدمت الباحثة اختبار المطابقة كا٢.

نتائج البحث

المحور الأول: تحقيق الأهداف

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يمكن أن يحققه التعليم الطبي الموازي من أهداف بصورته الحالية فجاءت قيمة كا٢ لاستجابات عينة البحث حيال ما يمكن أن يحققه من أهداف تتراوح بين ٥٦،٣٥ –٢٦،٢٧. وبترتيبها تنازلياً نجد أن العبارة رقم (١٢) ونصها " إصدار التشريعات واللوائح المنظمة لحسن سير العمل بالتعليم الموازي." كانت الأولى في الترتيب بينما المفردة (٢٤) والموضحة لوضع الشهادات بالتعليم الموازي غير واضحة– وهذا يعني أن موضوع الأهداف بنظام التعليم الطبي الموازي غير واضحة وربما تكون غير معبرة عن الواقع الفعلي للنظام وتحتاج إما لإعادة صياغة وللإعلان عنها وتوضيحها لأفراد المجتمع حتى تتم الفائدة القصوى ويتحقق الهدف الأكبر في أن يأخذ كل فرد حقه وفرصته في التعليم.

جدول رقم (٣): استجابات أفراد العينة حول محور (تحقيق الأهداف).

المحور	م	المفردات	يحقق		لا أدري		لا يحقق		كا٢	مستوى الدلالة
			تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
تحقيق الأهداف	١٢	إصدار التشريعات واللوائح المنظمة لحسن سير العمل بالتعليم الموازي.	١١٩	٨١,٥	١٦	١٠,٩٥	١٠	٦,٨٥	٥٦,٨٥	٠,٠١
	١٤	تعزيز عدم التقيد بالمدى الزمني المقرر للتعليم النظامي.	١١٢	٧٦,٧	٢١	١٤,٤	١٣	٨,٩	٤٥,٦٣	٠,٠١
	١٥	يعالج التعليم الموازي الثغرات الكامنة بالتعليم النظامي.	١١٠	٧٥,٣	٢١	١٤,٤	١٥	١٠,٣	٤١,٣٢	٠,٠١
	٢٠	إصدار التشريعات واللوائح المنظمة لتمويل التعليم الموازي.	١٠٧	٧٣,٢	٢٥	١٧,٢	١٤	٩,٦	٢٨,١٠	٠,٠١
	٢٢	يتيح مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الوصول بالخدمة التعليمية لكل من تتوافر لديه شروط الالتحاق بها.	١٠٤	٧١,٢	٣٠	٢٠,٦	١٢	٨,٢	٢٦,٠	٠,٠١
	٢٤	يمنح شهادات دراسية مكافئة لشهادات التعليم النظامي في نفس المستوى ونفس التخصص.	١٠٣	٧٠,٥	٢٩	١٩,٩	١٤	٩,٦	٢٦,٢	٠,٠١

المحور الثاني: الإدارة والتنظيم

جدول رقم (٤): استجابات أفراد العينة حول محور الإدارة والتنظيم.

المحور	م	المفردات	يحقق		لا أدري		لا يحقق		كا٢	مستوى الدلالة
			تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
الإدارة والتنظيم	٢	الاهتمام باختيار قيادات إدارية وفنية للإشراف والإرشاد.	١٢٢	٨٣,٦	٢٤	١٦,٤	-	-	٩٣,٣٥	٠,٠١
	٣	الاهتمام بتنمية المهارات الإدارية والفنية على الخاصة بالتعليم الموازي.	١٢٤	٨٤,٩	١٢	٨,٢	١٠	٦,٩	٦٧,٠٩	٠,٠١
	٥	تزويد القائمين على التعليم الموازي إدارياً وفنياً بلوائح وأدلة وأساليب التعليم الموازي.	١١٨	٨٠,٨	٢٠	١٣,٧	٨	٥,٥	٥٣,٠٦	٠,٠١
	٧	الاهتمام بتصميم برامج إعداد للإداريين القائمين على التعليم الموازي.	١١٠	٧٥,٣٤	٣٠	٢٠,٦	٦	٤,١	٣١,٢٢	٠,٠١
	١٦	التنسيق بين إدارات التعليم الموازي والإدارات الموجودة بالجامعات.	١٠٢	٦٩,٩	٢٤	١٦,٤	٢٠	١٣,٧	٢٧,١١	٠,٠١
	٢٨	توفير فرص المتابعة والتقييم للقائمين على التعليم الموازي بقدر فرص المتابعة والتقييم للدارسين.	٩٠	٦١,٦	٣٠	٢٠,٦	٢٦	١٧،٨	١١,٣٨	٠,٠١

نجد أن العبارات الست على الترتيب التنازلي كانت جميع قيم كا٢ دالة عند ٠,٠١ ، مما يؤكد من وجهة نظر العينة على وجوب تفعيل آليات التنظيم والإدارة بالتعليم الطبي الموازي وتخصيص إدارة مستقلة والاستفادة من المؤسسات الدولية والعربية في إدارة وتنظيم هذا النوع من التعليم الموازي، كما أبدت آراؤهن أن ارتباط التعليم الطبي الموازي بمؤسسات جامعية حكومية كما هو في جامعة الملك عبد العزيز أفضل بكثير من المؤسسات الأهلية.

المحور الثالث: التمويل

جدول رقم (٥): استجابات أفراد العينة حول محور التمويل.

المحور	م	المفردات	يحقق		لا أدري		لا يحقق		كا٢	مستوى الدلالة
			تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
التمويل	٨		١٣٦	٩٣,١	١٠	٦,٩	–	–	١٥٤,٣	٠,٠١
	١٨		١١٢	٧٦,٧	١٤	٩,٦	٢٠	١٣,٧	٩٦,٢	٠,٠١
	١٩		١٢٦	٨٦,٣	١٠	٦,٩	١٠	٦,٩	٨٢,٠٢	٠,٠١
	٢١		١١٣	٧٧,٤	٢٣	١٥,٧	١٠	٦,٩	٨١,٠٦	٠,٠١
	٢٦		٥١	٣٤,٩	٣٠	٢٠,٦	٦٥	٤٤,٥	٦٥,٧٨	٠,٠١

من الجدول السابق تتضح أهمية تفعيل آليات تمويل التعليم الطبي الموازي حيث أبرزت آراء العينة شبه إجماع على ضرورة توفير حوافز مادية للعاملين عليه سواءً أكاديميين أو إداريين حتى يمكن أن يقدموا خدمة مميزة وأن مسارات التبادل بين التعليم الطبي الموازي والتعليم النظامي غير واضحة بالرغم من عظم استفادة التعليم الطبي الموازي من الطب النظامي، وهذا يفسح المجال ويتيح الفرصة لكل فرد في الحصول على التعليم وفقاً لكفاءته.

المحور الرابع: البرامج الدراسية

جدول رقم (٦): استجابات أفراد العينة حول محور البرامج الدراسية.

المحور	م	المفردات	يحقق		لا أدري		لا يحقق		كا٢	مستوى الدلالة
			تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
البرامج الدراسية	١	الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس من أسلوب الانتظام.	١٢٩	٨٨،٤	١٠	٦،٨	٧	٤،٨	١٥٢،٢	٠،٠١
	٤	تزويد القائمين على التعليم الموازي أكاديمياً بلوائح وأدلة وأساليب التعليم الموازي.	١٢٢	٨٣,٦	١٣	٨،٩	١١	٧,٥	٩٧,٢	٠,٠١
	٦	الاهتمام بتصميم برامج إعداد الأكاديميين القائمين على التعليم الموازي.	١٠٦	٧٢,٦	٢٠	١٣,٧	٢٠	١٣,٧	٨١,٠٩	٠,٠١
	١١	إنتاج برامج تعليمية عن بعد لتناسب ظروف الدارسين.	١١٣	٧٧,٤	٢٣	١٥,٧	١٠	٦,٨	٤٥,٧٣	٠,٠١
	١٣	إنشاء إدارة مركزية لتنسيق فرص التعليم الموازي بالجامعات والتخطيط له.	٥٠	٣٤,٢	٣٢	٢١,٩	٦٤	٤٣,٨	٦٤,٧٨	٠,٠١
	١٧	يهيئ الأماكن الدراسية المناسبة للطلاب والطالبات لتحقيق أعلى استفادة وتشجيع على الالتحاق به.	١١٢	٧٦,٧	٢١	١٤,٤	١٣	٨,٩	٤٤,٧٢	٠,٠١
	٢٩	توفير فرص عمل حقيقية للدارسين بعد تخرجهم	٧٣	٥٠	٤٠	٢٧,٤	٣٣	٢٢,٦	٢٨,٦١	٠,٠١

من الجدول السابق نجد أن ترتيب العبارات تنازلياً طبقاً لقيمة كا٢ كالتالي: ٢٩،١٧،١١،١٣،٦،٤،١ وبالرغم أن كل القيم دالة عند ٠،٠١ إلا أن ضمانات إيجاد مناهج وأساليب تدريس ووسائط وتكنولوجيا تعليمية حديثة ومتجددة غير متوافرة فنجد أن ارتفاع نسبة

موافقة أفراد العينة على أن التعليم الطبي الموازي يستفيد من أعضاء هيئة التدريس بالطب النظامي، نجد أن آراؤهم حول إنشاء إدارة مستقلة للتنسيق بين المناهج والمقررات والبرامج الدراسية بين الجامعات غير مضمونة، وأن طالب التعليم الطبي الموازي لا يتوقع فرصة عمل مناسبة بعد تخرجه، وأن ارتباط طالب الطب الموازي ببرنامج الدراسة لطالب الطب النظامي يعطيه الفرصة بالشعور بالخدمة المميزة التي يجب أن تتوافر في التعليم الطبي الموازي باعتباره تعليم أهلي أو خاص.

المحور الخامس: التفاعل مع المجتمع

جدول رقم (٧): استجابات أفراد العينة حول محور التفاعل مع المجتمع.

المحور	م	المفردات	يحقق		لا أدري		لا يحقق		كا٢	مستوى الدلالة
			تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%		
التفاعل مع المجتمع	٩	تضمين برامج التعليم الموازي ما يساعد على خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	٨٠	٥٤,٨	٢٣	١٥،٧	٤٣	٢٩،٥	٣،٣١	غير دالة
	١٠	اختيار تخصصات في ضوء احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.	١١٩	٨١,٥	١٧	١١،٦	١٠	٦,٩	٥٢,٠٥	٠,٠١
	٢٣	يتيح للدارسين فرص الالتحاق بسوق العمل والعودة للدراسة عندما يرغبون.	٤٦	٣١,٥	٢٠	١٣,٧	٨٠	٥٤,٨	٠,٨٨	غير دالة
	٢٥	تزويد الدارسين بالمعلومات الكافية عن الموارد المتاحة في بيئاتهم المحلية وسبل استثمارها فيؤدي ذلك إلى حسن اختيار التخصص الدراسي.	١٠٠	٦٨,٥	١٦	١٠,٩٥	٣٠	٢٠,٥٥	٥٦,٨٦	٠,٠١
	٢٧	المشاركة الصادقة في صناعة القرارات بين الجامعة والمجتمع ودعم أساليب التعاون بينهما.	٩٥	٦٥,١	–	–	٥١	٣٤,٩	٠,٠٧	غير دالة
	٣٠	دراسة مشكلات البيئة المحلية وترتيب أولوياتها وتضمينها بالبرامج المقررة في التعليم الموازي.	١٢٣	٨٤,٢	٢٠	١٣,٧	٣	٢,١	٠,٨١	غير دالة

من الجدول السابق يتضح أن التفاعلات بين التعليم الطبي الموازي والمجتمع ضعيف جداً، نظراً لضعف العلاقة التبادلية بينهما كما في التعليم النظامي (من وجهة نظر أفراد العينة)، فنجد من الجدول أن العبارات (٣٠،٢٧،٢٣،٩) غير دالة بالرغم أن مضمونها مهم جداً حيث هي مجال توفير فرص العمل لخريج النظام، واقتراح أفراد العينة أنه لابد من توفير قنوات اتصال أو مواقع إنترنت تتبادل فيها الجامعة والمجتمع معطيات ومتطلبات كل منهم حتى تتوطد الصلة بينهما، وحتى يمكن عن طريق تبادل المعلومات استحداث تخصصات وأقسام علمية جديدة يحتاج إليها المجتمع لتوفير خدمات صحية مناسبة وبذلك يكون خريج الطب الموازي منافساً لخريج الطب النظامي.

التعليق على نتائج البحث

باستقراء نتائج البحث وربطها بنتائج الدراسات السابقة والإطار النظري وتحليل آراء أفراد العينة حول محاور الدراسة الميدانية نجد:

هناك عوامل كثيرة أدت إلى عدم قدرة التعليم الطبي النظامي إلى فتح أبوابه لكل راغب، مما أدى إلى اللجوء للتعليم الطبي الموازي وذلك لمساندته ومؤازرته، ففي حين نجد أن الأهداف التي يمكن أن يحققها التعليم الطبي الموازي متسقة مع أهداف التعليم الطبي النظامي ألا أننا نجد بعض العوائق التي يمكن أن تحول دون تفريد وتميز التعليم الطبي الموازي بالرغم من إمكانية تميزه، منها:

- أن أعضاء الهيئة التعليمية القائمين على التدريس لطلاب الطب النظامي هم أنفسهم القائمين على الطب الموازي بدون أي نوع من التعزيز والتشجيع أو المكافأة المجزية، بالإضافة إلى عدم وضوح رؤى محددة لدى الكثير منهم عن أهداف التعليم الطبي الموازي فنجد أن استجابات أفراد العينة حول كثير من عبارات الاستبانة (لا أدري) وتعتبر نسبة لا يجب التغاضي عنها.
- نظام إدارة التعليم الطبي الموازي كونها منبثقة من إدارة التعليم الطبي النظامي فهي مرتبطة به في كافة شؤون التنظيم والإدارة سواء كانت القيادات الإدارية والفنية والإشرافية، لوائح وأدلة، التنسيق بين الإدارات (الموازي – النظامي). كما أن فرص

المتابعة والتقييم للقائمين عليه لا تتم بقدر فرص متابعة وتقييم الطلاب.

- بالنسبة لمحوري التمويل والبرامج الدراسية كونهما مرتبطين ارتباطا وثيقاً، فإنهما لم ينالا القدر الكافي من الاهتمام الكمي أو الكيفي (من وجهة نظر أفراد العينة). وأن الاهتمام بالبرامج التعليمية والأجهزة العلمية والتعليمية لا تنال نصيبها المفروض من نفقات التمويل الخاص بالتعليم الطبي الموازي، وأن مكافآت الهيئات الإشرافية والإدارية تفوق مكافآت الهيئة التعليمية. ولم تتوفر إلى الآن الكتب الدراسية والمراجع والدوريات ... بالقدر الكافي.
- أما بالنسبة للتفاعل مع المجتمع فيكاد يكون منعدماً، فمن وجهة نظر أفراد العينة لا يوجد ارتباط بينهما من حيث:
- تبادل المعلومات والبيانات للتعرف على الموارد المتاحة بالبيئة واحتياجاتها من هذا النوع من التعليم.
- لا توجد رؤية واضحة لدى أفراد المجتمع عن التعليم الطبي الموازي.
- المقررات الدراسية لا تتضمن الإشارة إلى احتياجات البيئة والمجتمع ومن ثم تقل الاستفادة.
- عدم توفر المعلومات الكافية لدى المؤسسات والأفراد بالمجتمع عن برنامج التعليم الطبي الموازي وبالتالي تقل المشاركات وتقل فرص المنح الدراسية رغم الاحتياج إليها.

وخلاصة القول أننا يجب أن نقف أمام تجربة "التعليم الطبي الموازي" بجامعتنا جامعة الملك عبد العزيز بكل التقدير والاحترام باعتبارها تجربة رائدة قابلة للتطوير والتحديث. وقادرة على تحقيق هدفها في توفير فرص تعليمية لشبابنا الكفء لكي يبرز تميزه في المجال الطبي ويمكن تطبيقها في تخصصات كليات أخرى من الجامعة.

ومن وجهة نظر الباحثة فإنها ترى لهذه التجربة خاصة، بالإضافة إلى مميزات التعليم الموازي عامة خصائص ومميزات منها:

١. أنها احتياج ملح للمساهمة في سد حاجة القطاع الصحي من الكوادر الطبية المؤهلة.
٢. أنها ليست ترفاً وإنما هي أحد الضمانات لتنمية المستوى الصحي بالمملكة وبالتالي المستوى الصحي للمواطن.
٣. أنها وسيلة لزيادة جودة مخرجات التعليم الطبي وزيادة تخصصاته ومؤسساته.
٤. أن التعليم الطبي الموازي يستطيع أن يقدم تعليماً مميزاً بقدرته على تحديث وتطوير واستخدام تكنولوجيا وتقنية حديثة نظراً لتوافر مصادر التمويل.

٥. أن التعليم الطبي الموازي لا يسير على طريق ممهد ولكنه قد تواجهه مشكلات وعقبات منها مشكلات التدريب بالمستشفيات، مشكلات التكلفة، الخوف من المردود، درجة جودة المخرجات ..... الخ.

٦. الاستعداد للمنافسة سواء من الداخل أو من الخارج.

التوصيات

يوصي البحث الحالي بما يلي :

١- تحديد المعالم الرئيسية لفلسفة التعليم الطبي الموازي والمهام الوظيفية للقائمين عليه وتخريجه في إطار التحديات العصرية سواء من الخارج (تطور العلم والتكنولوجيا) أو من الداخل(الاحتياجات المتطورة للمجتمع) وبالتالي يكون قادراً على المنافسة.

٢- تخطيط وإدارة التعليم الموازي وفق معايير مؤسسية تحقق الاستفادة القصوى من الجامعة كمؤسسة تعليمية والمؤسسات المانحة لمؤسسات اجتماعية بجانب المشاركة الفعالة للمجتمع.

٣- وضع آليات التكامل بين التعليم الطبي الموازي والتعليم الطبي النظامي على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة بدون اندماج أو ازدواج حتى يحقق كل منهما تميزه الذي يجعله قادراً على المنافسة.

٤- ضرورة وضع آليات الضمانات لتجويد التعليم الطبي الموازي وذلك من خلال:

- توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة له .
- اختيار القائمين على التدريس والتدريب من الكفاءات التعليمية المتميزة.
- توفير المعامل والمستشفيات وتجهيزها بالمعدات والأجهزة العلمية والتعليمية الحديثة.
- استحداث تخصصات جديدة بينية وتخصصية أساسية وفرعية متميزة.
- ترشيد الإنفاق على بنود الميزانية المخصصة للتعليم الطبي الموازي بحيث تحقق أقل تكلفة وأعلى عائد .
- تقييم التجربة أولاً بأول حتى تتاح الفرصة لتوظيف كل عناصر التجربة المادية

والبشرية لتيسير العملية التعليمية والحصول على أعلى جودة للمخرجات.

٥- ضرورة ربط البرنامج (التعليم الطبي الموازي) باحتياجات المجتمع لتحقيق العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الاجتماعية والأفراد من خلال :-

- برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة والتعليم المستمر.
- إسهام الجهات المستفيدة من خريجي التعليم الطبي الموازي بزيادة المنح والجهات المانحة.
- تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر الطبية والتخصصات المطلوبة ومن ثم يحسن الطالب اختيار تخصصه.
- استثمار الموارد المتاحة بالمجتمع في تفعيل العلاقة التبادلية بين النظام التعليمي والمجتمع.
- المشاركة الصادقة في صناعة القرارات بين الجامعة والمجتمع ودعم أساليب التعاون بينهم.
- دراسة مشكلات البيئة المحلية وترتيب أولوياتها وتضمين ما يتناسب منها بالبرامج الدراسية المقررة بالتعليم الطبي الموازي.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

إبراهيم، إبراهيم محمد: *جامعة الهواء في اليابان وإمكانية الإفادة منها في الوطن العربي* ط٢ (اليرموك، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م).

إبراهيم، إبراهيم محمد وإبراهيم، عبد الراضي: *استراتيجيات تعليم الكبار في المناطق الأكثر احتياجا* (القاهرة، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠م).

إبراهيم، إبراهيم محمد: التجارب العالمية في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد –دروس مستفادة– *"وقائع ندوة اللغة المستخدمة في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد–* (المنظمة العربية للتربية والعلوم بالتعاون مع المركز العربي للتعليم والتنمية) ٢٥ – ٢٧ أغسطس٢٠٠١م.

أحمد، حمدي علي: *مقدمة فن اجتماع التربية* (القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م).

البنك الدولي: دخول القرن الحادي والعشرين *"تقرير عن التنمية في العالم"*، ٩٩– ٢٠٠٠م.

العطار، سلامة صابر: *"التعليم غير النظامي وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي في ج.م.ع* "دكتوراه غير منشورة، كلية التربية –جامعة عين شمس ١٩٨٩م.

السنبل، عبد العزيز بن عبد الله وآخرون: *"نظام التعليم، المملكة العربية السعودية"* دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٢م.

العجمي، محمد حسنين و **عطوه، محمد:** "بعض متطلبات تفعيل استراتيجية دمج المعوقين مع أقرانهم العاديين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمحافظة الدقهلية". *المؤتمر العلمي السادس- التربية الخاصة في القرن الحادي والعشرين- تحديات وآفاق المستقبل* ٧-٨ مايو ٢٠٠٢م، كلية التربية- جامعة المنيا.

القاضي، وائل أمين: "دور المؤسسات في التربية غير النظامية في الوطن العربي الفلسطيني المحتل"، تعليم الجماهير، *الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار*، عدد ٤، سبتمبر ١٩٩٣.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: "استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي"، تونس، ٢٠٠٠م.

الياس، جون و ميريام، شارون: *الأصول الفلسفية لتعليم الكبار* –تعريب عبد العزيز عبد الله سنبل وصالح عزب –(القاهرة، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٩٥م).

أنطوان، فريد: "دراسة حول مشروع المدرسة الموازية" –*الندوة العلمية الأولى –محو الأمية وعلاقتها بالمشكلة السكانية*. (القاهرة، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، مارس، ١٩٩٤م.

بدران، شبل بدران و **البيلاوي، حسن:** *علم اجتماع التربية المعاصرة* (القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: *تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م* –"توظيف التقنيات لخدمة التنمية البشرية"، ترجمة ندا جمال الدين بيومي، القاهرة، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ميريل، ٢٠٠١م.

ديلور، جاك وآخرون: التعليم ذلك السر الكامن، *"تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين"* –تعريب جابر عبد الحميد جابر –(القاهرة، دار النهضة العربية،١٩٩٩م).

رونتري، ديرك: *استكشاف التعليم المفتوح والتعليم عن بعد* –تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية- القاهرة، ١٩٩٥م).

زاهر، ضياء الدين: *"تعليم الكبار منظور استراتيجي"* –دراسات في التربية، ع٩، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٣م.

ساندرا، ماسون: "*حقوق الأطفال في التعليم" مستقبليات* (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ع٢٩، يونيو ١٩٩٠م).

سوليفان، ادموند: *"التعليم التمويلي رؤية تربوية للقرن الحادي والعشرين"*، ترجمة عبد الله العابد أبو جعفر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، (المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق ٢٠٠٢م).

عقلة، شوكت محمد: *تطوير التعليم الموازي في المملكة الأردنية الهاشمية في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية –دراسة مستقبلية*" دكتوراة غير منشورة، كلية التربية –جامعة عين شمس، ١٩٩٠م.

علي، سعيد إسماعيل: *رؤية سياسية للتعليم* (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٩م).

محمود، رفيقة سليم: "دور التعليم في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية" *المجلة الاجتماعية والقومية*، م ٣٥، ع ٣، ١٩٩٨م. القاهرة، المركز القومي للبحوث.

مدكور، علي أحمد: "*علم تعليم الكبار، نشأته وتطوره بين النظرية والتطبيق*"، في تعليم الكبار–كتاب مرجعي، تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– إدارة برامج التربية ١٩٩٨م.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

Australasian legal information in institute: "parallel education" http:// www.a.stli.edualt/other/ media.old.1057.html.//september (2001).

Chassell, D.; "parallel education and defining the fourth sector", *Australian journal of adult and community education*, vol. 36, no. 3, (1996).

Helper, L; "*The characteristics of rural one-room schools in babour country west*" Virginia that represent characteristics of rural one room school in general., " M.A. thesis, salm, Tokyo university, (1998).

http://www.moe.gov.sa/openshare/moe/students/subll/index.htm.

La belle, T.J and **ward, C.R**; "*Development through nonformal education in tuijnman*, Albert C.(ed); **International encyclopedia of adult education and training**. Oxford U.K. Pergam on pree, (1996).

U.N.I.C.E.F.; *challenged for childing and woman in the 1990*," unicef regional eastern and southern Africa office, nairobi,(1992).

U.N.I.C.E.F.; *Education girls and women*, New York, Unique, (1992).

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة/ عضو هيئة التدريس
سعادة/ القائم على التعليم الموازي
الابنة الطالبة في برنامج التعليم الموازي

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان (التعليم الموازي ضرورة عصرية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية)، بهدف التأكد من تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للطلاب والطالبات وتحسين الخدمة التعليمية المقدمة لطلاب وطالبات التعليم الموازي.

برجاء التكرم بوضع علامة أمام كل عبارة في الخانة التي تعبر عن رأيكم فيما إذا كان التعليم الموازي يحقق مضمون العبارة أم لا.

علماً بأن هذه الآراء لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط لعلنا نسهم في رفع كفاءة التعليم الموازي وبالتالي في رفعة وطننا الغالي

الباحثة

مسلسل	العبارات	يحقق	لا أدري	لا يحقق
١.	الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس من أسلوب الانتظام.			
٢.	الاهتمام باختيار قيادات إدارية وفنية للإشراف والإرشاد.			
٣.	الاهتمام بتنمية المهارات الإدارية والفنية على الخاصة بالتعليم الموازي.			
٤.	تزويد القائمين على التعليم الموازي أكاديمياً بلوائح وأدلة وأساليب التعليم الموازي.			
٥.	تزويد القائمين على التعليم الموازي إدارياً وفنياً بلوائح وأدلة وأساليب التعليم الموازي.			
٦.	الاهتمام بتصميم برامج إعداد لأكاديميين القائمين على التعليم الموازي.			
٧.	الاهتمام بتصميم برامج إعداد للإداريين القائمين على التعليم الموازي.			
٨.	زيادة الحوافز المادية والمعنوية للقائمين على التعليم الموازي الأكاديميين والإداريين والفنيين.			
٩.	تضمين برامج التعليم الموازي ما يساعد على خدمة المجتمع وتنمية البيئة.			
١٠.	اختيار تخصصات في ضوء احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.			
١١.	إنتاج برامج تعليمية عن بعد لتناسب ظروف الدارسين.			
١٢.	إصدار التشريعات واللوائح المنظمة لحسن سير العمل بالتعليم الموازي.			
١٣.	إنشاء إدارة مركزية لتنسيق فرص التعليم الموازي بالجامعات والتخطيط له.			
١٤.	تعزيز عدم التقيد بالمدى الزمني المقرر للتعليم النظامي.			
١٥.	يعالج التعليم الموازي الثغرات الكامنة بالتعليم النظامي.			
١٦.	التنسيق بين إدارات التعليم الموازي والإدارات الموجودة بالجامعات.			

مسلسل	العبارات	يحقق	لا أدري	لا يحقق
١٧.	يهيئ الأماكن الدراسية المناسبة للطلاب والطالبات لتحقيق أعلى استفادة وتشجيع على الالتحاق به.			
١٨.	فتح المسار للانتقال من التعليم الموازي إلى التعليم النظامي وفقاً لقدرات الدارسين ونظام المكافآت بالجامعة.			
١٩.	تكثيف الاستفادة من العلاقة التبادلية بين التعليم النظامي والتعليم الموازي.			
٢٠.	إصدار التشريعات واللوائح المنظمة لتمويل التعليم الموازي.			
٢١.	إسهام الجهات المستفيدة من خريجي التعليم الموازي بمؤسسات المجتمع في ميزانية الإنفاق عليه.			
٢٢.	يتيح مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الوصول بالخدمة التعليمية لكل من تتوافر لديه شروط الالتحاق بها.			
٢٣.	يتيح للدارسين فرص الالتحاق بسوق العمل والعودة للدراسة عندما يرغبون.			
٢٤.	يمنح شهادات دراسية مكافئة لشهادات التعليم النظامي في نفس المستوى ونفس التخصص.			
٢٥.	تزويد الدارسين بالمعلومات الكافية عن الموارد المتاحة في بيئاتهم المحلية وسبل استثمارها فيؤدي ذلك إلى حسن اختيار التخصص الدراسي.			
٢٦.	تنمية الوعي الإعلامي بأهمية التعليم الموازي ومزايا الفرص التعليمية المقدمة من خلاله.			
٢٧.	المشاركة الصادقة في صناعة القرارات بين الجامعة والمجتمع ودعم أساليب التعاون بينهما.			
٢٨.	توفير فرص المتابعة والتقييم للقائمين على التعليم الموازي بقدر فرص المتابعة والتقييم للدارسين.			
٢٩.	توفير فرص عمل حقيقية للدارسين بعد تخرجهم.			
٣٠.	دراسة مشكلات البيئة المحلية وترتيب أولوياتها وتضمينها بالبرامج المقررة في التعليم الموازي.			

Parallel Education is a Necessity to Offer an Equal Opportunity of Education.

Dr Samira H. Baroum
Educational Management @ Planning/ Higher Education
Home Economics College ,King Abdul Aziz University,
Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. The purpose of this study is to know what is the nature of parallel education in king Abdul Aziz University, and assure its role to create new educational methods, and the reasons to depend on this method.
The parallel education pertains to offer an equal opportunity of education.
What is the nature of the parallel education, its types, how much it is suitable?.
The sample: members of faculty, students and people who work in the management data were consulted by the questionair. The most important results: the necessity of parallel education, the necessity of the relation between the needs of the market and out puts.

إشكاليةُ التوفيقِ بينَ المتطلبِ الجامعيِّ ومتطلبِ سوقِ العمل (تقنية المعلومات والاتصالات: نموذجاً)

أ. د. هشام الرّاوي* و د. خالد محمد راشد الرويحي**

**قسم هندسة الحاسوب، كلية تقنية المعلومات*

*** عميد كلية تقنية المعلومات

جامعة البحرين، البحرين

Al-Rawi@itc.uob.bh, ruwaihi@itc.uob.bh

المستخلص: كثيراً ما يؤخذُ على الجامعة قصورَ مُخرجاتها عمّا يتطلبه سوقُ العمل –في الغالب المحلي– من خبرات ومهارات مهنية وحرفية؛ رغم ما تمتلكه هذه المُخرجاتُ من إمكانات نظرية تتناسبُ وتتنافسُ في المستوى النظري مع مخرجات نظيراتها من الجامعات٠ مما يُحدثُ إشكاليةَ التوفيقِ بين المتطلبِ الجامعي؛ الذي يَحرصُ على رصانةِ المستوى العلمي وعالميته، وبين متطلباتِ سوقِ العمل؛ التي لا يمكنُ تجاوزَها؛ لأن هذه السوق تُعدُّ المصبَّ للكمِّ الغالبِ من هذه المخرجات، وبالتالي فإن عدمَ أهليةِ هذه المخرجات لسَدَ حاجاتِ سوق العمل ستجعلُ من هذه المُخرجات عبئاً اجتماعياً وسياسياً، إضافةً إلى خسارةِ هذه الموارد البشريةِ وكلِّ ما استُثمرَ في تنميتها، إلا النسبةَ المحدودةَ منها التي اختارتْ أن تُواصلَ تعليمها العالي !٠

تتناولُ هذه الورقةُ بالدراسةِ والعرضِ جوانبَ هذه الإشكاليةِ متخذةً من تقنيةِ المعلومات والاتصالاتِ نُموذجاً؛ لاضطرادِ وتسارعِ التطورِ والتغيرِ فيه كمجالٍ علمي، وكذلك ارتفاعِ وتيرةِ التغيرِ في المتطلباتِ المهنية، وزيادةِ حاجةِ سوق العمل بشكلٍ مُضطردٍ – محلياً ودولياً– لمخرجاتٍ ماهرةٍ؛ هرميةِ التشكيلِ، لا تنحصرُ في المُخرجات الجامعيةِ الأولية؛ بل تبدأُ دونَها، وترتفعُ فوقَها، وتتنوعُ في تخصصاتها وخبراتها ؛ مما يجعلُ سرعةَ المواكبةِ والتنوعِ والتكُّيفِ، على المستويينِ العلمي والمهني، أكثرَ إلحاحاً وصعوبةً ٠

تقدمُ الورقةُ حلولاً ومقترحاتٍ قابلةً للتطبيق خليجياً، متأتيةً من دراسةِ ومعايشةِ هذه الإشكاليةِ، بأبعادها الجامعيةِ والمهنية، وحتى الاجتماعية والتمويلية، وتقترحُ بدائلَ تحافظُ على الموازنةِ بين تلبيةِ متطلباتِ سوقِ العمل، أو على الأقلِّ جزءٍ منها، والمحافظةِ على الرصانةِ العلميةِ الجامعية؛

بما يُجَسرُ الهوةَ بين الجامعةِ وسوق العملِ، ويُبقي على الجامعةِ رائدةً ترتفعُ بسوقِ العمل ولا ينخفضُ بها!٠

١- المخرجات الجامعية

رغم أن إشكالية إعداد خريجين مؤهلين للتنافس والمباشرة في العمل دون متطلبات تدريبية إضافية تعد إشكالية عالمية، ولربما تاريخية، تؤشر تبايناً كلاسيكياً بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي؛ إلا أن هذه الإشكالية تبدو أكثر جلاءً وأشد تشخيصاً في منطقتنا، وفي الدول النامية، بشكل عام، مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة لأسباب عدة؛ عله على رأسها طبيعة متطلبات سوق العمل في الحالتين المقارنتين٠

إن ما تمتلكه مخرجات عدد من الجامعات الخليجية بشكل خاص والعربية بشكل عام من إمكانات نظرية وعلمية تتناسب وتتنافس على المستوى النظري مع ما تمتلكه مخرجات نظيراتها من الجامعات في الدول المتقدمة٠ ولعل أدل على ذلك الانسيابية العالية لانخراط مخرجات هذه الجامعات في برامج التأهيل العلمي العالي (الدراسات العليا) في جامعات الدول المتقدمة أسوة بأقرانهم من خريجي تلك الجامعات دون عوائق علمية أو أكاديمية تذكر٠ ولا يقتصر هذا على المخرجات النوعية التي تواصل دراستها العليا؛ بل ينطبق ذلك على المخرجات التي تتلقى تدريبات في مؤسسات تدريبية خارجية أثناء انخراط هذه المخرجات في العمل المهني بعد التخرج ٠

ولضمان الجودة العالية للمخرجات الجامعية، ولضمان الاعتماد العالمي للبرامج الجامعية؛ عمدت بعض وزارات التعليم العالي الخليجية إلى تشريع وتأسيس هيئات لاعتماد مؤسسات التعليم العالي، اعتمادا عاماً واعتماداً خاصاً للبرامج الجامعية فيها٠ وكذلك عملت عدد من الجامعات الخليجية على الحصول على اعتماد عالمي لبرامجها؛ ضماناً لجودة البرامج والمخرجات٠

ورغم أن عدداً كبيراً من برامج الجامعات الخليجية لا تزال في مراحل التطوير والمتابعة من أجل اعتمادها؛ إلا أن كافة المؤشرات تشير إلى أنها تعمل – وبشكل دؤوب – على أن تكون مخرجاتها وفق المعايير العالمية٠ وإن نظرة فاحصة لبرامج عدد من الجامعات الخليجية خاصة والعربية عامة، تؤكد تماشيها ومسايرتها للبرامج المثيلة في الدول المتقدمة، مع

اختلاف النظم (أمريكية أو بريطانية أو أوربية)؛ بدءاً من التكامل العام لمفردات كل برنامج، ومروراً بتفاصيل هذه المفردات، والكتب المعتمدة، وبقية المستلزمات الجامعية من مختبرات ومعدات، إضافة إلى الملاكات التدريسية.

ولكن؛ ومع كل ما سبق، فإن المخرجات الجامعية عندنا لا تزال رغم كل ما تقدم تعاني من نقص حاد في الخبرات العملية، وفي الخبرات التي تكتسب عادة خارج قاعة الدرس من خلال المشاريع، والواجبات غير الصفية المطلوب إنجازها خلال الفصول المختلفة للدراسة، ومن خلال المتابعة والممارسة والتدريب الذاتي٠ ولعل ذلك يعزى إلى :

١. نقص الإمكانات العملية وبعض المستلزمات المختبرية بسبب محددات التمويل، واللجوء في كثير من الأحيان إلى المختبرات الافتراضية (الحاسوبيات) ضماناً لتوفير التجارب التوضيحية للجانب النظري ضمن ما هو متوفر من مستلزمات٠
٢. الاعتماد الكلي لمعظم الطلبة على البرنامج الجامعي، دون محاولة بذل جهد إضافي للمتابعة، وتطوير الذات في المجالات التي لا يتسع لها البرنامج الجامعي٠
٣. محدودية الواجبات والمشاريع الخارجية التي يُكلف الطلبة بتنفيذها خارج قاعة الدرس كجزء مكمل للدراسة إلا في المرحلة الأخيرة٠
٤. ضعف النشاط البحثي للمؤسسات الجامعية، واقتصاره على الجهود البحثية الفردية للتدريسيين، وعدم وجود خطط بحثية كما هو الحال بالنسبة للجانب التدريسي؛ وذلك لتركيز الإدارات الجامعية على المهمة الأساس للجامعة وهي (التدريس)، وإغفال خطط البحث العلمي؛ وكأن المخرجات الجامعية ستؤهل بالتدريس فقط٠
٥. انكفاء الجامعة على مهمة التدريس، وانقطاعها عن المجتمع والتفاعل مع حاجات المؤسسات المهنية والعلمية خارجها؛ بسبب ضعف العلاقة بين الجامعة وهذه الجهات، وهو قصور لا تلام الجامعة وحدها عليه٠
٦. لجوء المؤسسات المجتمعية خارج الجامعة – إدارية أو صناعية أو غير ذلك – إلى الشركات الأجنبية لدراسة ومعالجة ما تصادفها من مشاكل على اختلاف أنواعها، بدلاً من اللجوء إلى المؤسسات الجامعية؛ لغياب الميكانيكيات والمعايير والضوابط التي تحكم مثل هذه العلاقات بين المؤسسات الجامعية وهذه المؤسسات، مما يجعل الأيسر والأضمن هو اللجوء إلى هذه الشركات٠ وهذا بالتالي ينعكس على الخبرات المهنية (غير التدريسية)

للملاكات الجامعية؛ والتي تنعكس لاحقاً على مخرجات العملية التعليمية.

إن توجه وزارات التعليم العالي والجامعات الخليجية نحو وضع معايير للاعتماد الأكاديمي، والعمل على عالمية هذه المعايير وعالمية هذا الاعتماد سيدفع للعمل على تجاوز الفقرات الست السابقة، إضافة إلى ديمومة العمل على متابعة وتحسين كفاءة الأداء التعليمي المؤسسي والفردي.

٢- متطلبات سوق العمل

رضينا أم أبينا فإن التطور الكبير في الاتصالات والمعلومات جعل العولمة بمفهومها غير السياسي أمراً واقعاً؛ وبقي لنا أن نتفق أو نختلف على العولمة بمفهومها السياسي. وكما أن جامعاتنا الخليجية لا يمكن لها أن تعمل دون أن تأخذ بنظر الاعتبار المعايير العالمية للاعتماد الأكاديمي، ودون أن تتفاعل عالمياً مع البرامج الجامعية المثيلة التي تُدرس في جامعات العالم؛ فإن سوق العمل الخليجي وحتى المحلي يتأثر تأثراً كبيراً بسوق العمل عالمياً وعلى درجات مختلفة. وكما أن للجامعة أن تراعي في برامجها خصوصيات المكان والمجتمع دون أن تتجاوز على المعايير والمتطلبات الأساس دولياً؛ فإن لسوق العمل الخليجي والمحلي ضوابط وخصوصيات تحكمها المتطلبات المحلية، دون أن ينعزل هذا السوق عن السوق العالمي، فهو مستمر بالتأثر به، وفي بعض الأحيان التأثير فيه؛ لذا فإن دراسة متطلبات سوق العمل الخليجي والمحلي يجب أن تأخذ بالحسبان مثل هذا التأثر أو التأثير وسرعته.

سوق العمل الخليجي والمحلي يعد المصب للكم الغالب من المخرجات الجامعية؛ وبالتالي فإن عدم أهلية هذه المخرجات لسد حاجات سوق العمل هذه ستجعل من هذه المخرجات عبئاً اجتماعياً وسياسياً، إضافة إلى خسارة هذه الموارد البشرية، وكل ما استثمر في تنميتها، إلا النسبة المحدودة منها التي اختارت أن تواصل تعليمها العالي ؛ أو تلك التي اختارت أو وجدت لنفسها مكاناً خارج هذا السوق. وفي ذات الوقت لا يمكن أن تعد المخرجات الجامعية بحيث يكون تأهيلها مرتبطاً كليةً بهذه المتطلبات ضمن فترة زمنية محددة؛ خاصة أن فترة التأهيل الجامعي تستغرق وقتاً، اعتماداً على الدرجة الجامعية؛ أولية أو أدنى من ذلك أو أعلى؛ وما يمكن أن يحدث من متغيرات محلياً ودولياً لمتطلبات السوق.

أضف إلى ذلك أن المؤسسات الجامعية تمثل الجهات الريادية في المجتمع؛ ويفترض بمخرجاتها أن تكون أيضاً ريادية، ترتفع بالمجتمع حسب تخصصاتها؛ إدارية أو صناعية أو غير ذلك؛ لا أن تنخفض إليه٠ وهذه الريادة تفرض على المؤسسات الجامعية أن تكون سابقة لغيرها، لا مقتصرة على تلبية الحاجات المرحلية فحسب، بل مدركة لما يُتطلب من تغيير؛ للارتقاء بالمجتمع وموارده المختلفة، ودافعة إلى إيجاد نشاطات جديدة، وإدخال تقانات جديدة متطورة، وبالتالي فهي لا تعمل لتوفير متطلبات سوق العمل المرحلية؛ بل تعمل على تنمية متطلبات هذا السوق أيضاً٠

٣- تقنية المعلومات والاتصالات نموذجاً

تعد البرامج الجامعية في تخصصات تقنية المعلومات والاتصالات على اختلافها ناشئة في معظم الجامعات؛ على المستويين الإقليمي والدولي؛ سواءً كانت هذه البرامج ضمن كلية واحدة، أو موزعة ضمن كليات مختلفة٠ وهي كذلك من أكثر البرامج الجامعية تسارعاً؛ تغيراً وتطوراً؛ وذلك لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المضطردة، إضافة إلى ارتفاع الطلب في سوق العمل – محلياً ودولياً– لمخرجاتٍ ماهرة؛ هرمية التشكيل؛ لا تنحصر في المخرجات الجامعية الأولية، بل تبدأ دونها وترتفع فوقها، وتتنوع في تخصصاتها وخبراتها ؛ مما يجعل سرعة المواكبة والتنوع والتكيف على المستويين العلمي والمهني أكثر إلحاحاً وصعوبة٠

إن إشكالية الجامعة في تخصصات تقنية المعلومات والاتصالات بالغة بسبب هذا التسارع المضطرد في التطور العلمي والتقني؛ الذي تلمسه عن قرب معظم فئات المجتمع، وليس المؤسسات التخصصية صناعية أو تجارية أو إدارية فحسب؛ مما يتطلب مواكبة مستمرة وتطويراً دائماً للبرامج والمفردات، وتحديثاً مستمراً للخبرات والمستلزمات٠ وليست هذه هي الإشكالية الوحيدة؛ إذ أن التسارع في متغيرات متطلبات سوق العمل من حيث الخبرات والمهارات المطلوبة، وتنوع هذه المهارات والخبرات، وكم المخرجات المؤهلة المطلوبة، وحتى اختلاف درجات تأهيلها؛ يجعل من عملية مواكبة التغيرات على المستوى العلمي والتقني والمهني، وفي ذات الوقت مواكبة متغيرات متطلبات السوق من حيث التخصص والتنوع والكم؛ أمراً في غاية الصعوبة٠ ولا تكمن الصعوبة هنا في تطوير البرامج والمفردات، وتحديث

المختبرات والمستلزمات، بل يتعداه إلى تطوير الخبرات التقنية والعلمية والمهنية الفردية للتدريسيين والفنيين وحتى الإداريين، وكذلك الخبرات الجمعية (تطوير العمل المؤسسي) للأقسام والكليات التي تنفذ هذه البرامج.

وكما أن البرامج الجامعية في مجال تخصصات تقنية المعلومات تعد ناشئة بالنسبة لبقية البرامج الجامعية المختلفة؛ فإن سوق العمل في مجال تقنيات المعلومات على المستوى المحلي يعدُ ناشئاً وناهضاً بشكل متسارع وكبير، يدفعه في ذلك التسارع في متطلبات سوق العمل في هذا المجال دولياً؛ وكذلك الدفع السياسي الناجم من توجهات معظم دول المنطقة –وهو توجه عالمي– نحو تطوير البنى المعلوماتية، وتبني سياقات ونظم إدارية ترتكز على تقنيات المعلومات والاتصالات، وكذلك دخول المنافسة الاقتصادية من خلال تطوير سوق تقنية المعلومات على المستويات الإنتاجية والتطويرية والتجارية؛ إضافة إلى تنوع وتطور خدمات الاتصالات؛ التي في معظمها غادرت تقنيات الاتصالات التقليدية، وباتت ترتكز على تقنيات شبكات الحواسيب والمعلومات؛ حتى لو كانت تلك الاتصالات صوتية مجردة!؛ كل ذلك جعل من التسارع في متغيرات سوق العمل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ومتطلباته بالغاً في الاضطراد.

هذه الحاجة المتزايدة والمتسارعة لمؤهلين في مجالات تقنية المعلومات المختلفة، وعلى مستويات مختلفة من المهارة والدراية العلمية الجامعية؛ دفع المؤسسات الجامعية إلى زيادة أعداد الطلبة المقبولين في برامج تقنية المعلومات على اختلافها علماً وهندسة وغير ذلك. ولا ينكر أن ذلك انعكس سلباً على مستوى هذه المخرجات، لعدة أسباب أهمها؛ عدم توفر الملاكات التدريسية، والمستلزمات الدراسية الكافية والمتناسبة مع أعداد الطلبة، إضافة إلى عدم وجود ضوابط تؤمن نوعية المدخلات. ولأن المؤسسات الجامعية عادة ما تعنى بالدرجة الجامعية الأولية وما فوقها؛ فقد بقيت شواغر وظيفية كثيرة ومتنوعة في سوق عمل المعلومات والإيصالات؛ غالباً ما تسد جزئياً بملاكات خارجية أو محلية غير مدربة أو كفؤة.

٤– مؤشرات طلابية

رغم أن معدَّي هذه الورقة قريبان على الطلبة، وفي احتكاك دائم معهم بحكم العمل، وعلى علم ببعض من متطلبات سوق العمل الخليجي والدولي بحكم التخصص والمتابعة؛ فإن

محاولةً لاستخلاص بعض المؤشرات مما يراه طلبة تخصص المعلومات قد يكون مفيداً؛ رغم أن هذه المحاولة تُعد قاصرة بسبب صغر العينة المستطلعة، ومحدودية الاستبانة من ناحية كم ونوع الأسئلة؛ إلا أنها يمكن أن تعطي بعض المؤشرات التي تؤيد ما ذهب إليه معدا الورقة٠ فقد طُرحت الأسئلة الأربع التالي ذكرها على ثلاث مجموعات (مكانية) تحوي كل منها ثلاثين عينة عشوائية من طلبة برامج تقنية المعلومات٠ وقد روعي فيها، قدر الإمكان، تنوع البرامج وتساوي عدد المستطلعين؛ طلاباً وطالبات٠ المجموعة الأولى هي من طلبة كلية تقنية المعلومات / جامعة عمان – الأردن والمجموعة منحازة عددياً إلى علم الحاسوب٠ المجموعة المستطلعة الثانية من طلبة قسم تقنية المعلومات / كلية العلوم/ جامعة البلقاء – الأردن٠ والمجموعة الثالثة من طلبة كلية تقنية المعلومات/ جامعة البحرين؛ وهي مجموعة تضم بشكل أساس طلبة من قسمي علم وهندسة الحاسوب وقليل من قسم نظم المعلومات الإدارية٠

الهدف الأساس من الاستبانة هو معرفة آراء طلبة المستويين الثالث والرابع – الذين يمثلون العينة المستطلعة– ببرامجهم الدراسية من ناحية تأهيلها للطلبة تأهيلاً مهنياً مناسباً لمتطلبات سوق العمل؛ مما يتيح لهم الحصول على فرصة عمل بعد التخرج، وما إذا كانت هناك حاجة – في نظرهم – للانخراط في دورات تدريبية مهنية تزيد من تأهليهم٠

أسئلة الاستبانة والنتائج موضحة في الشكل (١)٠ وتشير هذه النتائج إلى:

١. غالبية الطلبة يعتقدون بأن البرامج الجامعية متماثلة أو متشابهة في معظم الجامعات٠
٢. اختلفت رؤية الطلبة بشأن قدرة البرامج الحالية على إعداد الطالب إعداداً مهنياً مناسباً٠
٣. أغلبية كبيرة من الطلبة تعتقد بأهمية الحصول على شهادات مهارة مهنية في حقول التخصص المختلفة٠
٤. وعدد لا بأس به من طلبة العينة قد التحقوا فعلاً بالدورات التأهيلية لهذه الاختبارات؛ خارج ساعات الارتباطات الجامعية، ومن الآخرين كثير من ينوي الالتحاق بها لاحقاً٠
٥. معظم الإجابات جاءت معززة للمتوقع؛ إلا إجابات "لست أدري" التي كانت أكثر من المتوقع، وهي تشير إلى جهلٍ ببعض ما سُئل عنه، وتستدعي مساهمة الجامعة وأرباب العمل وأولياء الأمور سوية لزيادة الوعي لدى الطالب بمواضيع مثل هذه؛ تهم مستقبله الجامعي والمهني على حد سواء٠

١ – هل خطة قسمك الدراسية – في نظرك – مماثلة أو متماشية مع الخطط الدراسية للبرامج المثيلة في الجامعات الأخرى؟

أجب بإحدى الإجابات: (نعم ؛ لا ؛ لست أدري)

تقنية المعلومات/جامعة البحرين	تقنية المعلومات/ جامعة البلقاء	تقنية المعلومات / جامعة عمان
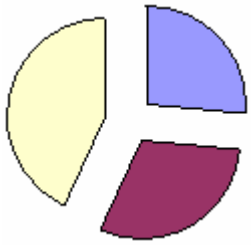		

٢ – هل تعتقد أن خطة القسم الدراسية توفر لك إعداداً مهنياً مناسباً؟

أجب بإحدى الإجابات: (نعم ؛ لا ؛ لست أدري)

تقنية المعلومات/جامعة البحرين	تقنية المعلومات/ جامعة البلقاء	تقنية المعلومات / جامعة عمان

٣ – هل تعتقد أن اجتيازك لاختبارات المهارة المهنية التي تجريها بعض الشركات (مثل CISCO و Microsoft وIBM) يزيد من مهارتك المهنية؟

أجب بإحدى الإجابات: (نعم ؛ لا ؛ لست أدري)

تقنية المعلومات/جامعة البحرين	تقنية المعلومات/ جامعة البلقاء	تقنية المعلومات / جامعة عمان
	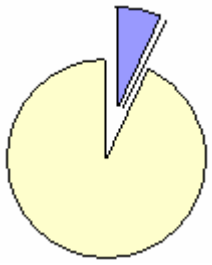	

شكل رقم (١) : أسئلة الاستبانة ونتائجها – يتبع –

٤ – هل التحقت بأي من الدورات التي تؤهل لاجتياز هذه الاختبارات والحصول على شهادات المهارة هذه؟ أجب بإحدى الإجابتين: (نعم ؛ لا)

إن كانت الإجابة بالنفي: فهل تنوي الالتحاق؟ (نعم ؛ لا)

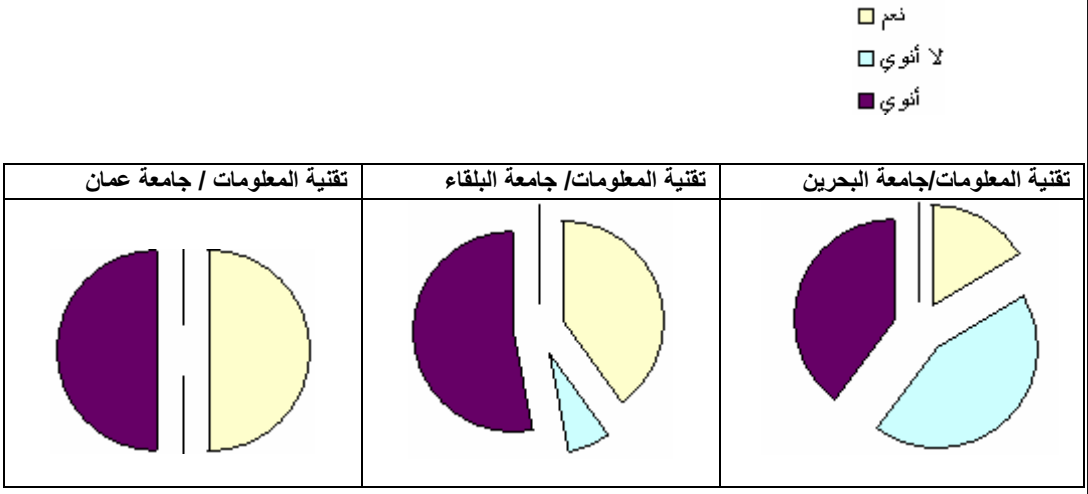

– تتمة– شكل رقم (١) : أسئلة الاستبانة ونتائجها .

٥– الكلية المتوسطة

لا من جديد في أن نقترح كلية متوسطة (كلية مجتمع أو كلية تقنية) – سمها ما شئت– توفر لسوق العمل مخرجات مؤهلة تأهيلاً متوسطاً، أدنى من التأهيل الجامعي الأولي، وتتضمن برامجها الدراسية ما يؤمن نقل خبرات عملية أقرب إلى متطلبات سوق العمل من المتطلبات الجامعية النظرية والعملية الأكاديمية٠ فمثل هذا المقترح معمول به في كثير من دول الخليج والمنطقة٠ ولكن رغم الفائدة الكبيرة لكليات المجتمع والكليات التقنية؛ إلا أنها تبقى تعاني من ذات الإشكال موضوع البحث؛ وهو مواكبة متطلبات سوق العمل٠ بل لعل إشكال مثل هذه الكليات أكبر بكثير من إشكال البرامج الجامعية الموصلة للدرجة الجامعية الأولية؛ لأن برامج هذه الكليات المتوسطة يفترض أن تكون بالأساس أُعدت لتلبية المتطلبات القريبة (لقصر فترة الدراسة والتأهيل) لسوق العمل، وتأهيل هذه المخرجات للتلائم الأفضل مع هذه المتطلبات، فإن أخفقت برامج هذه الكليات في ذلك فقد أخفقت في تحقيق أهدافها!! وهنا تكمن المشكلة!!٠

إن احتمالية إخفاق المؤسسات الجامعية في تحقيق أهداف الكليات المتوسطة يكمن في أن المؤسسات الجامعية بالأساس تعاني من:

١) ابتعادها بل انفصامها عن مؤسسات المجتمع الأخرى؛ صناعية وإدارية وتجارية وغير ذلك كما أسلفنا٠ مما يجعلها بعيدة عن التوصيف الدقيق لمتطلبات سوق العمل لمثل هذه المخرجات المتوسطة، وكذلك ينعكس على الكفاءة المهنية للتدريسيين في هذه المؤسسات؛ التي تبقى محكومة بالمعايير الجامعية٠

٢) ضعف الإمكانات العملية القريبة من احتياجات سوق العمل لسببين:

- الكلفة المالية العالية –عادة– للأدوات والمعدات الإنتاجية أو الخدمية– المستخدمة مهنياً (في أعمال مؤسسات المجتمع خارج الجامعة) مقارنة بالمستلزمات والمعدات التعليمية٠
- نظام وتركيبة المؤسسات الجامعية تميل دوماً إلى استخدام المستلزمات والمعدات التعليمية؛ التي يمكن الاستفادة منها في أكثر من برنامج أكاديمي٠

٣) تفتقر الملاكات الجامعية في الغالب إلى المهارات المهنية المطلوبة؛ لأن الملاكات الأكاديمية لها معايير كفاءة جامعية تختلف عن معايير المهارة المهنية؛ فملاكات جامعية كفوءة لا تعني بالضرورة كفوءة مهنيا بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل (المهني)٠

لكن ورغم كل ذلك؛ فإن كليات المجتمع والكليات التقنية لازالت حلولاً ناجحة لتلبية متطلبات سوق العمل من الملاكات المتوسطة؛ وإن لم تكن الحل الأنجح٠ كذلك فإن الإشكال موضوع البحث لا زال قائماً بالنسبة لبرامج الدرجة الجامعية الأولية. فهل من حل؟!.

٦– مقترح الكلية الوسيطة

تقترح هذه الورقة إنشاء كلية وسيطة بين الجامعة والمجتمع ٠ فهي ليست كلية مجتمع أو كلية تقنية؛ إنما هي مؤسسة جامعية تعمل وسيطة بين البيئة الجامعية؛ بقيمها وتقاليدها ونظمها الجامعية، وبين بيئات العمل المختلفة؛ بكل ما يحكم تلك البيئات من مفاهيم وقيم وممارسات مهنية٠ الكلية الوسيطة هي (عقود مشاركة) بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات المجتمع خارجها٠ وعقود المشاركة هذه توفر لبيئة الجامعة مستلزماتها، وتعمل ضمن ضوابط الجامعة وقيمها، وتوفر لبيئات العمل الأخرى مشاركة منضبطة في العملية التعليمية والتأهلية، وتستفيد

الجامعة من خلال عقود المشاركة هذه من إمكانات بيئات العمل غير المتوفرة في البيئة الجامعية٠ تعمل الكلية الوسيطة –التي يمكن أن يطلق عليها أي تسمية أخرى– على:

- توفير فرص تدريبية وتأهلية لطلبة برامج الدرجة الجامعية الأولية – خارج البرنامج الجامعي– بالمشاركة مع بيئات العمل الخارجية، دولية أو محلية، لقاء أجور تنافسية مناسبة تغطي التزامات عقود المشاركة مع بيئات العمل، وتوفر حافزاً لهذه البيئات لمزيد من المشاركة والمساهمة٠ومنح طلبة البرامج الجامعية الأولية المنخرطين فيها – مشاركة– شهادات المهارة المهنية المعتمدة بعد اجتيازهم اختبارات المهارة المهنية٠
- توفر الكلية فرص الالتحاق ببرامج تأهيل مهنية تقوم بإعدادها مشاركة مع بيئات العمل الخارجية والمؤسسات الجامعية؛ وذلك باستثمار إمكانيات الجانبين مشاركة؛ وتمنح المشاركين شهادات تأهيل مهنية، وتوفر مخرجات مؤهلة مهنية (دون درجة جامعية متوسطة أو أولية)٠
- تقوم الكلية على تطوير برامج تعليم جامعي متوسط (دبلوم فني/ دبلوم مشارك) من خلال صيغ مشاركة بين الأقسام العلمية والكليات الجامعية وبيئات العمل الخارجية٠
- توفر الكلية للأقسام العلمية ما يتوفر لها من إمكانات وورش ومختبرات مهنية؛ شاركت فيها بيئات العمل الخارجية؛ لتطوير المهارات المهنية لطلبة الدرجة الجامعية الأولية، لقاء ما تقدمه هذه الأقسام العلمية من دعم لبرامج الكلية التأهلية المهنية والجامعية المتوسطة٠
- توفر الكلية فرص التطوير المهني العملي للملاكات التدريسية الجامعية من خلال دورات منظمة مشاركة مع بيئات العمل٠
- تطوير صيغ التعليم المستمر– التي أضحت شكلية في عدد من المؤسسات الجامعية– من خلال العمل على برامج تعليم مستمر للعاملين في بيئات العمل من خريجي الأقسام العلمية ومن خلال مشاركة الأقسام العلمية وبيئات العمل الخارجية٠

يبين الشكل رقم (٢) مخططاً أولياً للكلية الوسيطة، وعلاقاتها بمدخلاتها ومخرجاتها وجهتي المشاركة: الأقسام العلمية في المؤسسات الجامعية وبيئات العمل الخارجية٠ في حين يتخذ الشكل رقم (٣) من تقنية المعلومات مثالاً ويبين جهتي المشاركة في تخصصات تقنية المعلومات والاتصالات وهي الأقسام العلمية لكلية تقنية المعلومات وبيئات العمل الخارجية – ضرباً للأمثلة وليس تخصيصاً أو تحديداً .

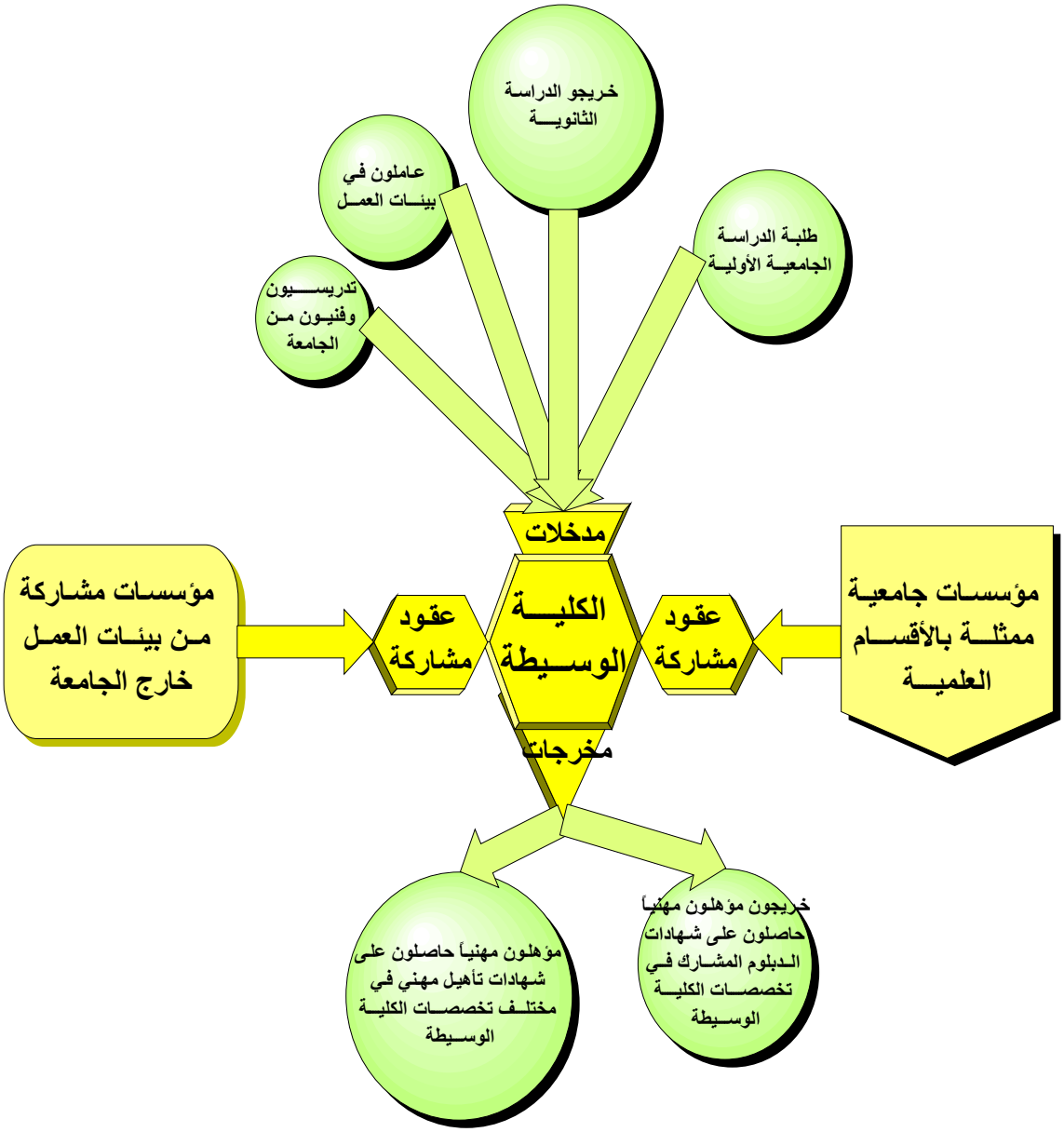

شكل رقم (٢) : مخطط يبين علاقة الكلية الوسيطة بالجهتين المشاركتين ؛ الجامعية ممثلةً بالأقسام العلمية وبيئات العمل ممثلةً بالشركات المشاركة.

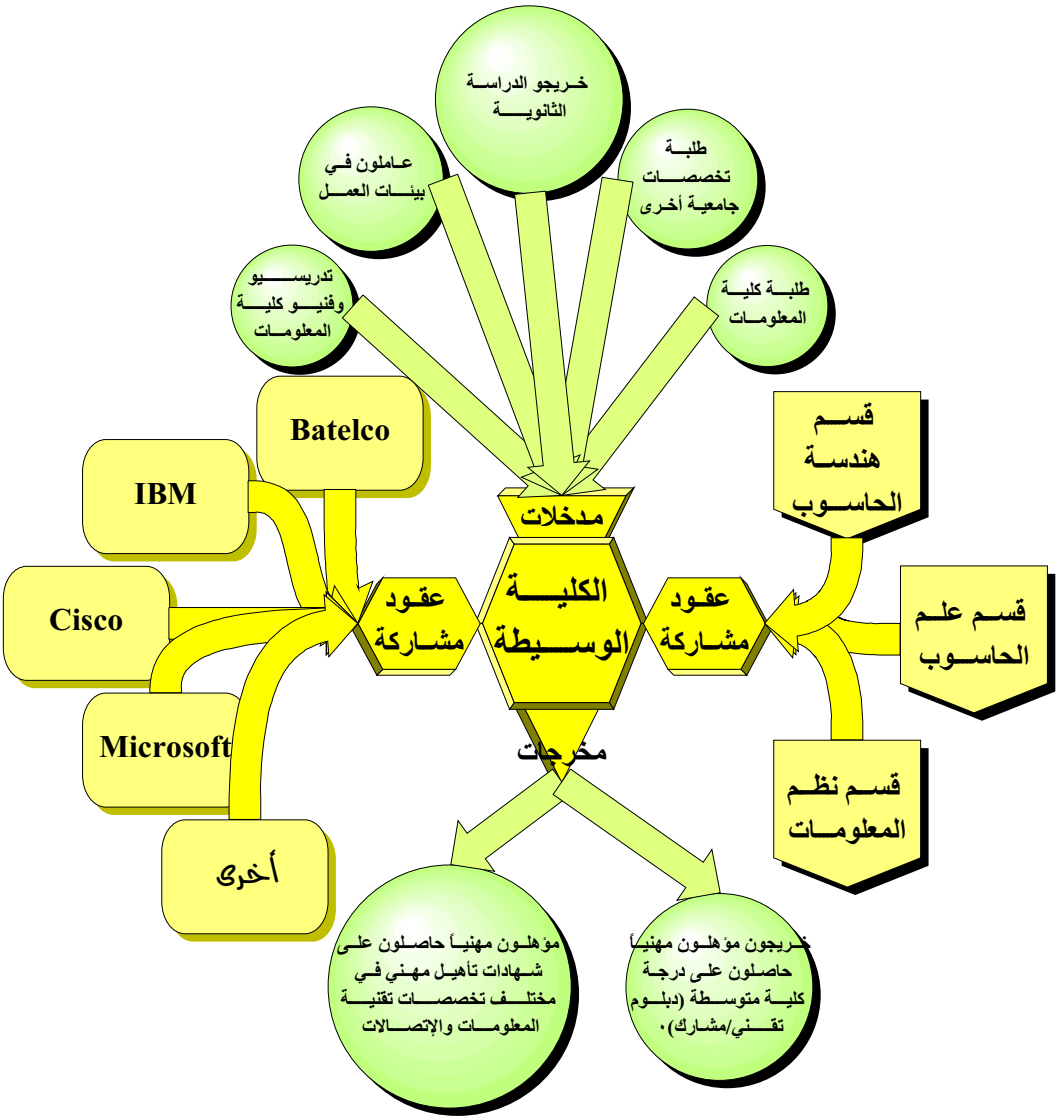

شكل رقم (٣) : مخطط يبين تخصص تقنية المعلومات ضمن تخصصات الكلية الوسيطة.

٧- الاستنتاجات

تعرض الورقة لإشكالية التوفيق بين المتطلبات الجامعية؛ التي تستهدف إعداد مخرجات كفؤة علمياً وعملياً؛ قادرة على التكيف المهني والعلمي مع أية مستلزمات أو مستجدات علمية ومهنية وتقنية في مجال التخصص، وبين متطلبات سوق العمل؛ الذي تحكمه متغيرات وأجواء

تختلف كثيراً عن البيئة الجامعية؛ التي تحكمها القيم العلمية والأكاديمية؛ في حين تحكم سوق العمل متغيرات كثيرة أبرزها المتغيرالإقتصادي٠ والإشكالية تزداد صعوبتها بسبب هذا الاختلاف الكبير بين البيئة الجامعية وبيئات كثيرة ومتنوعة غير محكومة بالتخصص العلمي فقط٠ وكمثال على ذلك تتخذ الورقة من تقنية المعلومات والاتصالات مثالاً لدراسة هذه الإشكالية٠ فمخرجات أي من برامج تقنية المعلومات تتوزع بعد التخرج في بيئات عمل مختلفة ومتنوعة، وكل منها يحتاج إلى مهارات مختلفة تتناسب مع المتطلبات لبيئة العمل تلك٠ ويبقى إشكال المؤسسة الجامعية في محافظتها على رصانتها العلمية، وقيمها الأكاديمية، ومواكبة التطورات العلمية والتقنية، وتلبية متطلبات سوق العمل ببيئاته المختلفة المتنوعة، وبمتغيراتها السريعة التي تحكمها متغيرات متنوعة تختلف عن تلك التي تعرفها البيئة الجامعية٠ ولابد للمؤسسات الجامعية من تلبية ومواكبة هذه الاحتياجات؛ حتى تكون مخرجاتها صالحة منتجة؛ وليست عالة ومشكلة٠

تعرض الورقة لمقترح الكلية الوسيطة حلاً لهذه الإشكالية٠ والكلية الوسيطة هي ليست كلية مجتمع أو كلية تقنية؛ إنما هي مؤسسة جامعية تعمل وسيطة بين البيئة الجامعية بقيمها وتقاليدها ونظمها الجامعية، وبين بيئات العمل المختلفة بكل ما يحكم تلك البيئات من مفاهيم وقيم وممارسات مهنية٠ تعرض الورقة لصيغة هذه الكلية الوسيطة –التي يمكن أن تأخذ أي مسمى– وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المختلفة وبيئات العمل المتنوعة وسوق العمل من جهة، وبين المؤسسات الجامعية ٠ تعمل الكلية الوسيطة على أن توفر لسوق العمل مخرجات متنوعة التأهيل والدرجة٠ وتعمل على خلق الموازنة بين تلبية متطلبات سوق العمل والمحافظة على الرصانة العلمية الجامعية؛ بما يجسر الهوة بين الجامعة وسوق العمل ويبقي على الجامعة رائدة ترتفع بسوق العمل ولا ينخفض بها!٠

مقترح الكلية الوسيطة تم تبنيه من قبل جامعة البحرين تحت مسمى أوليّ (كلية العلوم التطبيقية والتدريب)، واعتمد مشروعاً يؤمل أن يحقق مخرجات متدرجة في المستوى ومتنوعة في التخصص تسد حاجة سوق العمل المحلي بالدرجة الأساس وتدفع بخطط التنمية٠

The Problem of Reconciliation between the University Academic Requirement and Job Market Requirements (Communication and Information Technology: Case Study)

Prof. Hisham Al-Rawi*, Dr. Khalid M. R. Ruwaihi**
**Department of computer engineering*
***Dean; College of Information Technology*
University of Bahrain, Bahrain
Al-Rawi@itc.uob.bh , ruwaihi@itc.uob.bh

ABSTRACT. It is always said that University graduates lack the skill and knowledge required by job market. Academicians work with certain academic standards; that some times isolate the university from the outside world; and come up with knowledgeable graduates that are good in their theoretical sciences yet lack the ability to compete in the job market; due to mismatch between the job market skill requirements and knowledge and skills gained during academic study. This paper tackles the problem of reconciliation between the academic accreditation and the skill requirement of the job market. The information technology is taken as an example. The paper suggests a mutual corporation between different academic institutions and the outside market companies to establish a joint venture "mediator college" that is able to feed the job market with well trained and educated professional personnel with different levels of skill and education, not limited to the first university degree, but below that and above..

الإعداد المهني لطلاب كلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

د. عبد العزيز الصويان، د. محمود نقادي،

د. مصطفى حريري، ود. حسين بهلولي

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران ، السعودية

المستخلص: يتمثل الإعداد المهني التقني لطلاب كلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في عدد من المحاور. ويبتدئ ذلك منذ التحاق الطالب بالجامعة ، ففي السنة التحضيرية يركز في إعداد الطالب على اللغة الإنجليزية والرياضيات والحاسب الآلي والفيزياء. كما يتمثل الإعداد في تطوير وتحسين البرامج الأكاديمية ومن ذلك المراجعة الدورية للمناهج والكتب وعرض برامج جديدة، عرض وتدريس مواد علمية مشتركة بين التخصصات المختلفة، وتحسين مستوى الامتحانات. كما يشمل التأهيل التقني للطلاب تطوير التجهيزات المعملية وتحديث المعامل مع التركيز على جعل المعمل أساس في التدريس وتدريب الطالب على استخدام الأجهزة والتعامل معها مع مراعاة وسائل السلامة. كما يتم ذلك من خلال تأمين الأجهزة المتطورة للبحث العلمي والدراسات العليا. كما أن إمكانية استخدام الأجهزة المتوفرة في معهد البحوث يعطي بعداً آخر لهذا التأهيل. ويعتبر استخدام الوسائل التعليمية من كتاب دراسي حديث ومناسب، والوسائط المتعددة واستخدام برامج الحاسوب المتطورة ودمجها من ضمن منهج التدريس والأفلام التعليمية من أهم الدعائم التي تساهم في تأهيل الطلاب مهنيا والتي أخذت به الكلية. كما أن استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا الاتصال والتعليم كاستخدام الكمبيوتر في بعض التجارب، استخدام WebCT والغرفة الذكية والبريد الإلكتروني يسهم في التواصل مع الطلاب وتبسيط المادة العلمية لهم. ويعتبر تطوير هيئة التدريس ورفع كفاءتهم التدريسية من أساسيات تأهيل الطلاب وهو المنهج الذي انتهجته الجامعة ككل. كما يشمل تأهيل الطلاب في كلية العلوم الاهتمام بمقررات التخصص الدراسية والمقررات المساندة للتخصص. فروعي في وضع هذه المقررات أن تزود الطلاب بالمعارف الأساسية والمتقدمة، والتي تبني في الطالب القدرة على الفهم والتحليل والاستنتاج ، بالإضافة إلى المعرفة العلمية الأمر الذي يسهم في بناء شخصية الطالب وتخريج شخص – ليس قادراً على العمل فحسب – بل قادراً على الإبداع والتطوير في مجال عمله. كما روعي أن تكون ملبية للصناعة وسوق العمل وأن تبني في الطالب مهارات الاتصال والكتابة العلمية وروح الفريق. كما

أن المواد المساندة للتخصص تركز على بناء وإثراء حصيلته اللغوية في اللغة الإنجليزية وتنمي مهاراته في إحدى لغات الحاسب الآلي. وكذلك يركز في تأهيل الطالب على التربية البدنية.
ولإعداد الطالب لسوق العمل فيتطلب منه قضاء ثماني أسابيع في إحدى الشركات أو المؤسسات التي لها علاقة بتخصصه وذلك من خلال برنامج التدريب الصيفي والذي يعتبر من متطلبات التخرج. كما أن تقوية العلاقة والاتصال بالصناعة والشركات يسهم في دعمها لطلاب بعض التخصصات التي تحتاجها قبل التخرج. ويشمل تأهيل الطلاب كذلك تأهيلهم تربويا واجتماعيا من خلال المواد المتطلبة من قسم الدراسات الإسلامية والعربية والتي تعنى بتوجيه الطالب دينيا وخلقيا كما تعنى بتقوية مهاراته في اللغة العربية . كما أن مواد القسم في علم الاجتماع وأخلاقيات المهنة من المواد التي تسهم في تنمية وتأهيل الطالب في هذا المجال. ولما للأنشطة اللامنهجية من دور كبير في تأهيل الطلاب فتقوم الكلية بتقديم التسهيلات والمساعدة اللازمة لقيام الطلاب بالعديد من الرحلات العلمية كما تقوم الأقسام المختلفة بالمشاركة في يوم المهنة وترتب لأيام مفتوحة. كما تعين أقسام الكلية مشرفاً أكاديمياً لكل طالب لمتابعة الخطة الدراسية الأساسية للدراسة في مجال تخصصه. وتعتبر خدمة المجتمع التي تقوم بها الكلية وتشتمل على تقديم دورات قصيرة، نشاطات علمية كالمحاضرات العامة وزيارات المدارس إحدى الدعائم التي تسهم أيضا في تأهيل الطلاب في الكلية.

مقدمة

انطلاقاً من أهمية دور العلوم الأساسية في التقدم التقني والاقتصادي في المملكة فقد اهتمت كلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بتطوير المناهج التعليمية في العلـــوم الأساسية لتواكب التقدم الهائل في هذا المجال وخاصـــة في مجال التقنيات الحديثة.

فيتم إعداد الطلبة خلال السنة التحضيرية في مجال اللغة الإنجليزية والرياضيات كما سيتم استحداث مقرر في أساسيات الفيزياء لتدريب الطلبة على التفكير المنهجي وكذلك استحداث مقررات في مجال أساسيات الحاسب الآلي وتطوير المهارات . أما بالنسبة لتدريس المقررات الجامعية فقد تم جعل استخدام الحاسب الآلي جزء هام منها . كما يتم تدريب هيئة التدريس على استخدام Web –CT كمرجع مهم للطلبة وتشجيع الطلبة على استعمال البريد الإلكتروني للتواصل مع الأساتذة . كما تم تطوير المختبرات العلمية ومختبرات الحاسب وتزويد المقررات بعروض تجريبية . واستحدثت مقررات متعددة التخصصات بين كلية العلوم وكليات الهندسة .

وتم تطوير الامتحانات لجعلها تركز على المفاهيم العلمية والتفكير المنهجي . كما أن المراجعة المتواصلة والدورية للمناهج ومقارنتها بمثيلتها في العالم أعطي المزيد من الديناميكية في إبقاء هذا الدور الريادي للعلوم الأساسية .

بالإضافة إلى هذه الجهود فقد تزايدت نشاطات هيئة التدريس في إعطاء محاضرات عامة في مختلف المدارس بالمنطقة وتم إعطاء دورات تدريبية للمدرسين في الثانوي وكان لها دور فعال في تنمية قدراتهم .

ويشكل الإعداد المهني للطالب ركناً أساساً من أهداف وفلسفة كلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وتؤكد الكلية على هذا الإعداد في كل البرامج الأكاديمية ومناهجها. ويتناول ذلك نوعية البرامج الأكاديمية ، والتجهيزات المعملية ، والوسائل التعليمية ، وأعضاء هيئة التدريس ، والمقررات الأساسية ، والمقررات المساندة. ويضاف للإعداد الأكاديمي كل من الإعداد المهني والإعداد النفسي والتربوي والاجتماعي للطالب. ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

١- البرامج الأكاديمية

تقدم الكلية عدداً من البرامج الأكاديمية تأخذ في الحسبان متطلبات التطور التقني في المملكة ، وذلك حتى تزود المرافق المختلفة ، حكومية وخاصة ، بالخبراء والعاملين المؤهلين في المجالات المتعددة ذات العلاقة. ومن هذا المنطلق ، أسست الكلية أقساماً للعلوم الأساسية تتضمن كلاً من الفيزياء والكيمياء وعلوم الأرض والعلوم الرياضية. وقد تنبهت الكلية منذ وقت مبكر إلى أهمية الدراسات التطبيقية في الصناعة والبيئة فأسست برامج للعلوم التطبيقية في أقسامها المختلفة. فهناك برنامج الكيمياء الصناعية بقسم الكيمياء، وبرنامج الإحصاء بقسم العلوم الرياضية ، وبرنامجا الجيولوجيا والجيوفيزياء بقسم علوم الأرض. يضاف لذلك البرامج الأخرى التي هي في طور الإعداد مثل برنامج الفيزياء الطبية بقسم الفيزياء وكل من برنامجي البيئة بقسم علوم الأرض ، والرياضيات الصناعية بقسم العلوم الرياضية ، وهما برنامجان على مستوى الدراسات العليا. ولم تُؤسس هذه البرامج لاحتياجات مهنية خاصة وقتية وإنما أخذت في الاعتبار استراتيجيات المملكة للتطور والنمو المستمر.

١-١ المراجعة الدورية للمناهج والكتب وعرض برامج جديدة

ومن الجدير بالذكر، أن الكلية تقوم بمراجعة برامجها ومقرراتها الدراسية بشكل دوري وتقارنها بمثيلاتها في الولايات المتحدة وأوروبا. وتساعد هذه المراجعة على تطوير برامج الكلية

المختلفة لتتمشى مع التقدم الصناعي والتقني في الدول المتقدمة فيتخرج الطالب مؤهلاً للتعامل مع أحدث التقنيات المتوفرة في سوق العمل ومن البرامج الجديدة التي تم تقديمها أو ستقدم قريباً: الفيزياء الطبية، الرياضيات الصناعية، الكيمياء الصناعية، برنامج ماجستير في علوم البيئة، برنامج ما قبل الدراسات الطبية .

١-٢ *السنة التحضيرية*

تقوم الكلية بتدريس مادة الرياضيات لطلاب السنة التحضيرية تمهيداً لإعدادهم للجامعة. ويقوم بذلك عدد من المحاضرين المتميزين حيث يقومون باستخدام معامل الحاسب الآلي المخصصة لتدريس الرياضيات وإعطاء محاضرات خارج وقت الدوام لمساعدة الطلاب وجلسات لحل المسائل وأشرطة فيديو مصورة وأقراص CD وDVD حيث يلقى الطالب اهتماماً مكثفاً لمساعدته على فهم مادة الرياضيات .

وسيتم هذا الفصل إدخال مادة العلوم للطلاب بهدف تبسيط المصطلحات العلمية لغوياً لهم وتعليمهم مهارات التفكير والاستفسار والتعلم .

١-٣ *عرض وتدريس مواد علمية مشتركة بين التخصصات المختلفة*

تقوم الأقسام العلمية في الكلية بتدريس مواد عملية تخدم تخصصات أخرى كما هو الحال في الرياضيات الصناعية والرياضيات التطبيقية والإحصاء والاستشعار عن بعد ومواد عن الهزات الأرضية والجيوفيزياء والبيوكيمياء وغيرها من المواد التي تخدم أكثر من مجال .

١-٤ *تحسين مستوى الامتحانات*

تقوم الكلية بتشكيل لجان متخصصة بالمواد العامة في بداية كل فصل دراسي تكون مسئوليتها إعداد الامتحانات بشكل علمي دقيق يخدم أهداف محددة وتحليل نتائج هذه الامتحانات لتطويرها في المستقبل . كما تقوم هذه اللجان بمناقشة المشاكل المتعلقة بهذه الامتحانات من ناحية الأفكار وأسلوب الإعداد .

٢- التجهيزات المعملية

لقد أدركت الكلية منذ تأسيسها أهمية التدريب العملي للطالب وما يلزم هذه المهارة من مختبرات ، وذلك كرديف أساس للمحاضرات النظرية في المواضيع المختلفة. فيقوم الطالب بعمل بعض التجارب التي توضح المفاهيم الأساسية التي يتعلمها في المحاضرات. وبالإضافة إلى ذلك فإن الطالب يكتسب مهارة التعامل مع الأجهزة المختلفة ومن ثم معرفة طرق استخدامها وتطويرها ، أو تطوير طرق استخدامها ، ممّا يسهل عليه دخول مجالات العمل ذات العلاقة بدراسته. وقد زُودت هذه المختبرات بالتجهيزات والمعدات والأجهزة الأساسية اللازمة لخدمة المواضيع الأكاديمية الرئيسة التي تدرس في أقسام الكلية المختلفة.

وقد تم التأكيد على الالتزام بتعليمات الأمان والسلامة الخاصة بالطالب من جهة وبالأجهزة من جهة أخرى مما يهيئ الطالب للالتزام بأنظمة العمل في المصانع والشركات. وقد حرصت الكلية على تحديد عدد الطلاب في الصفوف المعملية ، فمثلاً تم تحديد عدد الطلاب في مختبرات الكيمياء العامة في السنة الأولى بثمانية عشر طالباً في حين أن عدد الطلاب في مختبرات الصفوف العليا حدد باثني عشر طالباً. ويتيح هذا التحديد للطلاب فرص أفضل للتفاعل مع أعضاء هيئة التدريس والتعامل مع الأجهزة مما يكسبهم مهارة أكبر في العمل والإنتاج المتميز سواءً كان ذلك أثناء دراستهم أو في حياتهم العملية.

وتحتوي الكلية أيضاً على مختبرات خاصة زودت بالأجهزة الحساسة اللازمة للأبحاث ، ليتدرب عليها طلاب الصفوف العليا في درجة البكالوريوس وطلاب الدراسات العليا. فزود قسم الكيمياء مثلا بجانب الأجهزة الخاصة بالمواد التعليمية بأجهزة بحث متقدمة مثل أجهزة كل من: الرنين النووي المغناطيسي (NMR) ، والرنين المغزلي الإلكتروني (ESR) ، وتشتت الأشعة السينية ، والكروماتوغرافيا ، ومطياف الأشعة تحت الحمراء ، ومطياف الأشعة المرئية وفوق البنفسجية ، والامتصاص والانبعاث الذري اللهبي والبلازمي ، والكهروكيمياء ، وأجهزة للكيمياء الصناعية تشمل وحدة لاختبار الحفازات ومفاعلات مختلفة. كما زود قسم الفيزياء بالإضافة إلى الأجهزة التعليمية بأجهزة خاصة بالأبحاث مثل جهاز مطيافية الإلكترونات للتحليل الكيميائي (ESCA) ، وجهاز مطيافية الفصل العالي بفقدان الطاقة (HR-EELS) ، وأجهزة خاصة بأبحاث الحالة الصلبة للمواد مثل خواص السبائك والمركبات، وتحول الطور والتوصيل على درجات الحرارة المرتفعة ، وغيرها. ويتوفر في قسم علوم الأرض أجهزة للكشف عن الصخور بواسطة

الشريحة الدقيقة والانعكاس ، وتشتيت الأشعة السينية ، مختبرات لكل من الكيمياء الهيدروجينية ، والجيوفيزياء ، والحفريات ، وقياس المغناطيسية القديمة ، والتصوير الجيولوجي ، ورادار الاختراق الأرضي ، وجهاز التصوير بالهوائي والاستشعار عن بعد ، وغيرها. كما يتوفر في القسم ثلاث عربات ذات الدفع ذي العجلات الأربعة ، وعربة للكثبان الرملية ، وذلك للزيارات الحقلية الخاصة بالمواضيع الدراسية ، وكذلك الرحلات خلال مخيمات الحقل الصيفية. ويتوفر في القسم أيضاً متحف الجيولوجيا ومحطة رصد الزلازل.

وقد زودت بعض الأقسام بمراكز بحث خاصة بها لأغراض البحوث التطبيقية. فزود قسم الكيمياء مثلاً بمركز لاختبارات الزيوت ، حيث يقوم هذا المركز ، بجانب خدماته المتعددة ، بتدريب الطلاب على مختلف طرق اختبار وفحص البترول ومشتقاته ، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع تعليمية وبحثية لطلاب السنوات العليا لدرجة البكالوريوس وطلاب الدراسات العليا.

ومن الجدير بالذكر أن كل قسم من أقسام كلية العلوم قد زود بمعمل حاسب آلي خاص بالطلاب وزودت هذه المختبرات بجميع المواد اللازمة من أجهزة وبرامج ووسائل للاتصال بشبكة الانترنت. ويستطيع الطالب استخدام هذه المختبرات في أي وقت من اليوم ممّا يساعده على حل كثير من المسائل العلمية بجانب اكتسابه لمهارة استخدام الحاسب الآلي وبرامجه المتعددة ، ويجعل لخريج الكلية وضعاً مميزاً ومنافساً أمام فرص العمل المتاحة.

ومع أن الهدف الأساس لمعهد البحوث ، التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، هو إجراء البحوث التطبيقية لصالح المؤسسات الوطنية في المملكة إلا أن كلية العلوم لم تغفل عن استخدام هذا المركز الضخم لخدمة طلابها سواء في المرحلة الجامعية الأولى أو في مراحل الدراسات العليا. فيمثل كل من مختبر الفيزياء النووية ، ومختبر بحوث الليزر ، وسائل بحث وتدريس مساندة لقسم الفيزياء. كذلك فإن قسم الكيمياء يستفيد بشكل كبير من مختبرات الليزر ، والحفّازات ، والبترول ، والبتروكيماويات ، ومختبر التحاليل المركزي ، وذلك لإجراء الأبحاث الخاصة بطلاب الدراسات العليا. ويستفيد طلاب قسم علوم الأرض من كل من مختبرات الاستشعار عن بعد ، والبترول ، والمواد ، ومختبر التحاليل المركزي وغيرها. وتضيف هذه التجهيزات بعداً هاماً يزيد من ثقة الطالب بإمكانية تطوير كفاءته لسوق العمل وإمكانية المنافسة في الوقت الذي أصبحت فيه نوعية تدريب الخريج ذات أهمية بالغة في اختياره للعمل في أي مرفق حكومي أو خاص في المملكة.

٣- الوسائل التعليمية

توفر الكلية العديد من الوسائل اللازمة لخدمة كل من عمليتي التعليم والتعلم. فتوفر الكلية من خلال أقسامها المختلفة في كل غرفة دراسية جهاز عرض الشفافيات وتوفر للأستاذ أجهزة عرض الشرائح التعليمية وكذلك أجهزة الحاسب الآلي المحمولة، كما تهيئ للأستاذ إمكانية عمل الشرائح المطلوبة.

ويتوفر في أقسام الكلية المختلفة برامج الحاسب الآلي المتعددة والأفلام التعليمية التي تساعد أعضاء هيئة التدريس في عرض محاضراتهم حسب أحدث الوسائل التعليمية. وتساعد برامج الحاسب الآلي المتعددة أيضا في حل كثير من المسائل الرياضية والإحصائية، والكيميائية، والفيزيائية ، ورسم الخرائط الجيولوجية ، وغيرها الكثير ، الأمر الذي يرقى بكل من مستوى الأداء في التعليم والتعلم والبحوث في الكلية مما ينعكس على مستوى الطلاب الخريجين مستقبلا.

هذا وتؤكد الكلية على الكتاب الدراسي المتميز. فيستخدم الأساتذة أحدث الكتب الدراسية التي تدرس في الجامعات الأمريكية المتميزة ، ويتم مراجعة هذه الكتب بشكل دوري للتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للمناهج المقررة ، ومقارنتها مع الكتب الأخرى. وتأتي هذه الكتب مصحوبة ببرامج مصممة للاستخدام في الحاسب الآلي، وشفافيات ، وشرائح ملونة ، ودليل للطالب وآخر للأستاذ. ويساهم كل ذلك في توليد مهارات القراءة لدى الطلاب وزيادة مقدرتهم على استخلاص المعلومات الضرورية، ممّا يؤهل الخريج على متابعة البحث وتطوير نفسه وتميزه في مجال عمله.

٣-١ استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا الاتصال والتعليم

هناك اهتمام متزايد من قبل الجامعة والكلية بصفة خاصة لاستخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريس عن طريق استخدام الكمبيوتر في بعض التجارب لجمع المعلومات وإعداد التقارير والرسومات المطلوبة. بالإضافة إلى استخدام WebCT والغرفة الذكية والبريد الإلكتروني في التواصل مع الطلاب وتبسيط المادة العلمية لهم. كما أن لوسائل الإيضاح والتجارب الحية والمصورة على أشرطة فيديو أو CD وDVD أثر كبير في تعميق فهم الطالب وتبسيط الأفكار المعقدة له بشكل مبسط. كما تم إنشاء صفحات على الإنترنت لجميع

المواد العلمية العامة وإنشاء معامل متخصصة في الإحصاء وبعض البرامج الرياضية مثل ماثماتيكا وماتلاب وستاتيستكا.

٤- أعضاء هيئة التدريس

ينتمي أعضاء هيئة التدريس في أقسام كلية العلوم المختلفة إلى جنسيات متعددة بدءاً بالعنصر السعودي المتميز، بالإضافة إلى الكثير من المتميزين من الدول العربية والغربية والآسيوية الذين تخرجوا جميعاً من جامعات غربية متميزة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ويصب هذا التنوع المتعدد في بناء شخصية طالب الكلية من النواحي الأكاديمية والاجتماعية والثقافية والنفسية. وكل ذلك يمكن الطالب من دخول مجال عمله بثقة عالية ومقدرة منافسة وكفاءة متميزة.

٤-١ إقامة الدورات التعليمية لأساتذة الجامعة

يقوم مركز التطوير الأكاديمي في الجامعة بإعطاء العديد من الدورات التي تساهم في تطوير خبرات أعضاء هيئة التدريس في الشرح والتدريس وتوصيل الفكرة للطالب وكيفية إعداد ملف المادة والامتحانات للطلاب وورش عمل متخصصة في بعض المشاكل الدراسية التي تواجه الأساتذة . وتقام بشكل مستمر ورش عمل في بعض البرامج الحاسوبية العلمية التي تساعد المدرس في إعداد محاضراته.

٥- مقررات التخصص الأساسية

لقد راعت مناهج أقسام كلية العلوم تزويد الطلاب بالمعارف الأساسية والمتقدمة، التي تبني في الطالب القدرة على الفهم والتحليل والاستنتاج ، بالإضافة إلى المعرفة العلمية. وهذا الأمر يعمل على بناء شخصية الطالب وتخريج شخص – ليس قادراً على العمل فحسب – بل قادراً على الإبداع والتطوير في مجال عمله. فتقدم مقررات المراحل الأولية والمتوسطة للدراسة (السنة الأولى والثانية) أساساً في العلوم الرياضية (أربعة مقررات لتخصصات كل من الفيزياء والكيمياء وعلوم الأرض) وعلوم التخصص والعلوم الأخرى من خارج التخصص. ويشكل ذلك أساساً عريضاً من المعرفة يمكّن الطالب عند العمل من ربط الأمور بعضها ببعض والتميز في

عمله. هذا وتضيف مقررات المراحل المتقدمة من الدراسة (السنة الثالثة والرابعة) عمقاً أكبر في المواضيع المختلفة يستخدمه الطالب لتدعيم معرفته في مجال تخصصه مما يساعده على العمل في المجال الأكاديمي وذلك في حقل التدريس على مستوى التعليم الثانوي أو الكليات التقنية أو الجامعة ، أو العمل في مجالات البحث والتطوير في الصناعة أو المرافق العامة أو مراكز البحث والتطوير المختلفة.

وتقدم مناهج العلوم التطبيقية بالإضافة إلى العلوم الأساسية المذكورة أعلاه مقررات متعلقة بشكل مباشر ببرامج التخصص وبتطبيقات العلوم الأساسية في الصناعة والبيئة. فمثلا يقدم قسم الكيمياء الصناعية مواضيع متعلقة بكل من الصناعات الكيميائية العضوية وغير العضوية ، والمبلمرات ، والحفازات ، وكيمياء البترول ، والبتروكيماويات ، والتآكل ، والبيئة ، وغيرها. ولم يكن اختيار هذه المواضيع اعتباطياً وإنما هو محاكاة للواقع الصناعي في المملكة ومتطلباته المستمرة. فيتمكن خريجو هذا التخصص من العمل في مصافي البترول ومصانع البتروكيماويات المنتشرة في المملكة ومصانع الأسمدة والمنظفات ومصالح البيئة وغيرها من ذات العلاقة. وتقدم مقررات الإحصاء مثلا مواضيع تتعلق بالطرق الإحصائية ، وطرق مراقبة الإنتاج ، والاحتمالات والنماذج الإحصائية ، والإحصاء الاقتصادي والرياضي ، وتصميم التجارب وغيرها. وتشكل هذه المواضيع ركناً أساساً في تطوير العمليات الهندسية وعمليات الإنتاج في الصناعة ، وتفتح مجالات واسعة أمام الخريجين للعمل في كل من مجالات الهندسة ، والزراعة ، والاقتصاد ، وإدارة الأعمال ، وغيرها. وكذلك الأمر فإن مقررات علوم الأرض (الجيولوجيا والجيوفيزياء) تخدم عمليات التنقيب عن الثروات الطبيعية من نفط ومعادن ومياه وطرق استخراجها مما يوفر أيضاً فرص عمل واسعة للخريجين في مجال المصادر الرئيسة للموارد الطبيعية في المملكة. ويقدم برنامج الفيزياء الطبية مقررات تؤهل الخريج ليعمل في المراكز الطبية المتعددة في المملكة.

ومن آنٍ لآخر، تقدم أقسام الكلية المختلفة مقررات حرّة تحت اسم "مواضيع خاصة" يتم اختيار مادتها بطريقة تمكن الطلاب من التعمق في موضوع ما خاص بالصناعة أو البيئة أو حسب حاجة سوق العمل في تلك الفترة.

٦- المقررات المساندة للتخصص

تتضمن العديد من مقررات كلية العلوم جزءاً خاصاً بالتدريب المعملي ، الأمر الذي يزيد من المهارات العملية للطالب ويؤهله للتعامل مع الأدوات والأجهزة المختلفة في عمله لاحقاً. إذ يصبح باستطاعته قراءة ومتابعة التعليمات والطرق العملية المختلفة ويضاف لذلك المهارة التي يكتسبها من كتابة التقارير الخاصة بالتجارب العملية وطرق عرض النتائج وتفسيرها وتطبيقها.

ويقدم كل قسم مقرراً تحت عنوان "حلقة دراسية Seminar". وفي هذا المقرر يدرب الطالب على البحث في موضوع معين ذي علاقة بتخصصه وتقديمه أمام القسم الخاص به. ومن خلال ذلك يكتسب الطالب مهارة استخدام المكتبة للحصول على المعلومة من المراجع ذات العلاقة ، ومهارة توثيق المعلومة وتدقيقها. كذلك فإن هذا المقرر يمكن الطالب من بناء شخصيته والمقدرة على التعبير عن نفسه والدفاع عن معلوماته أمام الآخرين ، حيث يطلب منه تقديم محاضرة عن بحثه أمام الأساتذة والطلاب في قسمه الأكاديمي.

كذلك فإن أقسام الكلية تقدم مقرراً تحت اسم المشروع النهائي "Senior Project". وفي هذا المشروع يختار الطالب بحثاً ذا علاقة بتخصصه مع أحد المدرسين ويقوم بإجرائه بشكل شبه مستقل. وبهذا يكتسب الطالب مهارة العمل المستقل والتصرف السريع أمام المشكلات أثناء العمل.

وبالإضافة إلى المقررات المتعلقة بمواد التخصص فإن الطالب يعطى ثلاثة مقررات متتابعة في اللغة العربية تتعلق بالنحو الوظيفي والكتابة الموضوعية والأساليب الأدبية. وتهدف هذه المواد إلى تمكين الطالب من القراءة والكتابة بطريقة سليمة ، وتكسبه المهارات اللغوية اللازمة ، والقدرة التعبيرية من خلال الممارسة الفعلية لألوان الكتابة الفنية والموضوعية ، وتنمية المهارات الأسلوبية ، وكيفية إعداد الرسالة والمقالة.

كذلك فإن الطالب يعطى ثلاث مواد في اللغة الإنجليزية تتعلق بكل من القراءة والكتابة وكتابة التقارير الفنية باللغة الإنجليزية. وتكسبه هذه المقررات مهارة الحصول على المعلومات من مراجعها الأساسية والقدرة على استخلاص المعرفة وفهمها. ويختص المقرر الثالث في اللغة الإنجليزية بكتابة التقارير الفنية العلمية الأمر الذي يكسب الطالب المهارة والمقدرة على كتابة التقارير العملية المطلوبة منه عندما يصبح مسئولا في أي من مواقع العمل.

وتعد مادة الحاسب الآلي من المواد المساندة الأساسية التي تقدم للطلاب في جميع أقسام كلية العلوم. ويضاف إلى ذلك مقررات أخرى في هذا المجال تحددها الأقسام المختلفة حسب الحاجة. فمثلاً يقدم قسم الكيمياء مقرراً في استخدام الحاسب الآلي لتطوير مهارة الطلاب لاستخدامه في كل من العمليات والحسابات الكيميائية وكذلك في الحصول على المعلومات من خلال شبكة الإنترنت. وغني عن الذكر ما لهذا التأهيل من أهمية في مجالات العمل المختلفة في الوقت الحاضر.

كما تركز الجامعة على اللياقة البدنية للطلاب بإعطاء مقررات في التربية البدنية لكل طلاب الجامعة. وتنمي هذه المقررات مهارات ومعارف ومواقف لدى الطلاب تخدمهم في حياتهم العملية عند التخرج. كذلك فإنها ترتقي بمستوى الصحة النفسية والعقلية عند الطلاب وتنمي الاتجاهات المرغوبة والمقبولة اجتماعيا عند التخرج والعمل.

٧- الإعداد لسوق العمل

لتمكين الطالب من الانخراط في سوق العمل بسهولة فإن عليه أن يتدرب لمدة ثمانية أسابيع في أحد المصانع أو المرافق العامة أو الخاصة. ويكون هذا التدريب بعد أن ينهي الطالب ما لا يقل عن ثمانين ساعة أكاديمية (حوالي ثلثي عدد الساعات الكلي) ، وذلك خلال الفصل الصيفي. ويعد هذا التدريب جزءاً من متطلبات التخرج للطالب. ويتبع هذا التدريب كتابة تقرير ومن ثم تقديمه أمام الأساتذة والطلاب. وبذلك يتمكن كل من الطالب وجهة العمل من التعرف بعضهما على البعض الآخر، وفي حالات كثيرة يؤدي هذا التدريب إلى اختيار الطالب للعمل لدى جهة التدريب عند التخرج. كذلك فإنه يساعد الطالب على اختيار مقررات السنة الدراسية النهائية الاختيارية التي تخدمه بعد التخرج.

٧-١ الصناعة ومراكز البحوث

إدراكاً من الكلية لأهمية التواصل المستمر مع الصناعة يقوم أعضاء هيئة التدريس بالعديد من الأنشطة في هذا المجال مثل الزيارات للعديد من المؤسسات والشركات لتعريفها ببرامج الكلية والتعرف على أنشطة هذه المؤسسات وتطوير برامجنا الأكاديمية بناءً على ذلك . كما تساعد هذه الزيارات على التعرف على فرص العمل المتوفرة لدى الشركات لطلاب كليات

العلوم وقيام هذه الشركات بتقديم منح دراسية للطلاب المتفوقين .

٨- الإعداد التربوي والاجتماعي

لقد كان قسم الدراسات الإسلامية والعربية التابع لكلية العلوم من أوائل الأقسام التي أسست بالجامعة. ويقدم هذا القسم مقررات إلزامية في التربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات العامة ليس لطلاب كلية العلوم فحسب بل لطلاب الجامعة كافة. إذ حرصت الجامعة منذ تأسيسها على تمكين الطالب من الثقافة الإسلامية وممارستها بشكلها الصحيح حتى يتمكن الطلاب من ممارسة حياتهم المستقبلية من خلال منظور إسلامي مستنير. كذلك حرصت الجامعة على أن تأخذ اللغة العربية الأم مكانتها المرموقة بين الطلبة الدارسين حتى يتمكنوا منها بعد التخرج الأمر الذي ينمي مهاراتهم في مجالات الكتابة الصحيحة والتواصل الفكري الشفوي الفعال. كذلك فإن مقررات الدراسات العامة والعلوم الاجتماعية تقدم لزيادة حدة الملاحظة الاجتماعية عند الطلاب. فمثلاً يقدم القسم مادة في علم الاجتماع الصناعي ومادة في علم النفس. وتصب محصلة هذه المواد في عملية صقل الطالب عند تخرجه وتمكينه من التعامل مع زملائه ومسئوليه والأعمال المنوطة به بكل أمانة وجد ممّا يجعله موضع ترحيب في أي جهة يعمل بها.

ولقد طورت الكلية مؤخراً مقررات تدرس لطلابها بشكل عام تؤهلهم للانخراط في الحياة العامة. فمثلا تم إدخال مقرر عن أخلاقيات المهنة مما يساعد الخريج على التعامل مع زملائه ورؤسائه ومرءوسيه ومراجعيه من العامة. كما تم تطوير مقرر في طرق الحصول على المعلومات باستخدام الوسائل الحديثة مثل الإنترنت.

وبالإضافة إلى ذلك فإن كلية العلوم تحرص على تطبيق الأنظمة الأكاديمية بشكل فعال حتى يتعلم الطالب الانضباط والالتزام في حياته العملية. فتشدد الكلية مثلاً على التزام الطالب بحضور المحاضرات والالتزام بتسليم الواجبات في أوقاتها المحددة ، ولا تتساهل في قضايا الغش ومخالفة الأنظمة والتعليمات الأكاديمية.

٩- الإعداد من خلال النشاطات اللامنهجية

تقدم الكلية التسهيلات والمساعدة اللازمة للطلاب في أقسامها المختلفة للقيام بالعديد من الرحلات العلمية. ويتمكن بذلك كل من الطلاب والأساتذة من التعرف على الأنشطة الصناعية

المختلفة في المملكة الأمر الذي يعمل كموجه ومنشط لاهتمامات الطلاب الدراسية، وكذلك فإنه يساعد الأساتذة على تطوير المقررات الدراسية لتتناسب مع فرص العمل المتاحة في المملكة. وفي الوقت نفسه فإن هذه الزيارات تتيح للمسؤولين في المرافق الصناعية التعرف على برامج الكلية وإفساح المجال أمام خريجيها للعمل بتلك المصانع.

وتقوم الأقسام المختلفة بكلية العلوم بالمشاركة في يوم المهنة الذي ترتبه الجامعة، وكذلك تقوم بترتيب أيام مفتوحة لنشاطاتها تُدعى لها جهات مختلفة من الصناعة والمرافق العامة. وتتيح هذه اللقاءات تعريف الطلاب بسوق العمل وزيادة نشاطاتهم الدراسية وتوجيهه.

وتعين أقسام الكلية مشرفاً أكاديمياً لكل طالب من طلابها يساعده على متابعة الخطة الدراسية الأساسية للدراسة في مجال تخصصه ، كما يساعده في اختيار المقررات الدراسية الاختيارية التي تدعم تأهيله لسوق العمل في المجال الذي يرغب العمل فيه.

وتقوم الكلية بالاتصال مع الجهات الصناعية المتعددة في المملكة وذلك لتطوير العلاقة بين كل من الأستاذ والطالب من جهة وبين المسؤولين في الصناعة من جهة أخرى. ويتم مراجعة وتطبيق توصيات هذه الاتصالات من قبل لجان تعينها الكلية في كل من أقسامها.ويتم من خلال ذلك تطوير المقررات الدراسية ، وتمكين الطلاب من التدريب الصيفي في المجالات الصناعية المتعددة وكذلك تشجيع الجهات الصناعية على توفير فرص عمل لخريجي كلية العلوم.

١٠- خدمة المجتمع

إن نشر المعرفة العلمية يعد من المهمات الأساسية لأي مؤسسة تعليمية وخاصة الجامعات وتقوم الكلية بجهود عديدة في هذا المجال عن طريق المحاضرات العلمية وزيارة المدارس للجامعة أو زيارة الأساتذة في الكلية لهذه المدارس واستغلال المشاهدات الفلكية والأحداث العلمية لهذا الغرض . كما تقوم الكلية من خلال دورات قصيرة بتدريس مدرسي ومدرسات الثانوية واطلاعهم على آخر المستجدات العلمية . كما يقوم عدد من المدارس بزيارة المعامل في الكلية والمتحف الجيولوجي ومحطة رصد الزلازل .

١١- الخاتمة والتوصيات

إن إعداد الطالب مهنيا في كلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن يمر بمراحل عديدة ومن خلال محاور مختلفة. فالإعداد يبتدئ منذ التحاق الطالب بالجامعة ويستمر حتى تخرجه منها ولإعداد الطلاب مهنيا يجب مراعاة ما يلي:

- الاهتمام بالمناهج وتطويرها وجعلها ملائمة لسوق العمل واحتياجات التنمية.
- اختيار أعضاء هيئة التدريس الأكفاء ومتابعة تطويرهم وتقييمهم.
- تأمين التجهيزات المعملية والأجهزة المتطورة وتدريب الطلاب عليها .
- توفير الوسائل التعليمية وأجهزه الحاسب وبرامجها وتطبيقات الحاسوب كجزء من المنهج. مع الاهتمام بالكتاب الدراسي وتحديثه.
- الاهتمام بالمواد المساندة والتدريب الصيفي مع تأهيل الطلاب تربويا واجتماعيا من خلال مواد الدراسات العربية والإسلامية. مع التركيز على المواد التي تنمي في الطالب مهارات يتطلبها سوق العمل كالقدرة على الاتصال، والعمل في فريق، وأخلاقيات المهنة .
- تعتبر خدمة المجتمع والاتصال بالصناعة رافدا آخر يصب في تطوير وتأهيل الطلاب حيث يساهم في توظيفهم مستقبلا نتيجة لتعرف سوق العمل على المؤسسة التعليمية وكفاءتها من خلال خدمة المجتمع.

The Technical Preparation of Students at College of Sciences at KFUPM

Abdulaziz Alsoyan, Mhmood Nagadi, Mustafah Hariry, and Hussen Bahloli
KFUPM, Dhahran, Saudi Arabia

ABSTRACT. The technical preparation of students at College of Sciences is represented in several aspects. This preparation starts from the preparatory year and since the joining of the students. In the preparatory year focus is on English language, Math, Physics and Computer Sciences. The academic curricula are developed and enhanced to help in the process of technical preparation of students. The periodical revision of the programs, adoption of the updated and well selected text books together with the providing of new programs, teaching and offering of shared scientific courses between different disciplines and enhancing of exams are the main aspects of students' preparation. Technical preparation of students includes the development and update of the laboratory resources with the emphasis on considering the laboratory activities as an essential part of the students' teaching and training process. The availability of the advanced and sophisticated instruments for research and graduate studies and the accessibility to the facilities of Research Institute at KFUPM helped also in the technical preparation of students. The utilization of educational media such as the recent and suitable textbook, and the multimedia and the use of the advanced software and amalgam those as part of the curricula, in addition to the scientific films are considered among the most important factors for the students' technical preparation. The use of computer in education and in some lab. Experiments, communication technology, WebCT and the smart classroom and e-mails all those facilitate the communication with students and simplify the scientific subject. The technical preparation of students in College of Sciences includes the well preparation of the discipline subjects and the technical electives that support the main specialty. The well preparation of those subjects will reflect in graduating a student who has the thinking, analyzing and deducing capability in addition to his scientific background. These processes will help in building the student personality and produce an individual who is capable of creativity and development. In the preparation of the curricula, issues like its response to the industry and job market are considered. It should also build in student skills like communication, scientific writing, and teamwork. The support courses focus on enriching student background in English language and one computer language. In addition, the student preparation includes also the physical exercises. Technical preparation to the job market includes summer training

program. This program is required for the degree completion and in the program, the student spent eight weeks in a company or any institution that deal with his specialty. The enhancement of relationship with industry and companies help in receiving scholarship and support to students in some disciplines. This will also helps in the preparation of students for the job market. Part of the students' preparation is the social and educational preparations. This is provided through the courses offered by the department of Islamic and Arabic studies that prepare student ethically and religiously. They also enhance students' Arabic language skills. The social sciences and work ethics courses also prepare student in those important subjects. Since the extracurricular activities also have a great role on the student preparation. The College of Sciences provides all needed help and support to students' scientific trips. Moreover, departments of College of Sciences participate in career day and organize open days. Departments also appointed academic advisor to follow up student degree plan. Community services such as short courses, public scientific lectures and school visits are also one of the basic supports that help in students' technical preparation.

تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية

د. وحيد حمزة عبد الله هاشم

أستاذ العلوم السياسية المشارك، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

المستخلص: الاهتمام بتنمية المجتمع وتطويره بهدف تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، لا يمكن أن يتحقق دون تفعيل مقومات التقدم العلمي والتقني في شتى مجالات الحياة الإنسانية وخصوصا في مجال التنمية الاجتماعية والبيئية، وفي مجال التنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية. ذلك لكون التنمية الوطنية كانت ولازالت تعد محور اهتمام صانعي القرارات السياسية في جميع الدول وخصوصا في المملكة، كما وحظيت بجل اهتمام غالبية العلماء في المجالات العلمية والإنسانية خصوصا من قبل العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم السياسة وخصوصا علم الاجتماع السياسي بصفة خاصة. إذ من المعروف أن القضايا والمشاكل والتحديات والأزمات التي تواجه الدول تتطلب من قياداتها ضرورة التوصل إلى وضع معادلة كمية ونوعية متزنة في مدخلات العملية التربوية والتعليمية من أجل الحصول على مخرجات إنسانية وطنية موزونة ومستقرة تسهم في تحقيق أهداف ومصالح الدولة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ولهذا فإن عملية تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية لا بد وأن تضع في اعتبارها غاية النظرة الكلية لهدف التنمية الوطنية الشاملة في شتى المجالات في ذات الوقت الذي تحرص فيه على هدف التنمية الجزئية في المجالات العلمية والتقنية كي لا يعود المجتمع مرة أخرى لمواجهة مشكلة الإغراق من مخرجات الجامعات والمعاهد في مجالات معينة مطلوبة في الوقت الراهن وقد تغدو العكس تماما في المستقبل. إذ من الصعب إن لم يكن من المستحيل توقع مصادر التحديات والأزمات الخطيرة التي ستواجه المجتمعات الإنسانية النامية في المستقبل التي عادة ما يتمخض عنها أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية بل ونفسية سلبية تنعكس آثارها بشكل أو بآخر على أمن واستقرار المجتمع بل وعلى أمن واستقرار الدولة. فمعالجة القضايا والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية (وخصوصا التربوية منها أو ما نطلق عليه بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية) في المجتمعات النامية أصبحت تتطلب ضرورة البحث والتقصي في العوامل الداخلية والخارجية لمسببات ظهورها وعلاقاتها الوظيفية بالبيئة الاجتماعية وبالثقافة العامة السائدة

بهدف معرفة مدى تأثرها بقوى التغير الناجمة عن عمليات التحرك الاجتماعي، وعن سياسات التطور والتحديث التي تنتهجها الدول لمجتمعاتها. وبالطبع لا يمكن التغاضي عن دور السياسات التنموية والتربوية والتعليمية في تحقيق هدف بل وغاية تنمية المجتمع الوطني وخصوصا متطلبات عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية (التنمية الوطنية) للأجيال الحالية والقادمة، التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق هدف التنمية الوطنية الشاملة. يتسم العصر الحديث بالتفجر المعرفي والتكنولوجي وانتشار نظم الاتصالات المعقدة والاستعمال المتزايد للحاسوب في تصريف شئون المجتمع المختلفة وانتشار تكنولوجيا الإلكترونيات.

مقدمة

غدت مسؤولية تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية الوطنية تحتل مقدمة اهتمامات الدول وقياداتها السياسية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث وبعض من العناصر النشطة من القطاع الخاص. فهدف تحقيق التوازن بين العرض من خريجي الجامعات والكليات والمعاهد مع الطلب العام والخاص عليها، بات يحتل الصدارة في أولويات أجندة الدول السياسية انطلاقا من حرصها على تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية العليا على المدى القصير، والمدى المتوسط، والمدى البعيد.

من هنا فإن الاهتمام بتنمية المجتمع الوطني وتطويره بهدف تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، لا بد وأن يركز على تطوير الوعي الإنساني الوطني وتوسعة مداركه، وتنمية قدراته وتطوير مهارته لكونه الوسيلة والأداة الرئيسية التي من خلالها وبواسطتها يمكن تفعيل مقومات التقدم العلمي والتقني في شتى مجالات الحياة الإنسانية خصوصا في مجال متطلبات التنمية الاجتماعية والبيئية، وفي مجال التنمية الاقتصادية الكمية والنوعية، وفي مجال التنمية التقنية والصناعية بمكوناتها الثلاث الخفيفة، والمتوسطة، والثقيلة.

مرة أخرى تعود وتتضح الحاجة الوطنية القصوى إلى أهمية استمرار عمليات التنمية الوطنية في مجال العملية التعليمية والتربوية التي كانت ولازالت تعد محور اهتمام صانعي القرارات السياسية في جميع الدول وخصوصا في المملكة. ولهذا حظيت منظومة التنمية الوطنية (بجوانبها الإنسانية، الاجتماعية، العلمية التقنية، الصناعية، البيئية، الاقتصادية، والتجارية) بجل اهتمام غالبية العلماء في المجالات العلمية والإنسانية خصوصا من قبل العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم السياسة بصفة خاصة.

إذ من المعروف أن القضايا والمشاكل والتحديات والأزمات التي تواجه الدول تحتل

طليعة المخاطر التي تواجه سياسات التنمية الوطنية سواء كانت تنمية كمية أو نوعية، ولذلك من الضروري أن تتوصل القيادات السياسية إلى استنباط معادلة كمية ونوعية وحلول موضوعية متزنة خصوصا فيما يتعلق بمدخلات العملية التربوية والتعليمية من أجل الحصول على مخرجات إنسانية وطنية فاعلة وموزونة ومتخصصة تسهم في تحقيق أهداف ومصالح الدولة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في طبيعة البحث ذاته التي يتضمنها هدف البحث الذي يركز على معالجه مشاكل البحث بالبحث العلمي الموضوعي المتعمق للتوصل إلى الجواب الشافي أو الحل الأفضل. لذا فإن مشكلة البحث تتلخص في ثلة من التساؤلات التي تثار بتواصل حول مشوار وطبيعة وأهداف وتوجهات التعليم الجامعي منذ أن بدأ قبل عدة عقود وحتى اليوم. وتحتل طليعة التساؤلات الأسئلة التالية: ما هي وظيفة الجامعات في العالم بصفة عامة وفي المملكة بصفة خاصة؟ هل وظيفة الجامعة وظيفة تعليمية أكاديمية؟ أم أنها وظيفية تدريبية مهنية بمعنى آخر وظيفة توظيفية؟ أخيرا هل الجامعات العلمية مطالبة بتخريج موظفين ومهنيين؟ أم خريجين متعلمين وربما مثقفين يمكن صقلهم بعد تدريبهم في أي اتجاه أو مجال علمي أم عملي؟.

ويترتب على إجابات الأسئلة السابقة، ضرورة طرح التساؤلات التالية لوجود ارتباط وثيق فيما بينهما...فهل يمكن القول بأن الجامعات مطالبة بإلغاء تخصصات علمية معينة في سبيل مواجهة طلبات واحتياجات سوق العمل في الوقت الراهن من الموظفين والمتخصصين؟ وهل من الممكن الأخذ بالرأي الذي يعتقد بأن الجامعات لا بد وأن تقوم بتدريب وإعداد طلابها لاحتياجات سوق العمل الوظيفية والمهنية؟ أم أن سوق العمل كما هو حاصل في الدول المتقدمة لا بد وأن يقوم بتدريب المتخرجين من الجامعات بل وحتى من المعاهد لإعدادهم بدقة للعمل لديه؟.

التحديات والمستجدات

حقائق التطورات المتلاحقة بسرعة عجيبة في المجال الدولي والإقليمي تجعل من

الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، توقع مصادر التحديات والمستجدات والأزمات والمخاطر التي قد تواجه المجتمعات الإنسانية النامية (خصوصا في المستقبل) والتي عادة ما يتمخض عنها أبعاد وتداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية بل ونفسية سلبية خطيرة ليس من المستبعد أن تنعكس آثارها السلبية بشكل أو بآخر على أمن واستقرار المجتمع بل وعلى أمن واستقرار الدولة.

من هنا فإن معالجة القضايا والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية (وخصوصا التعليمية والتربوية منها التي يطلق عليها بعملية التنشئة الاجتماعية الوطنية) في المجتمعات النامية أصبحت تتطلب ضرورة البحث والتقصي في العوامل الداخلية والخارجية لمعرفة مسببات ظهورها وعلاقاتها الوظيفية بالبيئة الاجتماعية وبالثقافة العامة السائدة بهدف معرفة مدى تأثرها بقوى التغير الناجمة عن عمليات التحرك الاجتماعي، وعن سياسات التطور والتحديث التي تنتهجها الدول لتحقيق النقلة النوعية والكمية لمجتمعاتها.

وبالطبع لا يمكن التغاضي عن دور السياسات التنموية والتربوية والتعليمية في تحقيق هدف بل وغاية تنمية المجتمع الوطني وخصوصا متطلبات عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية (التنمية الوطنية) للأجيال الحالية والقادمة، التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق هدف التنمية الوطنية الشاملة.

الاعتراف بالمشكلة

يعتبر الاعتراف بوجود المشكلة إذا بداية التوصل للحل الأفضل والأمثل لها لأنه الوسيلة الوحيدة التي من الممكن بل ومن المتوقع أن تسهم في القضاء على معظم إن لم يكن جميع مخاطر المشكلة وتفادي سلبياتها.

وليس بأخطر المشاكل في العصر الحديث من المشاكل المزمنة التي تمثلها التحديات والعوائق والمستجدات الخارجية (والداخلية) الخطيرة التي أشرنا إليها والتي تواجه الوطن وتحوم حول المواطن بشكل متواصل.

تمخضت المخاطر بالطبع عن ظهور ومن ثم انتشار مختلف أنماط وأشكال ومستويات ومرجعيات التيارات الفكرية الراديكالية اليمينية أو حتى اليسارية المتشددة في الفكر والسلوك

التي أفرزتها بعض التطورات الاجتماعية والعقيدية الخاطئة في مجالات التربية والتعليم وفي أدوات التلقين والتوجيه.

ساعدت التطورات السلبية هذه جماعات الضلال والبغي المتطرفة على تحقيق هدفها من استلاب فكر وبالتالي عقول الشباب (الاستلاب الفكري) الذي ساعد على عملية غسل عقولهم ومن ثم شحنها بمشاعر الحقد والكره والغضب التي ساعدت على تعميق المفاهيم والمعتقدات المتطرفة والمتشددة في نفوسهم.

مفاهيم فكر الإرهاب والتطرف مفاهيم قاصرة جامدة ومريضة، وتصورات مهزوزة وغامضة ومنتقصة مثلت ولا زالت تمثل تهديدا مباشرا لمقومات وقواعد الأمن والاستقرار الوطني وخصوصا عندما تمتزج تلك التحديات بالظاهرة الإرهابية وعندما تمتزج بروافد دعمها الثلاث: الفقر والجهل والمرض.

الاعتراف بالمشكلة إذا يمهد الطريق للبدء في التفكير فيها بموضوعية وبتعمق على كافة المستويات العلمية وخصوصا المستوى البحثي الكمي والنوعي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بدراسات وبقدرات المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع وعلم النفس)، ولكن وبالتحديد في مجال العلوم السياسية خاصة.

العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية لا تسهم وحسب في دراسة وتحليل كافة أشكال وأنواع ومستويات المخاطر المتوقعة (على المدى القريب والبعيد) التي يمكن أن تهدد أمن الوطن والمواطن، وإنما بمقدورها وحدها تنمية مشاعر ومفاهيم المواطنة في عقول الشباب بجانبيها الولاء لله ثم للمليك والوطن، والانتماء التام والكامل مع الوطن والمواطن. كما تعد الوسيلة الوحيدة لتسليح المواطن وتوعيته بحقائق تطور وطنه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وضرورة الحفاظ على المنجزات الوطنية وعلى متطلبات ومقومات الأمن والاستقرار الوطني.

البحث والتطوير

لا يمكن تحريك المجتمع أي مجتمع إلى الأفضل إلا بتفعيل آليات وأدوات البحث والتطوير العلمي النظري والعملي في كافة المجالات والنشاطات التي تهم المجتمع بجوانبها الأربع: الإنسانية والبيئية والمادية والعلمية (التقنية). فالمجتمع الذي يعد عماد الدولة وقاعدة

استقراره لا يمكن أن يتحرك إلى الأمام والأفضل (من أجل تطويره) بالتركيز فقط على جانب واحد من جوانبه الأربع وإهمال الجوانب الأخرى. وفي حال حدوث مثل ذلك التركيز، فمن المتوقع أن ينبثق عنه تشوهات اجتماعية وتربوية وتعليمية خطيرة على المدى القريب والبعيد. لذلك لا بد من تحقيق هدف التكامل العلمي في كافة مجالات العلم والتعليم وهو الهدف الذي لا يتأتى تحقيقه بالتركيز على علم دون آخر أو على مجال دون مجالات أخرى، وإنما بالتركيز على التعليم من أجل العلم والتثقيف وبهدف تفعيل متطلبات التوعية الوطنية الصحيحة.

من هنا فإن البحث والتطوير في الجوانب العلمية والتقنية لا يقل أهمية عن البحث والتطوير في الجوانب الاجتماعية التربوية والتعليمية بكافة أطيافها السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية والبيئية، فالحياة الإنسانية منظومة كلية ومتكاملة، والبيئة الإنسانية بيئة روحية ومادية ومعنوية متكاملة لا يمكن فصل جزء واحد منها عن بقية الأجزاء الأخرى.

تعريف البحث والتطوير

عرفت منظمة اليونسكو البحث والتطوير بأنه أي نشاط خلاق منسق يجري لزيادة المعرفة العلمية والتقنية للوصول إلى تطبيق جديد. ويتضمن مفهوم البحث والتطوير سلسلة من النشاطات المتتابعة تتراوح بين البحث الأساسي الموجه بالدرجة الأولى إلى إيجاد اكتشافات جديدة يحدث على أساسها فيما بعد تطوير تجريبي؛ ويلي التطوير التجريبي التصميم والهندسة والعمليات النموذجية وتكوين المهارات مما يؤدي إلى إدماج النتائج في منتجات محسنة. ومن خلال هذه السلسلة المتعاقبة من الأنشطة فإن نتائج البحث الأكاديمي والأساسي ليس لها قيمة سوقية فورية حتى يأتي الوقت الذي تترجم فيه إلى أصول إنتاجية أو تدمج فيها (الحمداني وآخرون،١٩٨٧) .

ومن أجل التوسع في شرح وتحليل أهمية عملية التكامل في البحث العلمي النظري والتطبيقي (التي لا تتحقق إلا بتحقيق هدف التكامل البحثي في كافة المجالات والنشاطات التي تهم المجتمعات الحديثة) يتوجب التعرض بشيء من التفصيل لماهية البحث العلمي.

مفهوم البحث العلمي

يعرف "هيرتز" البحث العلمي على أنه استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم من أجل

معالجة المشكلات التي لا تتوافر لها الحلول (Hertz, 1950).

أما "إيتلووي" فيشير إلى أن البحث العلمي أسلوب للدراسة يمكن عن طريقه التوصل إلى حل مشاكل محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد التي يمكن التحقق منها والتي تتعلق بمشكلة محددة (Itillway,1964).

من جهة أخرى يرى " جونيور" بأن البحث العلمي عبارة عن دراسة أو اختبار ناقد للكشف عن حقائق جديدة أو لتنقيح أو إعادة النظر في نتائج مسلم بها. (القباني،١٩٦٤). وتشير "ثريا عبد الفتاح" إلى أن البحث العلمي محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقصي دقيق ونقد عميق ومن ثم عرضها عرضاً كاملاً بذكاء وإدراك لتسيير ركب الحضارة العالمية والإسهام فيه إسهاماً إنسانياً حياً شاملاً(عبد الفتاح،١٩٧٣).

ومن تعريف لـــ "فان دالين" أنه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤدي إلى خدمة البشرية(نوفل،١٩٧٧). ويعرفه "الحمداني" على أنه عمليات الدراسة والتجريب ووضع المفاهيم واختيار النظريات المتضمن إيجاد الاكتشافات الجديدة في ميدان العلم والتقنية (الحمداني، ١٩٨٣م).

مما سبق يمكن اعتبار البحث العلمي عملية منظمة لاكتشاف الحقائق ، من خلال تحليل الظواهر والمشكلات الحياتية ، بهدف معالجتها خدمة للإنسان.

مجالات البحث العلمي

صنف (عباس،١٩٩٧؛ الحمداني،١٩٨٤؛ وديع، ١٩٩١) مجالات البحث العلمي إلى النشاطات التالية:

أولاً: البحوث الأساسية البحتة:

عرفت منظمة اليونسكو البحوث الأساسية البحتة بأنها " أي نشاط بحثي موجه نحو زيادة المعرفة العلمية أو اكتشاف حقول علمية جديدة بدون الاهتمام بأي هدف تطبيقي محدد". كما عرفته مؤسسة العلوم الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية " بأنه البحث الذي يكون نتيجة لحب الاستطلاع والاهتمام بمعرفة قوانين الطبيعة بدون الاهتمام المباشر لأي من نتائجه. وتضطلع بهذه البحوث الجامعات ومعاهد البحوث المتخصصة والمؤسسات العلمية. وكثيرًا ما تتخذ

الأبحاث تلك شكل المبادئ والنظريات والقوانين العامة التي توضع في دراسات وتقارير تقدم غالباً في المؤتمرات العلمية.

ويهدف هذا النوع من البحوث إلى إبراز أهمية التفاعل والمشاركة في البحث والتطوير العلمي مع مصادر المعرفة العالمية حيث تؤدي البحوث إلى تحقيق المنافع الحضارية والاجتماعية نظرا لاضطلاعها بمجالات المجتمع والتاريخ والآثار، كما تخدم وتساعد البحوث الأساسية في المقدرة على توليد المعارف العلمية الأساسية بهدف تحقيق التكامل المطلوب للبنى العلمية التعليمية.

ثانياً: البحوث الأساسية الموجهة:

هي البحوث التي تتم في مواضيع لم تتقدم فيها المعرفة العلمية إلى مستويات تسمح بتحديد أو تعريف واضح للتطبيقات الممكنة لاحقاً. وترتبط مثل هذه البحوث بحاجات التوجهات الاستراتيجية ذات الأمدين المتوسط والبعيد نظرا لأنها تفيد في دفع ما يليها من بحوث تطبيقية نحو خدمة حاجات أقرب وأكثر لشروط ومتطلبات الدول والشعوب النامية أكثر مما يتم في البحوث التطبيقية في بلدان أخرى. أما توجيه البحوث فيتطلب مقدرة متفوقة في إدارة البحث العلمي وتخطيط مؤسساته ونشاطاته وفي تدريب أطر بشرية قادرة في تلك المجالات يمكن أن تساهم في بناء فعاليات أقرب للتطبيق من أجل التوصل إلى صقل وتنمية وتطوير خبرات ومعارف إنسانية يمكن أن تؤدي إلى نتائج تطبيقية مباشرة بعد فترة من الزمن.

ثالثاً: البحوث التطبيقية:

توجه البحوث التطبيقية إلى تطبيق واستثمار وتطويع نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان ورفاهيته. وتشير اليونسكو إلى أن البحث التطبيقي هو " أي نشاط بحثي موجه نحو زيادة المعرفة العلمية أو اكتشاف حقول علمية جديدة متقدمة بهدف تطبيقي مباشر". وتعرفها مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية بأنها البحوث التي تمثل التفتيش المباشر لإيجاد معرفة علمية جديدة ذات قيمة اقتصادية بالنسبة للإنتاج أو المنتج". أي أن هذه البحوث تهدف بصفة عامة إلى القيام بتحر موجه بصورة أساسية نحو غايات وأهداف عملية أو تطبيق معين. وتتجسد نتائج البحوث التطبيقية في نهاية المطاف بأشكال مختلفة لخدمة عدة أغراض منها الأغراض

الصناعية (تطوير مراحل الإنتاج، أنماطه وتقنياته لخدمة القطاع الصناعي)، وتضطلع بهذا النوع من البحوث كليات الهندسة ومعاهد البحوث التطبيقية.

أ_ وظائف البحث العلمي التطبيقي

بخلاف البحوث الأساسية التي تبدأ من رغبة الباحثين الشخصية لأجل زيادة معلوماتهم وتفهمهم لظاهرة الطبيعة فإن البحث العلمي الكمي ينبعث عن حاجة المجتمع لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو لحل مشكلة محددة، وبذلك فإن وظائف البحث العلمي الكمي التطبيقي هي:

١- التعريف بالمشكلة وتحليلها، وذلك لا يتأتى إلا عن طريق فحص أوجه المشكلة المختلفة، حتى تتوافر الخلفيات الصحيحة أو المعقولة عنها بهدف تقويم مدى طبيعة الحل العلمي التقني الممكن الذي يحقق الأفضل بأقل تكلفة.

٢- تعريف وتقويم الخيارات الممكنة لطرق حلول المشكلة. ويمكن اشتقاق هذه الحلول من برامج بحوث موجهة خصيصاً لحل المشكلة أو من برامج بحوث أخرى مساندة، أو من التطورات التقنية العالمية أو المحلية. ويتطلب ذلك التمسك بنظرة علمية موضوعية متفتحة مقرونة بمعلومات حديثة عما وصل إليه العلم التقني حتى يتجنب المرء الارتباط السابق لأوانه بطريقة فنية واحدة ربما لا تعطي أفضل الحلول.

٣- اختبار أفضل الطرق الفنية للحل تبعاً لمعايير علمية تم تطويرها خلال الخطوات الأولى، على أن يكون ذلك متزامناً مع تطوير المختبرات المتخصصة والمؤهلة لاختبار الخيارات الممكنة في جو علمي معقول.

٤- تحويل حل المشكلة إلى عملية ممارسة فعلية، هذه الخطوة هي من الوظائف البالغة الأهمية في عملية البحث العلمي عامة والتقني خاصة، وهي ليست الخطوة الأخيرة في عملية البحث كما يتصور البعض، ولكنها عبارة عن متطلب مستمر ومتوافق مع الوظائف والمعايير العلمية الأخرى.

ب- أهداف البحوث الكمية والتطبيقية

من أهم أهداف البحوث الكمية والتطبيقية ما يلي:

١- تحقيق منافع اقتصادية عن طريق تحسين المركز التنافسي للبلد برفع مستويات الإنتاج كما ونوعاً ورفع مستويات الاستفادة من الموارد الطبيعية.
٢- تطوير إمكانات أفضل في مجال الدفاع وإحراز مستويات أرفع من الأمن الوطني وذلك بتطوير نظم الأسلحة بأنواعها وتملك أسباب إنتاجها.
٣- تحقيق جملة من الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية المبنية على المعرفة الأدق لبنى وديناميات المجتمع وتوجهاته الثقافية في عصر يتطلب تنمية وتطوير وتفعيل الوعي السياسي والأمني الوطني لمواجهة التحديات والمخاطر والمستجدات الخارجية.

رابعا: بحوث التطوير التجريبي

تعني بحوث التطوير التجريبي عمليات تكييف واختيار وتحسين المخترعات التي تفضي إلى إمكان التطبيق العلمي. ويعتمد نجاح التطوير التجريبي على تفاعل معمق بين الجهة التي تقوم بعمل التطوير وتلك التي تستثمر نتائج ذلك العمل بشكل واسع أو على نطاق تجاري كبير. ومن أهم أهداف بحوث التطوير التجريبي ما يلي:

١- المواءمة بين الحاجات المحلية وشروط العمل المجدية للتقنية.
٢- الحفاظ على البيئة الوطنية بمختلف فئاتها وقطاعاتها وأشكالها وبمختلف جوانبها.
٣- رفع مردود استثمار الموارد وربحيتها.

الفعالية والمردودات الوطنية

إن مدى فائدة ومن ثم مردود كل نوع من الأبحاث السابق الإشارة إليها له دور مباشر في تحقيق أهداف السياسة التعليمية والتربوية الوطنية بجميع جوانبها النظرية والعلمية بل وحتى التقنية، وذلك من أجل تحقيق تنمية وطنية متوازنة وشاملة. فقط يكمن الاختلاف في مدى فعالية كل نوع من هذه الأبحاث المخصصة لخدمة الهدف المعين الذي من أجله وظفت واستخدمت سواء كان ذلك الهدف في جانبه الإنساني، المادي، البيئي،العلمي، أو التقني.

عليه برز في السنين الأخيرة نمط جديد لتصنيف الأبحاث العلمية والتقنية اللازمة

لأغراض التنمية الوطنية الشاملة والفاعلة بتقسيمها إلى أربع مجموعات علمية تعكس كل مجموعة منها الفوارق الرئيسية بين الأهداف الوطنية للعلم والتقنية، كما تعكس الفوارق التركيبية للعناصر المكونة لها. وتختلف نسبة الأبحاث الأساسية إلى الأبحاث التطبيقية باختلاف طبيعة الأهداف التي تسعى كل من هذه المجاميع إلى تحقيقها.

المجموعة الأولى:

تعتمد على مزيج من الأبحاث الموجهة والأبحاث الصرفة، وتشمل تلك الأبحاث التي يهدف مجتمع البحث إلى تحقيقها معتمداً على قدراته الذاتية(الحاضرة والمستقبلية).

المجموعة الثانية:

تعتمد على مزيج من النوعين السابقين (الموجهة والصرفة) لكن صفة الأبحاث الموجهة هي الغالبة على هذه المجموعة والتي تشمل تلك الأبحاث التي تسعى لتحقيق الأهداف التي يسعى مجتمع البحث إلى تحقيقها، عن طريق التعاون المشترك مع المجتمعات الباحثة أو البحثية الأخرى.

المجموعة الثالثة:

تعتمد على الأبحاث الموجهة، وتشمل تلك الأبحاث التي تخدم الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها عن طريق استخدام نتائج البحث والتطوير المقتبسة من المجتمعات الأخرى(على سبيل المثال أبحاث أو عمليات نقل التقنية من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية). وهنا يجب القول أن هذه النتائج المهمة بالنسبة للمجتمع شرط أن تخضع إلى عملية تطويع وتطوير تتناسب مع المتطلبات الوطنية قبل تطبيقها.

المجموعة الرابعة :

وتعتمد على الأبحاث الصرفة، وتشمل هذه المجموعة الأبحاث التي تخدم الأهداف التي تسعى إلى تحسين قدرة المجتمع، للوصول إلى درجة من الإبداع فيها لضمان استمراريتها إلى أجيال قادمة.

الهدف من البحث العلمي والتطوير:

إضافة إلى ما سبق فإن تنامي حاجة الدول لأجهزة ومراكز متخصصة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، وفي مجالات التنمية والتطوير الكمي والنوعي لمختلف المجالات العلمية والتقنية يمكن إرجاعها للأهداف الوطنية الاستراتيجية العامة التي تنطبق على جميع أنواع البحوث الأساسية البحتة، والبحوث التطبيقية الموجهة التي تساعد على تحقيق ما يلي:

١- المساهمة في تلبية الحاجات والمطالب والاحتياجات الأساسية للوطن وللمواطن.
٢- المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وفقا لخصوصياتها.
٣- المساهمة في تعظيم مقدرة المجتمع على التحكم بالبيئة والاستفادة من موارده وثرواته الطبيعية بشكل أفضل.
٤- المساهمة في توفير الأمن الوطني الشامل والحفاظ على مقومات الاستقرار للوطن وللمواطن من خلال إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بمعرفة وتحليل كافة السلبيات والمخاطر التي تهدد أمن الوطن والمواطن .
٥- مشاركة الدولة في الجهد العلمي العالمي بحيث تحتل المكانة اللائقة بها على الساحة الدولية في الأبحاث والتطوير في كافة المجالات وخصوصا المجالين العلمي والتقني.

سياسات ومؤسسات البحث العلمي والتقني

تتميز سياسات البحث العلمي بدراسة سياسة اقتصاد السوق شبه المطلقة، التي تلعب فيها التحديات الاقتصادية والتقنية دور مباشر في تحديد سياسة البحث العلمي. كما تلعب المؤسسات الحكومية دور المنسق للدراسات عن طريق التعاون بين الوزارات المختصة والأجهزة والمؤسسات الحكومية بالإضافة للدور المنشط الذي يجب أن تلعبه الجامعات الحكومية ومراكز البحوث الوطنية المتخصصة واللجان الوطنية المختصة في مجال البحث العلمي والتقني.

ويمكن تلخيص الدور المطلوب للجهات المختلفة في رسم سياسات البحث العلمي على النحو التالي:

١- مؤسسات البحث العلمي الخاصة بالشركات الصناعية التي تحدد سياسات عملية العرض والطلب والتنافس التجاري والتقني. وتشكل ميزانيات البحث العلمي والتقني الموضوعة تحت تصرف هذه المؤسسات الجزء الأكبر من ميزانيات البحث العلمي والتقني الوطنية.

٢- مؤسسات البحث العلمي والتقني المختلطة: حكومية وخاصة. هذا النوع عادة ما ينشأ بمبادرة حكومية لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تطوير منتجاتها، وبميزانية مشتركة من الحكومة والشركات النوعية المساهمة. وتكون ميزانيتها محدودة نسبيا.

٣- مؤسسات البحث العلمي والتقني الحكومية: وتمول بشكل مباشر من الحكومة ومن ميزانية البحث العلمي والتقني العامة، وتعني بشكل أساسي في العلوم الاجتماعية والأساسية والتقنيات الدفاعية والطاقة بما يتلاءم مع سياسة الأمن الوطني، ونادراً ما تقوم بأعمال مدنية.

٤- الجامعات: وتمول من الميزانية العامة للدولة وتحصل على دخل إضافي من نشاطات علمية وتقنية وتدريبية تقدمها للمجتمع. وقد تحصل على دخل من العقود مع الشركات الصناعية والتجارية، ولهذا ترتبط بشكل وثيق مع الصناعة الوطنية ومتطلباتها.

٥- مؤسسات البحث الخاصة: من المفترض أن تنشأ بمبادرة من الاختصاصيين الاستثماريين، وتلعب دورًا فعالاً في عملية نقل التقنية من مختبرات البحث الكمي والنوعي والصناعة وتأتي ميزانياتها من العقود التي تعقدها مع القطاع العام أو القطاع الخاص، وتعتمد في تنفيذها على عمل جزئي للباحثين في الجامعات والمؤسسات العلمية الحكومية أو الباحثين المستقلين.

٦- اتحادات المراكز والأبحاث الكمية والنوعية: تلعب هذه المؤسسات دورًا كبيرًا في عملية التنسيق فيما بينها من أجل القيام بدراسات وأبحاث مشتركة لكل من القطاعين العام والخاص في سبيل تقديم خبراتها وبهدف تمويل أبحاث مستقبلية تخدم التوجهات والمصالح الوطنية وقد تقوم بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث الحكومية أو مؤسسات البحث في المراكز نفسها.

سياسات البحث العلمي والتطوير في الدول العربية

بصفة عامة على الرغم من تعدد الدول العربية واختلاف مستوياتها التنموية والمعيشية ونسب تطورها وتقدمها في شتى المجالات وخصوصا المجالات العلمية والتقنية، إلا أن البعض منها لا زال متشابها في بنية قواعدها العلمية والتقنية. السبب أن غالبية مراكز الأبحاث والدراسات بقيت تسير على خطى بعضها البعض في رسم سياسات البحث العلمي والتقني، حيث أنشأت بعض الدول العربية مجموعات من المراكز البحثية الكمية والنوعية والتقنية كمؤسسات حكومية تهدف لتحقيق الأهداف الرئيسية للدولة من البحث والتطوير السابق ذكرها.

ويمكن وصف هيكلية البحث العلمي والتقني في معظم الدول العربية على النحو التالي:

١- الجامعات وتكون البنية العلمية الأساسية في جميع الدول العربية إلا أن عملها الأساسي يتركز على العملية التدريسية، وتشارك بشكل متواضع وهامشي في عملية البحث العلمي والتطوير التقني، ومعظم الجامعات العربية حكومية، والخاصة منها محدودة الحجم والغعالية ويقتصر عملها على العملية التعليمية.

٢- مراكز الأبحاث الوطنية غير المتخصصة وتتضمن أقسامًا متخصصة تتصف بالشمولية ويتركز معظم الكادر العلمي والتقني المعني في البحث والتطوير مثل المركز القومي للبحوث في مصر، ومركز الدراسات والبحوث العلمية في سوريا، ومركز الأبحاث الكويتي في الكويت والجمعية العلمية الملكية الأردنية في الأردن.

٣- مراكز ووحدات البحث المتخصصة والتابعة للوزارات والتي ينحصر عملها في الوزارة التابعة لها.

٤- مراكز الأبحاث القومية التابعة للجامعة العربية وتقوم بدراسات نظرية جزئية عملية مثل المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومراكز بحث التعليم العالي ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الميزة الرئيسية لفعاليات البحث العلمي والتقني العربي هي أنها في معظمها تابعة للدولة (القطاع العام) وتدار مركزياً وفق سياسة الحكومة. لذا ولربما لهذا السبب تحديدا فإن نسبة الإنفاق العربي على البحث العلمي والتطوير التقني تتراوح بين ٠.١ %و ٠.٥% من الدخل الوطني لغالبية الدول العربية حتى الدول الخليجية. وتتضمن خطط التنمية العربية توجيهات واضحة

بضرورة تحقيق تفوق علمي وتقني أو صناعي في حقل محدد من العلوم أو التقنية، ولكن قلما تتحقق تلك الأهداف.

وعلى الرغم من أن وجود مراكز للأبحاث والتطوير في الدول العربية عامة والخليجية خاصة يعني وجود اهتمام لاستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل بما يؤدي لتحقيق القدرة على استيعاب العلوم والمعارف والتقنيات العلمية الحديثة، إلا أن معظمها لا زالت غير قادرة على تحقيق الاستخدام الأفضل والأمثل للموارد الوطنية. السبب أن معظم الدول العربية غفلت أو تهاونت عن إنشاء وحدات مستقلة للبحث والتطوير سواء في أجهزتها الرسمية أو غير الرسمية بل وحتى في المؤسسات الصناعية. أضف إلى ما سبق فإن معظم مراكز الدراسات والأبحاث تعاني من مشاكل قلة التجهيز وندرة الإمكانيات المادية واللوجستية خصوصا المعدات والأجهزة اللازمة لتسهيل عمليات البحث والتطوير.

إذا رغما عن الجهود الملموسة في الوطن العربي في مجال البحث العلمي والتقني، إلا أن واقع البحث العلمي العربي لا زال يعاني من قصور واضح في تلبية احتياجاته الأساسية الماسة والعاجلة والهامة. ويرجع ذلك القصور (السلطان،١٩٩٠) إلى أن الجزء الأكبر من نشاطات البحث والتطوير في العالم العربي لم تتم بناء على ضغوط الحاجة لها من القطاعات الإنتاجية المحلية بل جاء نتيجة قرارات سياسية أملتها الحاجة إلى تبني العلم والتقنية كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية. وبذلك فإن تطور نشاطات البحث والتطوير في الدول الصناعية الكبرى سبق بكثير اهتمام العالم العربي بتلك النشاطات.

سياسات البحث العلمي والتطوير في المملكة

المملكة العربية السعودية إحدى دول الخليج العربي التي تتشابه في سياساتها التعليمية مع جارتها من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورغما عن وجود أوجه للتشابه التي تجمع دول الخليج العربي، إلا أنها تختلف من دولة لأخرى بالنسبة لواقع وتطور مؤسسات البحث العلمي فيها. لذا وفقا لتصنيف (العبيد،١٩٨٩) فإن المعاهد والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي بدول الخليج العربي يمكن تصنيفها لما يلي:

١ – الجامعات ومؤسسات التعليم العالي:

تساهم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مساهمة رئيسية في إعداد الكوادر العلمية المؤهلة للعمل في أجهزة الدولة كافة بما في ذلك أجهزة البحث العلمي. ويعد البحث العلمي، جزء مهم من نشاطات الجامعات التي تضطلع بمهام ومسؤوليات إعداد وتقديم البحوث الأساسية (الأكاديمية) بصورة رئيسية، لأنها تعد ركيزة أساسية في بناء المعرفة الوطنية.

كما وتساهم مراكز الأبحاث والبحوث في توسعة آفاق ومعارف الأستاذ الجامعي من حيث تجديد المعلومات، تحديثها، أو حتى تطويرها بما يتلاءم مع التطورات التي تطرأ على ساحة المجتمع الدولي المعرفي، العلمي، والتعليمي. وتنفذ البحوث من قبل طلبة الدراسات العليا وأساتذة الجامعة وترتبط بالعديد من الجامعات ومراكز بحثية متخصصة.

٢ – مجالس ومراكز البحوث:

تطورت في بعض دول الخليج العربي مؤسسات وهياكل ضخمة للبحث العلمي تعنى أساساً بالبحث العلمي التطبيقي، وترتبط بعضها بالجامعات، أما المتطور منها فيرتبط بالسلطة العليا (مجلس الوزراء). وينتمي إلى مثل هذا النوع من المؤسسات العلمية عدد من المراكز والمعاهد البحثية المتخصصة.

هذا النوع من المراكز البحثية العلمية المستقلة لم تنتشر إن لم تبدأ بعد في المملكة لأسباب مختلفة لا مجال لسردها في هذه الدراسة. على الرغم مما تلعبه هذه الصروح العلمية البحثية من أدوار استراتيجية هامة في السياسات الداخلية والخارجية للدول وخصوصا في دول العالم الغربي المتقدم.

ومن جهة أخرى فإن السبب الرئيسي لندرة هذه المؤسسات والمراكز والمجالس في أقطار الخليج العربي قلة أعداد الكوادر العلمية المؤهلة القادرة على القيام بالبحث العلمي، والتعقيدات الإدارية والمعوقات الروتينية، وأزمة الثقة في كل ما هو في المجال البحثي المستقل، الخوف من هذه المراكز والمؤسسات لأسباب ليست وحسب غير واقعية أو مقبولة، وإنما لأنها تفتقر لأدنى مستوى من مستويات الوعي الوطني. وعلى الرغم من المخاوف من المراكز العلمية والبحثية في الداخل تلجأ القطاعات الخاصة والعامة في معظم الدول العربية إلى الاستعانة بالمستشارين والخبراء والباحثين الأجانب، بل ويلجأ ومن ثم يوظف البعض منها

الكوادر الأجنبية.

٣- مراكز البحث والتطور:

هي مراكز أخذت طريقها مؤخراً في داخل مؤسسات بعض المنشآت الصناعية والزراعية بهدف إجراء بحوث محددة تهتم بأعمال ومنتجات تلك المنشآت، وتسعى لتطوير وتنمية نشاطات أو منتجات المنشآت سواء عبر آليات التجديد والتحديث أو الابتكار والاختراع.

٤- الجمعيات العلمية:

تلعب الجمعيات العلمية في الدول المتقدمة دورًا بارزًا في عملية التنسيق للبحث العلمي، وتقوية روابط الزمالة بين العلماء والباحثين، عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل العلمية، ونشر نتائج البحث العلمي في مجالاتها المتخصصة. ونظراً للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات، فلا بد من تشجيعها ودعمها في مختلف أقطار الخليج العربي.

وفيما يلي أهم معوقات حركة البحث العلمي في العالم العربي:

١- غياب الرؤية الواضحة لدور البحث العلمي مما جعله يسير في اتجاهات كثيراً ما تكون بعيدة عن اتجاه حركة المجتمع العربي وحاجاته ، أي صعوبة تحديد مشاكل البحث التي تثيرها الحاجة إلى تطويع التقنية الحديثة بما يتناسب مع هيكل الموارد المحلية وقدرة الاستيعاب، ويتم بناءً على ذلك إنجاز أبحاث دون النظر إلى الحاجة الفعلية للمجتمع ودون التخطيط لهذه الأبحاث.

٢- غياب البحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية المختلفة فمعظم المصانع في الدول العربية لا يتبعها وحدات للبحث والتطوير وإن وجدت فيصفها الباحثون بأنها عقيمة وغير مؤثرة.

٣- ضعف مخصصات البحث العلمي والتطوير نظراً للإنفاق الكبير اللازم للقيام به، وضآلة الإعانات خاصة لتمويل البحوث التطبيقية بحيث ينظر إلى مردودها التجاري القصير المدى ويتم تجاهل أهميتها في تطويع التقنية المنقولة(صبر،١٩٩٧).

٤- ضعف التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بالبحوث والتطوير على المستوى العربي، حيث كثيراً ما يتم إرسال مندوبين للتفاوض مع الشركات الأجنبية لخدمات البحث

والتطوير مع أن العديد من هذه الخدمات متوافرة في مراكز البحث الوطنية أو مراكز بحث عربية مجاورة وبتكلفة أقل.

٥- ضعف نظم المعلومات.

٦- هجرة العقول العربية، ويعد ذلك استنزافاً لرأس المال البشري العربي الذي تدفعه إلى الهجرة عوامل عدة منها عدم وجود سياسات علمية وتقنية واضحة.

٧- التبعية العلمية والتقنية.

وتوصل تقرير الصندوق العربي للتطوير العلمي للبحوث العلمية والتقنية إلى أن الدول العربية هي دول مستهلكة للتقنية وليست صانعة لها وأن التبعية ستظل سمة من سمات تلك الدول حتى يتم تغيير هياكلها الاقتصادية، كما وجد نفس التقرير أنه وعلى الرغم من أن الدول العربية قد أنفقت ما يزيد عن الألفي مليار دولار على مشتريات التقنية بين العامين ١٩٨٢-١٩٩٢ إلا أن التقنية المستخدمة في الدول العربية لا تزال تتميز بالبساطة وعدم التعقيد كما أن مراكز الأبحاث التي أُنشئت تقبع منعزلة أحدها عن الآخر وعن الصناعة وعن المستخدمين وعن صانعي السياسة (زحلان،١٩٩٠) .

كما إن عدم وجود تقليد علمي ثابت في الوطن العربي واعتماد متخذي القرارات على عدد صغير من المستشارين والفنيين بعيدا عن مراكز البحوث بمن فيها من علماء حقيقيين والسهولة التي يمكن بها لبعض الأفراد دون غيرهم من التقدم رغم عدم الأهلية وتسييس المهنيين عنوة وتحويلهم إلى أناس يعطون موافقاتهم دون تفكير ومناقشة، وإرهاب المفكرين والعلماء وأصحاب الآراء المستقبلية وإجبارهم على الصمت ، كل ذلك أدى إلى فشل ما يعرف باسم نظام العلم والتقنية الذي أقيم بمشقة على الورق بمساعدة اليونسكو في أغلب الأحيان. وعندما تصل الأمور إلى هذا الدرك لا يجد العلماء مفراً من اتخاذ قرارين أحدهما هو القضاء تحنيطاً وفيه يتحول العالم أو الباحث إلى مجرد موظف ناقص الأهلية العلمية ووفقاً لشروط بيئة العمل وواقعها، أما الآخر فهو الهجرة وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول الغربية المستنزفة للكفاءات العربية ذات التخصصات العلمية الدقيقة، ويصف (زحلان،١٩٩٢) كم الخسارة التي تلحق بالوطن العربي نتيجة الاستنزاف المستمر والمتعاظم للعقول والكفاءات كما يصف أنواع القوة المسببة للهجرة فهناك القوى الدافعة من الدولة الأم والتي تدفع الباحثين نحو

الهجرة وهناك القوى الجاذبة من الدول المضيفة.

أما عن أبرز أوجه الاختلاف ما بين هيكلية فعاليات البحث العلمي والتقني في المجموعة العربية عن مثيلاتها في المجموعة الاقتصادية الأخرى فيمكن إيجازها فيما يلي :

١- ملكيتها عامة تابعة للدول بنسبة تزيد عن ٩٠% .

٢- معظم مراكزها ومخابر أبحاثها العلمية والتقنية عامة وليست متخصصة.

٣- إشراف مجالس أو هيئات حكومية مركزية على إدارة فعاليات البحث العلمي والتقني وتشابه بذلك الوضع في الهند.

٣- عدم ارتباطها مباشرة بالفعاليات الاقتصادية.

٤- محدودية عقود العمل مع الفعاليات الصناعية الوطنية أو العربية أو العالمية.

٥- تخصص ميزانية البحث من الميزانية العامة للدولة وقيمتها من قيمة الدخل الوطني دون الحدود الدنيا.

٦- عدم امتلاكها لسياسة علمية أو تقنية واضحة فيما يتعلق بالتحضير للتفوق العلمي والتقني عالمياً.

٧- انتشار البيروقراطية في معظم الدول العربية والتي يعتبرها العديد من الباحثين المعرقل الرئيسي للبحث والتطوير، فيما تتسم البيروقراطية في الدول المتقدمة صناعياً بالضآلة.

٨- وجود نظام متطور من الإعانات الحكومية في الدول المتقدمة أدى إلى استخدام المشاريع لقسم كبير من أرباحها في المشاريع الجديدة، وتوجيه تخصيصات مالية كبيرة على البحث والتطوير،خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

٩- التلاحم الوثيق بين البحوث الأساسية والتطبيقية في الدول المتقدمة وأعمال التطوير والتجريب لتحويل الاكتشاف العلمي إلى منتجات ، بينما في الدول العربية فتتسم أنشطة البحث العلمي والتصميم والتطوير في مجالات البحوث الأساسية والتطبيقية بدورها الثانوي والضعيف في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني وحل مشاكل الصناعة من التقنية حيث تلبي تلك الاحتياجات المصادر الأجنبية عن طريق التعامل التجاري.

بداية لإرهاصات بحثية ودراسية

ظهر البعض من المؤسسات العلمية مؤخرا في بعض الدول العربية والخليجية وبدأت تتبلور بشكل مستقل على الرغم من العوائق والمشاكل والتحديات التي تواجهها. رغما عن ذلك شرع البعض من مراكز الأبحاث والدراسات المستقلة بوضع خطط قصيرة وطويلة الأمد، ورسم استراتيجيات للبحث العلمي، والتنسيق بشكل مباشر، أو غير مباشر مع القطاعات الخاصة والعامة في دولها وأيضا بالانتماء والتعاون العلمي والبحثي مع بعض من المراكز البحثية العالمية والإقليمية بل وحتى مع بعض المنظمات الإقليمية.

ونظراً لحداثة المراكز البحثية والدراسية في العالم العربي والخليج العربي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، لا زالت مراكز الأبحاث والدراسات العربية والخليجية في مراحلها التأسيسية الأولى، حيث لا زالت تعمل على توفير الكوادر العلمية والبنى الارتكازية، والعمل على وضع ثلة من التقاليد والقواعد والأخلاقيات العلمية الرصينة. ومن المتوقع أن يكون للمؤسسات العلمية هذه دورًا أكثر فاعلية في المستقبل خصوصا في حل المشكلات والتحديات والمخاطر المحلية.

وتقوم هذه المراكز التي أخذت على عاتقها مسئولية إجراء البحوث التطبيقية، ومهمة التنسيق بين المؤسسات المسئولة عن البحث العلمي والإشراف، على إيجاد ميكانيكية عملية ومنطقية واقعية لتطبيق البحوث كما هو الحال في معهد الكويت للأبحاث العلمية، ومركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، وأخيرا بدء فعاليات مركز أبحاث ودراسات المجموعة السعودية الاستشارية.

التوافق في المدخلات والتوازن في المخرجات

إن عملية تحقيق التوافق أو لنقل التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية الوطنية الشاملة لا بد وأن تضع في اعتبارها ضرورة الحفاظ على غاية النظرة الكلية لهدف التنمية الوطنية الشاملة في شتى المجالات التي تهم المجتمع الوطني وخصوصا في المجالات التقنية والعلمية والمهنية، كما ويجب أن تشجع مراكز الأبحاث والدراسات العلمية المستقلة.

ولكن في ذات الوقت الذي من المفترض أن تحرص فيه الدول وخصوصا المملكة على

الاستمرار في تحقيق هدف التنمية الجزئية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية كي لا يعود المجتمع مرة أخرى إلى البداية إلى نقطة الصفر بعد أن يضطر لمواجهة مشكلة التشبع ومن ثم الإغراق من ضخامة حجم مخرجات الجامعات والمعاهد من الطلاب في المجالات المطلوبة في الوقت الراهن، لكن ليس من المستبعد أن تغدو العكس من ذلك تماما في المستقبل.

وظيفة التعليم الجامعي

إن وظيفة التعليم الجامعي هي وظيفة الجامعة التعليمية والتثقيفية الاستراتيجية التي تنحصر وتتحدد مهمتها العلمية ورسالتها الأساسية في تنمية وتطوير واستقرار حياة الإنسان والمجتمع المتمدن. وهي الوظيفة الوطنية الاستراتيجية التي تعد الوظيفة التعليمية والبحثية البحتة في قائمة أجندتها العلمية. ولذلك يصعب تصنيفها على أنها مهمة ورسالة وظيفية وتدريبية بحتة وذلك أيضا لشموليتها في الأهداف والغايات.

فالهدف من التعليم الجامعي كما هو معروف في العرف الأكاديمي العريق يتمحور حول إعداد الطلاب والطالبات فكريا وتأهيلهم علميا كي يغدو بمقدورهم التفكير بعقلانية وبمنطق، واستخدام التحليل العلمي بموضوعية وبمنطق واقعي بهدف الوصول إلى نتائج أو عموميات أو حتى روابط وقواسم مشتركة أو نقيضها، ومن ثم الربط بين النتائج أو المتغيرات أو حتى الأحداث والحقائق والعوامل التي تتفاعل بصورة متداخلة في تشكيل وتوجيه الحياة الإنسانية والبيئية.

كما يتصدر أولوية التعليم الجامعي تدريب الطلاب والطالبات على النقاش الهادف والبناء، والحوار الفاعل المتفاعل والمنتج بهدف التوصل إلى قناعات وعموميات منطقية وتوصيات موضوعية واستنتاجات علمية عامة أو خاصة. بمعنى آخر هدف الجامعة تأهيل العقل والوعي الإنساني للتعرف الصحيح على أسس وقواعد وأدبيات التفكير المنهجي واستخدام المناهج والطرائق العلمية الحديثة التي تساعد الطلاب والطالبات في تسهيل وتيسير وتنظيم حياتهم الإنسانية، والعلمية والعملية.

فالجامعة وكلياتها وأقسامها العلمية (بمختلف مناهجها الأكاديمية) ترتبط بشكل متواصل ومستمر بالعملية التربوية الاجتماعية بجوانبها المختلفة وخصوصا الجوانب الوطنية هدفها ضخ

جرعات معلوماتية وتثقيفية مقصودة بكميات محددة في عقول الطلاب والطالبات لتأهيلهم عقليا وسلوكيا، وبالتحديد من الجانب النظري لتلقي المزيد من تجارب ومتطلبات الحياة الاجتماعية خصوصا في جوانبها العملية والمهنية.

وهنا تبرز أولويات مخرجات العلم والتعليم لتحتل بؤرة المجتمعات الحديثة ومن بعدها تأتي أولويات مخرجات الوظائف والتوظيف. فتخصيص الجامعات وتوجيهها لتخريج موظفين فقط يعني إضعاف قواعد وأسس الوظيفة التعليمية والتربوية التي تعد وفقا للمعايير التربوية والتعليمية القاعدة التي تبنى عليها كافة الهياكل الأخرى وظيفية كانت، تقنية متخصصة أو حتى مهنية.

كما ويعني ذلك الوضع توجيه طاقات البلاد للمخرجات التوظيفية فقط لرفع مستوى الطلب العام على الوظائف والخدمات العامة والخاصة، لكن بشكل قد يتسبب في وقوع حالة من الإغراق خصوصا بعد ارتفاع حجم العرض من الموظفين على الطلب منهم. بل ولربما قد يعني رفع كمية المفاهيم التعليمية والتربوية المحدودة في هذا الصدد على الرغم من وجود وعي وطني عام بأنها مفاهيم ناقصة من جوانبها الموضوعية ومنتقصة من جوانبها العملية والواقعية لكونها نتاج مباشر لهيمنة حساسية فردية وربما انتشار حساسية جماعية لمجموعة واحدة متخصصة في حد ذاتها متحيزة لمجالها أو متعنصرة لتخصصاتها بعد أن توصلت إلى قناعة ذاتية بأن حل معضلة البطالة يكمن في فرض الحلول الجزئية بدلا من الحلول الكلية.

وفقا لذلك الحل الجزئي لا بد من تحويل الجامعات العلمية إلى معاهد تدريب مهنية وفنية. هذا على الأقل ما يتراءى بوضوح حتى الآن في الأفق التعليمي الوطني القادم في وقت صعب وخطير بل وفي عصر التحديات والمستجدات الخطيرة التي تطرأ على الوطن. وعلى ما يبدو أن تلك النظرة تجاهلت كلية أهمية الحل العلمي الموضوعي والعملي في ذات الوقت الذي تغاضت فيه عن أهمية الحلول العملية والواقعية المشتركة من خلال النظر إلى المشكلة بصورة عامة وشاملة وخصوصا في جانبها المتعلق بمشاكل البطالة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ومؤهلات الوظائف التخصصية والمهنية ومتطلبات التوظيف خصوصا محاولة الموائمة بين مصالح القطاع العام ومصالح واحتياجات القطاع الخاص وهو الحل الوطني النموذجي الذي يرفض تحويل الجامعات إلى معاهد تدريب بحتة.

التنمية الوطنية الشاملة

التنمية الوطنية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تنشئة الفرد والجماعة التنشئة الحضارية والثقافية والعلمية والتقنية الصحيحة التي تتلاءم مع متطلبات العصر الحديث من جهة، ومن جهة أخرى مع احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.

إذ لم يعد يخفى على الجميع سواء على مستوى صانعي القرار السياسي أو على مستوى علماء العلوم الاجتماعية ما للتنمية الوطنية الشاملة من دور رئيسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين. ولذلك أصبحت التنمية الوطنية الشاملة الهدف الرئيسي والشغل الشاغل لحكومات الدول في العالم الثالث (سواء كانت تنمية كمية أو نوعية).

إلا أن عمليات تطبيق التنمية الوطنية الشاملة (وخصوصا رفع مستوى التعليم والقضاء على الأمية) ساهمت بدورها في إطلاق قوى التغير في جميع جوانب المجالات الإنسانية، وخصوصا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على الرغم من معرفة تلك الدول بصعوبة التحكم في قوى التغير بعد إطلاقها من جهة، ومن جهة أخرى لما أدت إليه تلك القوى من إحداث تنمية جزئية أو تنمية غير مكتملة (مشوهه)، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ساهمت بدورها في ظهور مؤشرات عدم الاستقرار السياسي الذي عادة ما يهدد الشرعية السياسية لتلك الحكومات.

مفهوم النمو والتنمية

النمو في الشيء يفترض ازدياد وزنه أو حجمه أو قيمته، أي بمعنى الزيادة في الشيء، وتكون الزيادة طبيعية نتيجة لعمليات التغير التي تحدث في العنصر أو الشيء [١] .

ولذلك فان النمو يعني الزيادة الطبيعية (غير المقصودة) في الكيان الكلي أو الجزئي للشيء (الجماد) أو للعنصر أو حتى للإنسان والحيوان، ويلعب كل من الزمن والبيئة دورا كبيرا في عمليات النمو للإنسان أو غيره من الكائنات والمخلوقات، فحتى الكون ذاته يخضع لعمليات النمو الطبيعية.

أما التنمية فيمكن القول بأنها عمليات النمو المقصودة أو المتعمدة للإنسان أو للبيئة بهدف

---

(١) جورج قرم، التنمية المفقودة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥ م، ص ١٠ .

تحقيق زيادة كمية أو نوعية في قدرات الإنسان العلمية والتعليمية أو في إمكانياته المادية والمهنية أو في مهاراته الخاصة أو العامة، إلى جانب هدف تنمية بيئته الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به لتتلاءم مع متطلبات واحتياجات تنمية الإنسان وتطويره.

إذا فان التنمية تعني عمليات التحكم (وفقا لخطط مدروسة وموضوعة) بإحداث تغيرات كمية أو نوعية في الأشخاص أو الأشياء أو العناصر، بهدف تطويرها من وضع أو حالة ما إلى حالة أخرى أفضل منها (من حيث الكم والنوع) قد تصل إلى حد اختلاف الهدف المستهدف تنميته اختلافا كليا.

فالقضايا والمشاكل والتحديات والأزمات الوطنية على مستوى كل دولة (بل وعلى مستوى الوطن العربي) الخطيرة التي تواجه المجتمعات الإنسانية النامية الحديثة عادة ما يكون لها أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية بل ونفسية، ولذلك لم تعد تلك القضايا حكرا على مجال دراسي علمي معين من مجالات العلوم الاجتماعية، وإنما باتت مهمة دراستها والبحث فيها لتحليلها ومن ثم لمعالجتها تتطلب توظيف الأساليب والطرق التحليلية المختلفة (وعلى كلى المستويين الكلي والجزئيMacro and Micro - levels of Analysis) للعلوم الاجتماعية بكاملها.

التنمية الوطنية إذا هي النهوض الكامل والشامل بالمجتمع الوطني والرقي به من مستوى حضاري وثقافي وعلمي وتقني معين إلى مستوى أفضل منه من حيث الكم والنوع....ولقد حرصت القيادة السياسية السعودية الحكيمة على تنمية المجتمع السعودي من جميع الجوانب التنموية الإنسانية والمادية والتقنية العلمية، هدفها الرئيسي هو نقل المملكة العربية السعودية نقله حضارية مجيده وضعتها بالفعل في مصاف الدول المتقدمة.

الخاتمة

إن معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وخصوصا التربوية) في المجتمعات الإنسانية الحديثة أصبحت تتطلب ضرورة البحث والتقصي في عوامل ومسببات ظهورها الداخلية والخارجية وعلاقاتها الوظيفية بالبيئة الاجتماعية وبالثقافة العامة السائدة وذلك لمعرفة مدى تأثرها بقوى التغير الناجمة عن عمليات التحرك الاجتماعي وعن عمليات التطور والتحديث التي تطبقها الدول النامية في مجتمعاتها، وعن دور تلك السياسات التنموية في تنمية

المجتمع وخصوصا التنشئة الاجتماعية والسياسية (التنمية الوطنية) للأجيال ودورها في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وفي الحفاظ على الاستقرار الوطني.

ولا يتأتى تحقيق هذا الهدف الوطني بالتركيز على تخريج موظفين، ومتخصصين، ومهنيين، ومهندسين، وأطباء فقط، ولا بالعناية والتركيز على الدراسات العلمية الكمية والتطبيقية المساندة لها والتي تعكس حاجة (أو طلب) السوق. إذ لا بد من الاهتمام بجميع التخصصات العلمية الكمية والنوعية وخصوصا في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية لما لها من دور في التوعية الوطنية من جهة، ومن الجهة الأخرى الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني.

مقترحات وتوصيات

من أجل توسعة آفاق العلم والمعرفة، وبهدف ملائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية وخصوصا في المجال الخاص، لا بد من إعادة هيكلة التخصصات العلمية في الجامعة من خلال تزاوج البعض من التخصصات، فتح مسارات لتخصصات جديدة من ذات التخصصات القديمة أكثر قربا للاحتياجات والمطالب العامة والخاصة. على سبيل المثال لا الحصر:

١ – السنة التحضيرية أو الإعدادية

إعادة السنة التحضيرية أو الإعدادية للجامعات السعودية، على أن تدرس فيها مواد علمية وعملية كالرياضيات، والإحصاء، والعلوم، واللغة الإنجليزية، والمحاسبة، علم الحاسب الآلي، وذلك باللغة الإنجليزية.

٢ – التخصصات المزدوجة

من الحلول التي يمكن أن تساهم في إعداد الطالب علميا وعمليا هو حل وخيار التخصصات المزدوجة، والتخصصات العامة والخاصة، وهو حل يقضي بتحقيق تزاوج بين تخصصين متقاربين يساعد على تنمية القدرات العقلية التعليمية وينمي مجالات الخبرة العلمية في مواجهة ما يطلبه سوق العمل، ولكن بعد تدريب الخريجين، وذلك لوجود فارق كبير بين الدراسة النظرية والواقع العملي.

فعملية التدريب في موقع العمل متطلب مهم لا بد منه للمواطن سواء كان خريجا من

الجامعة أو من الثانوية أو من خريجي جامعة الحياة، ومعها لا بد من عملية إعادة التدريب كلما تطلب الأمر ذلك حتى للموظف القائم على العمل.

٣_ تحريك الوعي الوطني في القطاع الخاص

الجميع يدرك الحقيقة الناصعة التي تؤكد بأن القطاع الخاص لا يزال مغلقا حتى الوقت الراهن معظم أبوابه في أوجه خريجي الجامعات حتى من أصحاب التخصصات العلمية المطلوبة أو حتى تلك النادرة. بل من الواضح أن نسبة كبيرة من أرباب العمل والوظائف في القطاع الخاص ماضية في عزوفها عن توظيف المواطن السعودي بصفة عامة مهما كانت مستويات درجته العلمية متذرعة في ذلك بمختلف الأعذار وفي مقدمتها وضع عقبة الخبرة الوظيفية الطويلة، والتمكن من التحدث باللغات الأجنبية بطلاقة. وفي المقابل من الملاحظ أن أبواب القطاع الخاص بقيت مشرعة أبوابها على مصارعها أمام العمالة الوافدة الأجنبية حتى وإن لم تستوفي تلك الشروط التعجيزية مطلوبة.

إذا لا بد من وضع حلول علمية وعملية لمشاكل الوظائف ومحدوديتها في القطاع العام في ذات الوقت الذي يتطلب الوضع فيه ضرورة الاعتراف بوفرتها في القطاع الخاص والتوصل إلى أيجاد محفزات (وأيضا كوابح) للقطاع الخاص لدفعه لرفع الطلب على توظيف المواطنين والعزوف عن توظيف غيرهم. فحتى الآن أثبت القطاع الخاص بل ولا زال يصر على ذلك الإثبات بأنه يخصص أكثر من ٩٠% من وظائفه للعمالة الخارجية لأسباب مختلفة لا سبيل للتعرض لها الآن.

٤ – ضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والسياسات التدريبية والتعليمية، وحثه على إنشاء مراكز التدريب الخاصة التابعة له من أجل تدريب الخريجين عمليا على الأنماط الوظيفية والمهنية لمتطلبات أسواق العمل الخاص.

٥ – إعادة تأهيل بعض أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في تقديم البرامج والتخصصات الناتجة عن الهيكلة الجديدة لتخصصات ومناهج التعليم الجامعي.

أخيرا فإن محاولة حل المشاكل الحالية لا بد وأن لا تتم على حساب متطلبات المستقبل، وبالتحديد ليس على حساب العلم والتعليم الذي يجب أن يتوفر للجميع من أجل العلم والتعليم وبهدف بلورة مجتمع واعي متعلم ومثقف. فالحلول الآنية المستعجلة، أو الحلول الوقتية المرتجلة

أو المتحيزة لتخصص دون آخر، قطعا تعد من الحلول المفرطة في تحيزها مما يجعلها من الحلول التي تفتقد للموضوعية والمهنية الأكاديمية والعملية، بل وتعد من الحلول الفاشلة على كل من المدى القريب والبعيد.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

الزركلي، خير الدين: *شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز*، بيروت، مطابع دار القلم، (١٩٧٠م).

الكيالي، عبد الوهاب: *موسوعة السياسة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، (١٩٨٥م).

كرم، جورج: *التنمية المفقودة*، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت (١٩٨٥م).

وزارة الصحة، *التقرير السنوي لوزارة الصحة*، عام ١٤١٦ / ١٤١٧ هـ، الرياض، (١٤١٨هـ)، ص ٢٠ .

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (١٤١٤هـ).

الغرفة التجارية الصناعية بجدة، *إحصائيات اقتصادية*، مركز المعلومات، المملكة العربية السعودية، جدة، (١٤١٦هـ).

مطبوعات معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، (١٤٠٨هـ).

مطبوعات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، (١٤١٣هـ).

وزارة التخطيط، *منجزات خطط التنمية ١٩٧٠ – ١٩٩٢* م، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ٣٥ .

جريدة الشرق الأوسط، العدد ٥٧٧٨ ، ١٩٩٤/٩/٢٣ م ، ص ١٦ .

جريدة عكاظ، العدد ١٣١٢٠ ، ٢٣ –٩ – ١٩١٧ هـ، ص ٧.

جريدة عكاظ، العدد ١٠٢٧٣ ، ١٤١٥/٤/١٨ هـ، ص ٤٣ .

جريدة المدينة، العدد ١١٩٦٩، ٢١ شعبان، ١٤١٦ هـ، ص ١٠.

جريدة عكاظ، العدد ١١٣١٢ ، ص ١٢.

جريدة عكاظ، العدد ١٠٢٧٥ ، ٢٠ / ٤/ ١٤١٥ هـ، ص ٦.

أولاً : المراجع الأجنبية

Hashem, W.: *The Impact of Modernization on Middle Eastern Politics*, Ph. D Desertion, University of Arizona, 1987, p. 234.

World Bank Report, UN Publications, New York, 1995, p.235.

World Bank Report. UN Publication, New York 1990, p.112.

Creating an Equilibrium between Educational Outputs and Developmental Requirements

Dr. Wahid H.A. Hashem
Faculty of Economic and Administration, KAAU,
Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. The main aim of the research is to give an analytical holistic overview of the development of graduate and post- graduate educational policies in terms of meeting the national need for educated citizens through maintaining educational diversity in the Saudi Universities . It is a national need and a must since it reflects the major developmental goal of the kingdom that only could be achieved through dedicating university education for the sake of knowledge and human interests and then for the sake of jobs and market needs of employment, but not the other way a round. Therefore, the research concentrates on the importance of the contents of the education diversified and intensified qualitative (not quantitative) curriculum as the only national method and tool to create a strong and well deeply rooted national identity, national awareness, and national sense of Nationhood and citizenship. Also the research focuses on the main methods that could be used empirically to modernize and reform the existing educational institutions as a whole (or not in a macro- level perspective), not in part (or not in a micro-level perceptions). There is a need to widen up the perceptions and visions of those who are in the decision-making seats to look forward not only to a limited present, because the future could only be secured by a national need, if not urge, for citizens with a macro vision and macro perceptions that in turn requires open mentality and diversified human awareness. Therefore, the research attempts to identify and define the concepts of development and growth and their role in achieving Holistic National Development. In relation to that, the research attempts to review the major developmental models that existed since the beginning of this century and their shortcomings and negative effects on the development of educational outputs that reflects as well as serves the needs of the educational inputs. There is a national need to maximize educational outcomes rather than only limited educational outcomes.

القدرات المطلوبة في تطوير جودة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لمواجهة تحديات عصر العولمة

د. علي ناصر شتوي آل زاهر

أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد، رئيس قسم التربية،

كلية التربية، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية

alizaher95@hotmail.com

المستخلص: تواجه مؤسسات التعليم العالي العديد من التحديات المجتمعية والإقليمية والدولية تتطلب تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بها، ومحاولة إيجاد الفرص المناسبة لتطوير مهاراتهم، ورفع جودة الأداء التدريسي، وترقية المهارات البحثية، وتقديم الخدمات العلمية المناسبة ذات الجودة العالية، وضمان ملائمة البرامج الأكاديمية لاحتياجات العصر وحاجات المجتمع، وإيماناً ورغبة من القيادات العليا الخليجية في ضوء التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى لدول الخليج العربي في دورته الثالثة والعشرين (٢٠٠٢م) المستخلص من وثيقة الآراء المقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن بعبد العزيز ، بشأن مسيرة العمل المشترك للمجلس فقد أكدت تلك التوجهات على عدد من المجالات العامة، وفيما يخص التعليم العالي أكدت تلك التوجهات على عدد من المشاريع التطويرية من أبرزها تطوير الأستاذ. والمتأمل في واقع برامج ومجالات التنمية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدول الخليج العربي على وجه العموم، ومؤسسات التعليم العالي السعودية على وجه الخصوص، يجد أن هناك قصوراً في التخطيط المؤسساتي المستمر لهذه المجالات إذ قد يقتصر الأمر على إجراء بعض الدورات أو المحاضرات التي يؤخذ عليها ضعف التنظيم والتخطيط العلمي وفق خطة استراتيجية تراعي احتياجات تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، إذ لا يمكن أن تنتقل برامج التعليم العالي إلى تحقيق الجودة النوعية دون أن يكون هناك اهتمام مباشر بعضو هيئة التدريس، إذ أنه هو الذي يتولى التخطيط والإعداد والتنفيذ لبرامج مؤسسات التعليم العالي. وفي ضوء ما سبق يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما المنطلقات والتوجهات الرئيسة التي يجب أن ينطلق منها تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في المرحلة الحالية؟
٢- ما قدرات التحول المطلوبة التي يُفترض أن يركز عليها تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لتوافق اتجاهات التطوير الأكاديمي المعاصر؟
٣- ما الاستراتيجيات المناسبة التي يمكن أن تسهم في تحقيق الجودة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي؟

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد :

يقع عبء التطوير والتغيير على عاتق مؤسسات التعليم العالي، باعتبارها مؤسسات تقود ذلك التطوير، وتحاول تحقيق التكامل والجودة في البرامج التي تعود على مخرجاتها أياً كانت بالتميز.

ويُعتبر عضو هيئة التدريس المتميز الذي يعايش ويساير التحولات الضرورية هو جوهر ذلك التطوير، إذ أنه يحقق الشيء الكثير في الارتقاء والتطوير للعملية التعليمية في كافة جوانبها. فهو الذي يخطط للبرامج والمناهج الأكاديمية، وبالتالي يمارس مهام عديدة في مجالات التدريس، والبحث العلمي، والقيادة الأكاديمية، وخدمة قضايا المجتمع وتطوير الشراكة مع مؤسساته.

وتؤكد العديد من التوجهات العالمية المعاصرة المهتمة بتطوير التعليم العالي، على أن عضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، يقوم بالعديد من الأدوار التي لا يمكن أن تكون ثابتة، وإنما تتغير بتغير حاجات المستفيدين والموقف التعليمي، ومجاراة التطورات في البيئة الداخلية والخارجية، وخصوصاً في عصر التحولات السريعة.

ولذلك فإنه يتطلب من مؤسسات التعليم العالي الاعتناء بعضو هيئة التدريس. بدءًا من دقة اختياره ثم إعداده والاهتمام المستمر بتمكينه من تطوير قدراته ومهاراته العلمية والمهنية بعد حصوله على درجة الدكتوراه .

وفي ضوء ما سبق فإن الجهود التي ستبذل في تطوير القدرات العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس، سيساعد تلك المؤسسات في مواجهة تحديات التغيير، وإيجاد قدرة تنافسية مع المؤسسات المماثلة في عصر يتسم بسرعة التغيير .

والمتأمل في توجهات القيادات العليا بدول مجلس التعاون الخليجي وما توليه القيادات من اهتمام بالغ لتطوير التعليم بشكل إجمالي، والتعليم العالي على وجه الخصوص، يعطي انطباعًا حقيقيًا يجب على مؤسسات التعليم العالي مراعاته واستثماره.

ولعل من أبرز تلك التوجهات قرار المجلس الأعلى لدول الخليج العربي في دورته الثالثة والعشرين (٢٣) التي عقدت في الدوحة عام (٢٠٠٢م) حول التطوير الشامل للتعليم. ونصت توجهاته على الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب والاستفادة من التجارب والممارسات التعليمية.

ولذلك جاء هذا البحث ليسهم في تحديد بعض القدرات المطلوبة لتطوير جودة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي. والتي يُتوقع أن الاهتمام بها سيسهم في مواجهة التحديات المستقبلية في تلك المؤسسات.

مشكلة البحث

تواجه مؤسسات التعليم العالي عددًا من التحديات المجتمعية والإقليمية والدولية تتطلب تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس العاملين بها، ومحاولة إيجاد الفرص المناسبة لتطوير مهاراتهم، ورفع جودة الأداء التدريسي، وترقية المهارات البحثية، وتقديم الخدمات العلمية المناسبة ذات الجودة العالية، وضمان ملائمة البرامج لاحتياجات العصر وحاجات المجتمع .

والمتأمل في جهود الارتقاء بقدرات أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي على وجه العموم، ومؤسسات التعليم العالي السعودية على وجه الخصوص. يجد افتقاراً للتخطيط الاستراتيجي المؤسساتي الذي يراعي احتياجات التطوير الأكاديمي للمرحلة الحالية.

ولذلك فإنه لا يمكن أن تحقق برامج التعليم العالي جودة كلية دون أن يكون هناك تطوير هادف ومستمر لقدرات عضو هيئة التدريس بها. إذ هو الذي يتولى التخطيط والتطوير لتلك البرامج.

مما سبق تظهر الحاجة إلى الانطلاق من توجهات وأسس تطويرية، ومحاولة تحديد

القدرات والتحولات المطلوبة في أدوار عضو هيئة التدريس ، ومراعاة الأساليب والاستراتيجيات التي يتطلب أن تحدث على المستوى القيادي والمؤسساتي والذاتي.

أسئلة البحث

في ضوء مظاهر مشكلة البحث يمكن تحديد الأسئلة الرئيسية التي يحاول البحث الإجابة عنها في الأسئلة التالية :

١- ما المنطلقات والتوجهات التي يجب أن ينطلق منها تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في المرحلة الحالية؟

٢- ما قدرات التحول المطلوبة التي يفترض أن يركز عليها تطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لتوافق اتجاهات التطوير الأكاديمي المعاصر؟

٣- ما الاستراتيجيات المناسبة التي يمكن أن تسهم في تحقيق الجودة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- التعرف على بعض التوجهات القيادية والأكاديمية التي تدعم التطوير الأكاديمي.

٢- محاولة تشخيص القدرات والتحولات المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.

٣- اقتراح بعض الاستراتيجيات التنظيمية والتبادلية التي يمكن أن تتبناها مؤسسات التعليم العالي لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الأدوار المتعددة التي يقوم بها عضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، ويمكن إجمال أهمية هذا البحث في المبررات التالية :

- حاول البحث جاهداً تحديد التوجهات والأسس التي ينطلق منها تطوير قدرات أعضاء هيئة

التدريس، سواء أكانت سياسية أو أكاديمية وخصوصاً تلك التوجهات المطروحة في وثيقة الآراء المقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز.

- سعى البحث إلى إبراز المجالات والتحولات الضرورية في قدرات أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في التحولات المطلوبة في وظيفة التدريس الجامعي، ووظيفة البحث العلمي، وتقنية المعلومات الإلكترونية، والممارسات القيادية الأكاديمية، وتقويم أداء عضو هيئة التدريس، أو القدرات الذاتية والتخصصية، مع مراعاة النظرة الحديثة في كل قدرة من هذه القدرات.
- كما سعى البحث إلى تقديم بعض الرؤى والاستراتيجيات التي يمكن انتهاجها على المستوى المؤسسي والتنظيمي والأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي حتى تكون تلك المؤسسات مستعدة ومدركة للتحديات التي يفرضها واقعها وظروف عملها أو تتطلبها المرحلة المستقبلية.

حدود البحث

يتحدد موضوع البحث في القدرات المطلوبة لتطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لمواجهة تحديات عصر العولمة.

أما الحد المكاني لهذا البحث فيركز على تقديم رؤية عامة لمؤسسات التعليم العالي المتمثلة في الجامعات السعودية الإحدى عشرة التالية:

١- جامعة الملك سعود .
٢- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٣- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
٤- جامعة أم القرى.
٥- جامعة الملك عبد العزيز.
٦- جامعة الملك فيصل.
٧- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٨- جامعة الملك خالد.
٩- جامعة القصيم.
١٠- جامعة طيبة.
١١- جامعة الطائف.

وهذا التصور لا يشمل أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الأخرى ، كليات المعلمين، والكليات التقنية ، والكليات الأكاديمية العسكرية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (الوثائقي) الذي يؤكد على جمع المعلومات ثم تصنيفها، وتنظيمها ، وتحليلها ، ومحاولة تطويعها في المجال الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي السعودية.

المطلب الأول: المنطلقات الرئيسية لتطوير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس

أولاً : توجهات القيادات العليا الخليجية

تؤكد الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي على أن مهنة عضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي مهنة متعددة الأدوار وليست ثابتة أو جامدة على الإطلاق. وإنما تتطلب تغييراً مستمراً ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الشمولية في البرامج التي تقدم للارتقاء بمهارات عضو هيئة التدريس.

وقد أدركت القيادات العليا بدول مجلس التعاون الخليجي في توجهاتها نحو التعليم بصفة إجمالية، المستخلصة من وثيقة الآراء لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بشأن مسيرة العمل المشترك للمجلس. أهمية بناء استراتيجيات التطوير التي يمكن أن تنتقل بجودة أداء المؤسسات التعليميَّة. والتأكيد على عدد من التوجهات التي تصب مجملها في تطوير التعليم العام والعالي.

وأكدت على عدد من المجالات العامة للتطوير تتمثل في :

١- تطوير المناهج والعملية التعليمية.
٢- تطوير المعلم.
٣- تحقيق المواءمة.
٤- تنظيم التعليم وإداراته.
٥- تكامل الموارد والخبرات .
٦- تحسين النوعية وضبط الجودة

والمتمعن في هذه الأسس يجد أن جوهر الانطلاق بها في المؤسسة التعليمية هو العنصر

البشري.ويقع عبء الانطلاق بالتحديد على عضو هيئة التدريس أياً كان موقعة الأكاديمي. وخصوصاً في مؤسسات التعليم العالي.

ولعل تلك التوجهات تعطي نوعاً من الحفز والدفع لمؤسسات التعليم العالي. ومحاولة استثمارها لإعادة النظر والتفكير في بعض البرامج والتخصصات القائمة،والبنى التنظيمية، ودراستها وتقويمها وتطويرها بما يلائم ظروف الواقع وتحديات المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك التوجهات ركزت في إطار مؤسسات التعليم العالي على :

- مشروع المنظور الشمولي التكاملي لتطوير عملية التعليم، ويركز في هذا المشروع فيما يخص التعليم العالي على مشروع مركز تطوير التعليم العالي.
- مشروع الجودة النوعية لتطوير الأداء الإداري والتنظيمي لمؤسسات التعليم ويركز هذا المشروع فيما يخص التعليم العالي على الهندسة الإدارية وتطبيقاتها على الجامعة.
- مشروع الارتقاء بالنواتج التعليمية، ويركز هذا المشروع في إطار التعليم العالي على برنامج المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والمتطلبات المجتمعية.
- مشروع الجامعة الإلكترونية، ويؤكد هذا المشروع على الجامعة الافتراضية كرافد لمؤسسات التعليم العالي بدول الخليج (الأمانة لمجلس التعاون الخليجي ، ٢٠٠٤م).

ثانياً : توجهات الكتابات الأكاديمية والعالمية

تنطلق الرؤى الجديدة في التعليم العالي من التأكيد على تنويع البرامج والأنشطة وفقاً لتعدد الأدوار التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في مؤسسة التعليم العالي ، ومهارات تقنية المعلومات ، والمهارات المرتبطة بالمجالات الحديثة في القضايا التربوية كهندسة النظم الجامعية، وإدارة الجودة ، والمهارات القيادية والتنظيميَّة وتصميم المناهج والبرامج الأكاديمية ، ومهارات القياس والتقويم.

ويؤكد التقرير النهائي للمؤتمر العالمي للتعليم العالي (١٩٩٨م : ٢٦ – ٢٩) على ضرورة صون مهام وقيم التعليم العالي الأساسية، وتعزيزها وتوسيع نطاقها. ولاسيما مهمة الإسهام في التنمية والتطوير المستديمين وذلك من أجل :

١- إعداد خريجين ذوي مهارات عالية.

٢- إتاحة مجال مفتوح للتعلم على مستوى عال وللتعلم مدى الحياة .

٣- تطوير واستحداث ونشر المعارف.
٤- المساعدة على فهم الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية وتفسيرها وصونها وتعزيزها وتطويرها ونشرها.
٥- الإسهام في تطوير وتحسين التعليم بكافة مستوياته ولاسيما تطوير قدرات المعلمين.
٦- إجراء البحوث ونشر نتائجها وتعزيز دور البحوث في كافة فروع المعرفة.
٧- تعزيز التعاون مع عالم العمل وتحليل احتياجات المجتمع واستباقها .
٨- توزيع نماذج التعليم العالي (مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة).

وفي ضوء تلك التوجهات العالمية تؤكد الرؤى على ضرورة اعتماد سياسة حازمة لتنمية قدرات العاملين الأكاديميين بمؤسسات التعليم العالي. واتخاذ تدابير ملائمة لتمكينهم من إجراء البحوث، واستيفاء وتحسين مهاراتهم التربوية. من خلال برامج مناسبة لتطوير قدرات العاملين ، وحفزهم على التجديد الدائم في المناهج الدراسية، وفي أساليب التعلم والتعليم، وإقرار أوضاع مهنية ومالية مناسبة لهم، وتنمية قدرات واستراتيجيات ملائمة في مجال التخطيط وتحليل السياسات .

ولذلك يخلص آل زاهر (١٤٢٥ه : ٢٥٤) في عرضه للتجارب العالمية التي تؤكد على تطوير الأداء المهني والأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي على عدد من التوجهات نجملها في الآتي :

١- البدايات المتقدمة منذ أوائل القرن المنصرم بإعداد البرامج والمجالات المسهمة في تطوير الأداء لأعضاء هيئة التدريس. في مؤسسات التعليم العالي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ومعظم مؤسسات التعليم العالي في الدول الأوربية الأخرى.
٢- كانت البدايات في التركيز على مجالات التأهيل التربوي، والجوانب التدريسية .
٣- ظهور عدد من التوجهات المتباينة في أوروبا وأمريكا. إذ كانت النظرة الأوربية شبه موحدة من خلال وجود شبكات إقليمية، ومراكز محلية على مستوى مؤسسات التعليم العالي. وانصب التركيز على تطوير المجالات التخصصية، وأساليب الإدارة.
٤- في فترة الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاتجاه العالمي ينظر لمجالات التطوير الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس من خلال أربعة مجالات رئيسة تتمثل في: (التطوير التدريسي ، التطوير الإداري ، التطوير المنهجي ، التطوير البحثي).

وتؤكد العديد من الرؤى والدراسات على ضرورة تنويع مجالات التطوير الأكاديمي لعضو هيئة التدريس. فهذا رايزو وزملائه(Rizo and Others , 1991) يذكر أنه يجب أن تفصل مجالات التطوير الأكاديمي لعضو هيئة التدريس وفقاً للاحتياجات المختلفة لعمله. وتؤكد سكيرت (Skerrit,1992) على أن مجالات التطوير الأكاديمي يجب أن تنطلق من التركيز على :

١- برامج التميز في التعليم العالي.
٢- التعليم الإلكتروني.
٣- التقويم المؤسساتي والذاتي.
٤- تطوير المناهج.
٥- التطوير التنظيمي.
٦- تطوير الاستشارات المهنية.

أما ويليام (William, 1991,: 16) فيرى أن تطوير قدرات عضو هيئة التدريس ينبغي أن ينطلق من الأسس والجوانب التالية:

١- التطوير المهني: من خلال اكتساب مهارات الأبحاث المتطورة، وتوسيع مجالات المعرفة.
٢- التطوير التدريسي: لأصول التدريس، وتحسين مهارات التدريس، وتعلم التغيرات الجديدة في التدريس، وتطوير الدورات التخصصية.
٣- التغيير التنظيمي: من خلال الاهتمام بتطوير هياكل المكافآت، والحوافز، وتطوير أنظمة وسياسات اللجان التطويرية وممارساتها .
٤- النظرة لتجديد وتطوير عضو هيئة التدريس كعالم: مما يتطلب الأخذ في الاعتبار توفير المنح التنافسية للأبحاث، وتهيئة إمكانيات السفر أو الدراسة، ومنح إجازات التفرغ أو إجراء الأبحاث.
٥- إتاحة إمكانية الاستفادة من مراكز التدريس المتوافرة وورش العمل التي تقدم لتطوير مهارات عضو هيئة التدريس.
٦- تهيئة إمكانية استفادة أعضاء هيئة التدريس الجدد من زملائهم الأساتذة ذوي الخبرة وخصوصاً المتميز منهم، سواء باستشارتهم التدريسية المباشرة، أو الاستفادة من تجربتهم في صياغة مقرراتهم.

ويؤكد السلمي (١٩٩٩م : ١٢٣-١٢٥) على الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس فيذكر الأسس التالية:

١- تنظيم دورات مستمرة لأعضاء هيئة التدريس لتزويدهم بالمعارف المتجددة. والتدريب على التقنيات التعليمية، وأساليب البحث العلمي المتطورة، واعتبار اجتياز تلك الدورات شرطاً مضافاً لشروط الترقية إلى الوظائف الأعلى.

٢- تنظيم برامج لربط أعضاء هيئة التدريس بقطاعات الإنتاج والخدمات ومجالات العمل التطبيقي المناسبة لتخصصاتهم. وذلك لاكتساب الخبرة العملية، وإجراء البحوث الميدانية، وتقديم الاستشارات العلمية لتلك الجهات، وتجميع المعلومات التي تفيد في تطوير المواد التعليمية التي يقدمها لطلابه.

٣- تنمية فرص البحث المشترك بين الأقسام والكليات كوسيلة لفتح آفاق المعرفة المتكاملة لأعضاء هيئات التدريس.

٤- تطوير أسلوب وقواعد تخصيص المقررات لأعضاء هيئات التدريس. بحيث تستند أساساً على التخصص العلمي. والمستوى المعرفي، والتمكن من تقنيات التعليم، وتجنب الأسلوب المتبع حالياً باعتبار الأقدمية الأساس في توزيع الدروس.

٥- تشجيع التدريس والتأليف المشترك. بحيث يشارك أكثر من عضو هيئة تدريس في إعداد المادة التعليمية، وتدريس الطلاب لمقرر واحد. الأمر الذي يسمح بتكامل خبراتهم وتنمية قدراتهم ومعارفهم.

٦- إعمال نظام متكامل لتقييم أعضاء هيئات التدريس يقيس كفاءتهم في التدريس، ويرصد إنجازاتهم البحثية، والتطوير في مستوياتهم العلمية والمعرفية بالقياس إلى المعايير العالمية المتعارف عليها في مؤسسات وجهات الاعتماد المعترف بها Accreditation.

٧- التدريب على استخدام الوسائط المتعددة.

٨- التأكيد على أهمية إجادة اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية. وتوفير إمكانيات تعليم اللغات المستندة إلى الحاسب الشخصي، والوسائط المتعددة. بحيث يتمكن الراغبون من الحصول على تلك الخدمة في أوقات تتناسب مع التزاماتهم التدريسية والبحثية.

أما ماكهارجيو (Mchargue, 1996 : 52)، فيرى أن أسس وقدرات التطوير يجب أن تنطلق من الآتي :

١- التطوير للعاملين الجدد بمؤسسات التعليم العالي.
٢- تنظيم ورش العمل، وفرص التطوير الأخرى لتحسين المهارات التدريسية.
٣- إيجاد المواد المساعدة في تدوين المنهج.
٤- الدعم لأنشطة التقدم. بما فيها توضيح السياسات المؤسسية والتوجيه في إعداد الحقائب التدريسية.
٥- إيجاد الموارد المرتبطة بأنشطة التقويم التشكيلي لأعضاء هيئة التدريس.
٦- تسهيل وتهيئة العلاقات مع المؤسسات التعليمية الأخرى.
٧- اقتراح الجهود لتحسين بيئة التدريس والتعلم، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتقنية.
٨- تجهيز قاعات الدراسة، والتطوير التنظيمي لتحسين أدوار القادة الأكاديميين في التطوير المهني.
٩- حضور وإرسال أعضاء هيئة التدريس إلى مؤتمرات التطوير، ومناقشة مسئوليات التدريب واحتياجاته، وموارده مع القادة الآخرين، ومع أعضاء هيئة التدريس والعاملين.

وفي ضوء العرض السابق يتضح بجلاء أهمية الأخذ في الاعتبار، عند الانطلاق في جهود وبرامج التطوير لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، هذه التوجهات السياسية، والعلمية ومحاولة استثمارها لإيجاد التغيير المطلوب والمأمول والذي يحقق التكامل في جودة أداء مؤسسات التعليم العالي.

ولذلك فإن الجودة الكلية لأنشطة مؤسسات التعليم العالي، تتطلب التعرف على التحولات التي نعتقد أنها ضرورية: وخصوصاً تلك التحولات المرتبطة بالأدوار المتعددة التي يقوم بها عضو هيئة التدريس .

من هذا المنطلق فإن المطلب الثاني من هذا البحث سيحاول مناقشة قدرات التحول المطلوبة في كل دور من هذه الأدوار.

المطلب الثاني: مجالات التحول الضرورية في قدرات أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي

تمهيد :

إن طبيعة العصر والتغير المستمر في القدرات والتحولات المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، تستدعي تحديد المجالات الرئيسة التي ترتبط بالأدوار التي يؤديها عضو هيئة التدريس بتلك المؤسسات.

وقد ذكرنا في المطلب الأول تلك الرؤى العلمية التي تؤكد على ضرورة النظرة للتطوير الأكاديمي، وعضو هيئة التدريس كوحدة واحدة تتطلب. توافر عدد من القدرات التي تمكنه من تأدية أدواره الأكاديمية.

وفي هذا المطلب يمكن تحديد القدرات المطلوب من مؤسسات التعليم العالي مراعاتها في العاملين الأكاديميين بتلك المؤسسات. لأنه لا سبيل في الانطلاق إلى تحقيق الجودة والتميز في برامجها والاستجابة للتحولات المطلوبة في أدورها. دون أن يكون هناك اهتماماً فعلياً بتمكين أعضاء هيئة التدريس بها أو القيادات الأكاديمية على عدد من القدرات التي تتطلب التحول في أدوارهم العلمية والمهنية لتحدث الاستجابة المأمولة التي تتماشى مع تطلعات القيادات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي عامة، وعلى مستوى المملكة العربية السعودية بصفة خاصة وتلك المجالات هي :

أولاً : قدرات التحول المطلوبة في وظيفة التدريس الجامعي .

ثانياً : قدرات التحول المطلوبة في وظيفة البحث العلمي .

ثالثاً : قدرات التحول المطلوبة في بناء وتطوير المناهج والبرامج الدراسية.

رابعاً: قدرات التحول المطلوبة في تقنية المعلومات الإلكترونية .

خامساً : قدرات التحول المطلوبة في الممارسات الإدارية الأكاديمية.

سادساً : قدرات التحول المطلوبة في تقويم أداء عضو هيئة التدريس .

سابعاً : قدرات التحول المطلوبة الذاتية والتخصصية.

ومما سبق يمكن مناقشة هذه المجالات والقدرات بالتفصيل وذلك على النحو التالي.

أولاً : قدرات التحول المطلوبة في وظيفة التدريس الأكاديمي

التدريس الأكاديمي هو العمود الفقري لتطوير المهارات والقدرات الأكاديمية. ولذلك يورد الناقة (١٩٩٩م:١٤٥ –١٤٨) ما أدلى به ثلاثة من خبراء وعمداء الكليات في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ يرون أن جودة أي كلية أو مؤسسة جامعية إنما تقاس بهيئة تدريسها. وأن نوع التعليم الذي تقدمه الكلية لطلابها يعتمد إلى حد كبير على قدرات وأصالة هيئة التدريس بها.

ولذلك فالتدريس في العصر الحالي أصبح ميداناً علمياً وفنياً وتقنياً متطوراً. فلم يعد يكفي الاعتماد على درجة الدكتوراه كأساس للتدريس الجامعي. ويستشهد الناقة برؤية فرتويل "Frettwel" الذي يؤكد على أنه إذا أعطي للمسؤولين عن تطوير التعليم الجامعي مجال واحد فقط كي يعطونه اهتمامهم ، فإنهم سيختارون تطوير قدرات الأستاذ التدريسية .

ولأهمية تلك الرؤية يؤكد عدد من الباحثين على أن إعادة هندسة عملية التدريس في مؤسسات التعليم العالي، يجب أن يبدأ قبل إعادة هندسة العمليات الإدارية. ويؤكد هذه النظرة كل من الثبيتي وحريري ، (١٤٢٤هـ:٧٥) إذ يشيران إلى مجموعة من التحولات الضرورية في إطار مؤسسات التعليم العالي ويمكن إجمال ما أشار إليه الباحثان في الآتي :

- التحول من المحاضر الواحد إلى استخدام فرق التدريس .
- التحول من ذهاب الطالب للجامعة إلى ذهاب الجامعة للطالب.
- التحول من أن الجامعة مكاناً وحيدًا للتدريس إلى أن الجامعة كشريك مع مؤسسات أخرى في التدريس.
- التحول من مركزية القرار فيما يتعلق بالتدريس إلى منح أعضاء هيئة التدريس الاستقلالية والقوة لتصميم البيئة التعليميَّة والبرامج
- التحول في التدريس من التقويم الدوري إلى التقويم الفوري. من خلال التفاعل المباشر بين الطالب وعضو هيئة التدريس بواسطة تقانة المعلومات.
- التحول من توظيف عضو هيئة التدريس لأداء مهام بسيطة إلى توظيف عضو هيئة التدريس لتأدية مهام متعددة ومعقدة .
- تحول الأستاذ من المراقب والمشرف إلى الموجه والقائد.

إنَّ هذه التحولات من وجهة نظرنا(آل زاهر١٤٢٥هـ:١٣٢) تتطلب مجموعة من القدرات المرتبطة بمهارات التدريس في مؤسسات التعليم العالي، وتلك المهارات والقدرات لدى

أعضاء هيئة التدريس يمكن إجمالها في الآتي :

١- التحول في تدريسه من التلقين إلى الحوار.
٢- التحول من تدريس مقرر إلى تدريس موضوعات أو مقررات متداخلة .
٣- التحول من تدريس العلم المستقل إلى تدريس العلوم المترابطة والمتنوعة.
٤- التحول من نظام الفصل الواحد إلى نظام المجموعات الطلابية.
٥- التحول من المقاعد المتتالية إلى نظام الدوائر المستديرة.
٦- التحول من التعلم من أجل الحصول على معلومات إلى التعلم من أجل المعرفة، وحل المشكلات ، واتخاذ القرار، واختيار البدائل.
٧- التحول من تدريس النظريات العلمية إلى تدريس المبادئ العلمية التي يشترك فيها أكثر من نظرية مثل (التفاعل ، التحول ، الاعتماد ، التكييف ، الحوار المتوقع ، الديناميكية).
٨- التحول من الدروس المغلقة إلى الدروس المفتوحة.
٩- التحول من قيم التعليم التنافسي إلى قيم التعليم التعاوني.
١٠- التحول من الاهتمام بإجراءات إعداد الدروس إلى التأكيد على تحقيق الأهداف.
١١- التحول من تأكيد الذات إلى فرق العمل.
١٢- التحول من تأكيد القيم الذاتية إلى تأكيد قيم المجموعة.
١٣- تكوين مجموعات تعلم وفرق تعلم عبر الإنترنت.
١٤- تكوين شبكات للتعلم بين الأساتذة والطلاب باستخدام التقنية.
١٥- تكوين شراكة في التعلم مع المؤسسات العملاقة.
١٦- القدرة على الإلمام بمهارات التعامل مع الطلاب والدارسين ذوي الخلفيات العلمية المتباينة.
١٧- معرفة استراتيجيات التدريس المتمركز حول نشاط المتعلم.

ثانياً : قدرات التحول المطلوبة في وظيفة البحث الجامعي

يعتبر البحث العلمي من الوظائف الهامة للجامعة، سواء كانت تلك البحوث نظرية أو تطبيقية على مستوى الدراسات العليا من جانب ، والبحوث التي تقدم من أعضاء هيئة التدريس من جانب آخر.

ويشكل البحث العلمي اليوم حجر الزاوية، ومفتاح التطوير المستدام للأمم ولعل ذلك يحتاج إلى تطوير التقنيات وتوفير الكفاءات المؤهلة بغية تسهيل عملية تحويلها وتكييفها وتطويرها ، وبالتالي ضمان نقلها نحو القطاعات المنتجة.

إن ذلك يتطلب من مؤسسات التعليم العالي إعطاء البحث العلمي المكانة التي يستحقها، وضمان النهوض به في جميع التخصصات لجعله أداة لتقدم المعرفة، كما يتطلب إيجاد مقاربات خاصة تدعم التخصصات المتعددة الجوانب، وتحث على الإبداع، وتقوية إعداد الأساتذة الباحثين المتخصصين، وإيجاد البرامج التي تدعم تطويرهم وتعدهم في مختلف التخصصات وخصوصاً التخصصات التقنية (المنظمة الإسلامية للتربية،١٤٢١هـ) .

لذلك ينبغي أن تكون الجامعة منتجه للمعرفة ومدركة لتسويق أفكارها وخدماتها واتجاهاتها. ولعل ذلك يتطلب تحولاً في التصور والثقافة، وعملية دمج للوحدات والأقسام والوظائف، من خلال عوامل عديدة منها : تكوين شبكة نظام حاسبات الجامعات والقطاع الصناعي لإجراء البحوث، وإعادة هندسة نظام الاتفاق والتمويل. الأمر الذي يدعو إلى التحول إلى ثقافة عصر الشراكة في عالم متغير.

ويؤكد الخشاب والعناد (١٤١٨هـ : ١٣٩) أنه ينبغي على الجامعة ممارسة بعض الأنشطة، إضافة إلى مهامها الرئيسة المتمثلة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع عن طريق:

١- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار.
٢- إجراء البحوث ذات العلاقة بحقل العمل تركز على معالجة المشكلات الإنتاجية التي تواجهها.
٣- تقديم مختلف الاستشارات التي تعالج مشكلات حقول الأعمال.
٤- توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر لخدمة القطاعات الإنتاجية .
٥- الاهتمام بالأبحاث ذات الصفة التطبيقية.

وبنظره عصرية يرى كل من عمر وزملاؤه (Omar *et al*,1997) أن وظيفة البحث العلمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى تحول جذري في أسلوب البحث عن المعلومات من خلال:

١- إيجاد برنامج بحث معلوماتي قادر على توقع التطورات في بيئة العمل، وإجراءات البحث

عن المعلومات.

٢- وضع تنظيم بحث معلوماتي متكيف ومرن يساير التغيرات السريعة وخصوصاً في نظم المعلومات.

٣- تصميم قاعدة معلومات ديناميكية تغني عن إتباع أساليب البحث التقليدية (المحاولة والخطأ).

٤- تحول المعلومات من معلومات ورقية إلى معلومات الكترونية .

٥- التحول من حفظ المعلومات في نصوص إلى حفظها في أقراص مرنه وأشرطة فيديو وشبكات.

٦- التحول من تنظيم المعلومات حسب المجالات إلى تنظيمها حسب الحقول .

ويشير كل من الثبيتي وحريري (١٤٢٤هـ : ٨٩) إلى تجربة جامعة بن " Penn" حول تحويل وإعادة هندسة العمليات الإدارية للبحث العلمي بها، إذ كانت تهدف عملية التحويل إلى خفض التكاليف، وتحسين الأداء، وإرضاء الزبائن. وقد شملت إعادة هندسة العمليات الإدارية المتعلقة بدراسة المشاريع البحثية. والعمليات الإدارية المتعلقة بتمويل ومتابعة وتقويم البحث العلمي. ويستنتج كل من (الثبيتي وحريري) أن إعادة هندسة البحث العلمي وعملياته الإدارية المساندة يمكن أن يشمل :

١- التحول وإعادة هندسة العمليات الإدارية لعمادات ومراكز البحث العلمي .

٢- التحول وإعادة هندسة العمليات الإدارية لمشاريع البحث العلمي.

٣- إعادة هندسة خطوات البحث العلمي.

٤- إعادة هندسة عمليات البحث عبر قواعد المعلومات .

٥- إعادة هندسة بحوث الدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه) .

٦- إعادة هندسة الترقية وتحكيم البحوث.

٧- إعادة هندسة مؤسسات البحث العلمي مثل الجامعات ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

ومما سبق يمكن القول أن إعادة هندسة عمليات البحث العلمي في الجامعات تتطلب توافر عدد من المهارات لدى عضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي. تمكنه من أداء هذه المهمات ومن تلك المهارات ما يلي :

١- امتلاك مهارات وطرق إدارة مشروعات الأبحاث العلمية.
٢- امتلاك قدرات سبل تحسين أداء فرق العمل البحثية.
٣- امتلاك قدرات ومهارات تصميم المشاريع والأبحاث وتطبيقها من خلال شبكة المعلومات.
٤- فنيات وقدرات تقديم الاستشارات في مجال الأبحاث العلمية.
٥- عمليات التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي .
٦- طرق ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع، واحتياجات مؤسسات المجتمع ومنها القطاع الخاص.
٧- طرق القيادة الفاعلة لفريق بحثي، وإعداد الموازنات التطويرية الدقيقة الخاصة بالبحث.

ثالثاً : قدرات التحول المطلوبة في بناء وتطوير المناهج والبرامج الدراسية

تتطلب أدوار مؤسسات التعليم العالي الجديدة أن تكون مولدة للمعرفة، ومركزاً للابتكارات، ومؤسسة خدمية تسهل عمليات التغيير والتطوير في المجتمع. مما يتطلب إعادة النظر في المساقات والمفاهيم المقدمة للبرامج الدراسية، والتخصصات للتمشي مع التوجه للمنهج الحديث.

وفي هذا الصدد يرى سرور (١٩٩٩م:١١٩٤) أن هناك رؤى جديدة لمحتوى مناهج التعليم العالي تتطلب من عضو هيئة التدريس التنبه لها ومجاراتها.

وتتمثل تلك الرؤى في تحديث مناهج التعليم العالي ومحتواها. بحيث تصبح مؤسسات متفاعلة ذات ارتباط وثيق بالظروف المحلية، ومتطلبات سوق العمل الإنتاجية، والخدمية، والاهتمامات المجتمعية للتنمية الشاملة المستديمة، كما تكون لها شراكة عالمية من حيث تقدم المعرفة والحضور المسهم في الحوزة العالمية للعلماء والأدباء والمثقفين وأصحاب الفكر الرفيع. ويطرح (سرور) عدة اقتراحات لتطوير محتوى مناهج التعليم العالي، وبالطبع يتطلب ذلك تطوير قدرات عضو هيئة التدريس وتلك الاقتراحات هي:

١- التخلي عن التخصصات ذات المحتوى الهامشي بسبب انتهاء عمرها الافتراضي في مسيرة التقدم العلمي المعاصر.
٢- التحول من المقررات أحادية المعلومة إلى المقررات البينية والمعارف التكاملية.
٣- تعزيز المقررات ذات المضامين المتعددة والتخصصات أو التي تكون أساساً للعديد من

التخصصات.

٤- مع الأخذ في الاعتبار بالدور الأكاديمي المعرفي والمهاري والعملي للمقررات، إلا أنها في نفس الوقت لابد أن تتضمن صراحة أو ضمناً أن تكون وسائطًا لتنمية مهارات أساسية عامة مثل مهارات بناء المعرفة، واكتشاف العلاقات، وحل المشكلات، والاتصال، والتعبير عن الذات، والكشف عن الأخطاء والمغالطات، واتخاذ القرار، واستشراف وتوليد المعلومات.

٥- إدخال برامج إدارة وسلوكيات الإنتاج والخدمات في كل التخصصات، بما يؤدي إلى أن يكتسب طالب مؤسسات التعليم العالي، أياً كان تخصصه مهارات تحليل وتصميم نظم المعلومات، وسيناريوهات التفاوض، وطرق الاستقصاء والتحليلات الإحصائية وتوظيفها في التعرف على التوجهات المستقبلية، وإدارة الموارد البشرية.

ويستشهد الخضير (١٤١٩هـ: ٣٧٧) برأي كوفمان (kofman) الذي يرى أن معالم منهج المستقبل، سيركز على تدريب الطلاب على فنون الحصول على المعلومات، وتعليمهم طرق التفكير المختلفة والتي منها التفكير العلمي الواضح.

وانطلاقاً من هذا المفهوم يرى (الخضير) أنه لا بد أن تكون مفردات المساقات مرتبطة بالحاسب ما أمكن. مما يتطلب توفير الحاسبات، ووسائل الاتصال الأخرى لطلاب الجامعات في المملكة. لأن الحاسب سيكون ذا تأثير بالغ على تحصيل الطلاب وتمكينهم من مجارات متطلبات المستقبل الذي يتميز بالانفجار المعرفي، وسرعة تبادل المعلومات وتضاعفها بشكل مدهش.

يضاف إلى ذلك أن الفواصل بين التخصصات والمواد ستختفي مستقبلاً، ولذلك فلابد من الإعداد لمناهج أكثر انفتاحاً، و أكثر شمولاً تستهوي الطالب للتعرف على العديد من مجالات المعرفة. على الرغم من أنه يحتفظ بنسبة تخصص مهني معين.

ويمكن القول أن التطور والرؤى الجديدة في التعليم العالي تتطلب تطوير قدرات عضو هيئة التدريس وامتلاكه للعديد من القدرات المتعلقة بتطوير البرامج والمناهج الجامعية، كما أنه لا يمكن إجراء التغيير أو التحول دون الأخذ في الاعتبار البرامج والمناهج المقدمة. فلعل الأمر قد يتطلب دمج عده مواد في مادة ودمج عدة موضوعات في موضوع ، ودمج عدة تخصصات في تخصص وذلك عن طريق :

١- بناء المناهج والبرامج على أساس مبدأ المعارف المتداخلة أو المتعددة Interdisciplinary
٢- بناء وتطوير المناهج على أساس القيمة المضافة للطالب وليست الروتينية.
٣- بناء البرامج لتنطلق من الرؤية والرسالة العامة للبرامج أو القسم أو الكلية.
٤- بناء وتطوير المناهج على أساس المهارات الأساسية التي ينبغي تدريب الطالب عليها مثل مهارة الاتصال وحل المشكلات .
٥- القدرة على ربط المحتوى بالمهارات المطلوبة من المنهج .
٦- بناء المنهج متعدد الحقول المعرفية

رابعاً : قدرات التحول المطلوبة في تقنية المعلومات

يسمى العصر الحالي بعصر المعلومات أو عصر تقنية الاتصال. وتعد الإنترنت أداة هامة في عملية التحول إلى عصر تقنية الاتصالات. ولذلك تذكر دروزة (١٤٢٠هـ: ٩٦-١٠٠) إن تطور المعلومات الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من الأسباب التي دعت إلى تطور دور الأستاذ وفرضت عليه مسئوليات جديدة. فانتشار الحاسوب في العملية التعليمية، وتنوع استخداماته في السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. أدى إلى ظهور شبكة الإنترنت (Internet) ، حيث يستطيع الطالب الاتصال بالجامعات المتصلة بهذه الشبكة ومكتباتها ومدرسيها وحتى طلبتها، ويتبادل معهم الآراء والأفكار ونتائج البحوث دون وجود معلم.

كما أن دور الأستاذ لم يعد كما كان قديماً محدداً للمادة الدراسية، شارحاً لمعلومات الكتاب الجامعي، منتقياً الوسائل التعليمية، متخذاً القرارات وواضعاً الاختبارات التقويمية وإنما أصبح دوره يتركز على :

١- تخطيط العملية التعليمية وتصميمها وإعدادها، علاوة على كونه مشرفاً ومرشداً وموجهاً ومقيماً لها. وهذا يتبعه بالطبع التعرف على (مهارات المصمم التعليمي) والذي تحددها (دروزه) في الآتي :

- تحليل التعليم : Instructional Analysis وهو المجال الذي يتعلق بتصنيف الأهداف التعليمية إلى مستويات مختلفة وفق التصنيفات التربوية المعروفة، وتحليل المادة التعليمية إلى المهام التعليمية الرئيسة والثانوية ، وتحليل خصائص الفرد المتعلم،

وتحديد مستوى استعداده وقدراته وذكائه ودافعيته، وتحليل البيئة التعليمية الخارجية، وتحديد الإمكانات المادية المتوفرة وغير المتوفرة، والمصادر والمراجع والوسائل اللازمة للعملية التعليمية.

- تنظيم (تصميم) التعليم : Instructional Design وهو المجال الذي يتعلق بتنظيم أهداف العملية التعليمية، ومحتوى المادة الدراسية، وطرائق تدريسها ونشاطاتها، وطرائق تقويمها بشكل يؤدي إلى أفضل النتائج التعليمية في أقصر وقت وجهد وتكلفة مادية. كما يتعلق هذا المجال بوضع الخطط التعليمية سواء كانت أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو سنوية.
- تطبيق التعليم : Instructional Implementation وهو المجال الذي يتعلق بوضع كافة الكوادر البشرية والأدوات والمصادر والوسائل التعليمية، واستراتيجيات التعليم المختلفة، بما فيها طرائق التدريس، والتعزيز ، وإثارة الدافعية، ومراعاة الفروق الفردية وغيرها، موضع التنفيذ والتطبيق.
- إدارة التعليم : Instructional Management وهو المجال الذي يتعلق بضبط العملية التعليمية، والتأكد من سيرها في الاتجاه الذي يحقق الأهداف التعليمية المنشودة.
- تقويم التعليم : Instructional Evaluation وهو المجال الذي يتعلق بالحكم على مدى تعلم الطالب، وتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة، وتقويم العملية التعليمية ككل، وهذا يتطلب تصميم الاختبارات والنشاطات التقويمية المختلفة سواء كانت يومية أو أسبوعية أو شهرية أو سنوية. وكذلك تحديد مواطن القوة والعمل على تعزيزها، وتحديد مواطن الضعف والعمل على معالجتها.

٢- دراسة وتحليل الشروط الخارجية المتعلقة بالبيئة التعليمية. بما فيها تحليل حاجات المجتمع والمؤسسة التعليمية التي تجري فيها عملية التعلم.

ويحدد سفال والينجتون (Sval & Elengton) ثلاثة اتجاهات أساسية مهمة في التقنيات التربوية الحديثة:

الأول : هو التحول التدريجي نحو أسلوب في التعليم يركز كثيراً على الطالب. وهو ذلك التحول الذي يثبت نفسه بالزيادة المطردة في استخدام التعلم الفردي بصوره المتعددة

الثاني : هو الفهم المتزايد الكبير الذي يركز على غرس المهارات غير المعرفية بأنواعها

المختلفة.

الثالث: يتمثل في الزيادة الهائلة في استخدام تقنية المعلومات الجديدة في كل مجالات التربية والتدريب (العقيلي، ١٤١٨هـ : ٢٠٢) .

وقد شهد هذا الجانب تطبيقات عالمية واسعة كما أشار (Apps,1988) إذ أن الحاسب أصبح الآن الوسيلة الأساسية في كثير من الكليات والجامعات، وخاصة في البرامج التي تطرح في الحرم الجامعي. إذ يستطيع المتعلمون تلقي دروسهم وهم في بيوتهم أو في أماكن عملهم إذا توفر لهم جهاز حاسب آلي شخصي.

ومن الجامعات التي تقدم برامج متعددة جامعة (نوفا) التي تقدم خمسة برامج عن طريق الحاسب الآلي وهي (برنامج الدكتوراه في الآداب، والمعلومات، والتدريب والتعلم، وبرنامج الدكتوراه في التربية في استخدام الحاسب، وبرنامج الدكتوراه في علم الحاسب، وبرنامج الماجستير في التعلم بواسطة الحاسب الآلي.

وهناك جامعات تستخدم هذه الطرق بشكل واسع وهي (الجامعة الإلكترونية في سان فرانسيسكو) وكذلك جامعة (ولاية كاليفورنيا) من خلال البث بواسطة الأقمار الصناعية وتغطي برامجها حوالي (٦٠٠) آلف مواطن.

ومن التجارب وفقاً لما أورده العولقي (١٤١٩هـ :١٨٧) ، تجربة جامعة غوتنبرغ في (السويد). حيث أنها الجامعة الأولى بين جامعات أوروبا التي تفتح أبوابها لاستقبال طلاب من مختلف دول العالم للدراسة فيها دون أن يكونوا مضطرين للانتقال إليها والإقامة في السويد. وسيكون في إمكان الطلاب الراغبين في الدراسة الحصول على المقررات، والمواد الدراسية عبر أجهزة الحاسب الآلي، وشبكة الإنترنت وهم في بيوتهم. وقد أكملت الجامعة استعدادتها التقنية لهذا التطور بالتعاون مع خمس منظمات وشركات وطنية وأجنبية. إذ أن الدراسة تتم عبر الارتباط بشبكة خاصة للمعلومات على الحاسبات الشخصية وشبكة الإنترنت، حيث ستزود هيئة التدريس في الجامعة الطلاب المسجلين يومياً بالأبحاث والدروس وتتلقى الأسئلة والواجبات لهم، وتجري الاختبارات في نهاية كل دورة.

كما يورد (العولقي : ١٨٨) وجهة نظر رئيسة مكتب اليونسكو في المغرب، في أن التقنية التفاعلية تساعد على تطوير القدرات التدريسية واستخدامها على نطاق واسع وتقدم حلولاً فعَّالة لمعالجة اختناق وسائل التعليم التقليدية. التي أصبحت عاجزة عن الاستجابة للطلب الكبير

على التعليم في العالم.

وهناك جامعة أوبسالا (Uppsala) التي توفر نوعاً من التعليم للطلاب الاسكندنافيين المتواجدين خارج البلاد. حيث يتمكن هؤلاء الطلاب من الحصول على ثلثي الدرجة الجامعية الأولى عن طريق برنامج التعلم عن بعد. الذي توفره الجامعة والباقي (أي الثلث) يمكن تحصيله عن طريق متابعة برنامج آخر بالمراسلة يوفره معهد (Hermods) وهذا يبرز الحاجة إلى أنماط غير تقليدية في التعليم العالي.

وفي الولايات المتحدة الأميركية تم تطوير نموذج فريد من نوعه وهو برنامج التعليم المتنقل. "Classroom on Wheels " وهو يتمثل في توفير برامج أكاديمية في الباصات، وعربات القطار للموظفين الإداريين الكبار في ولاية نيويورك. ويوفر هذا التجديد في نماذج التعلم عن بعد فرصاً أكبر لمتابعة الدراسة على مستوى التعليم الجامعي. ومن أهم ميزاته أنه لا يلزم الطالب بمساقات وأوقات دراسية محددة (الخلف ، ١٤١٥هـ:٣٤٣).

هذا التطوير السريع يتطلب كما يذكر عزيز (١٩٩٩م:٩٢) التحرك على ثلاث جهات هي :

١- التقنية: ويُقصد بها توفير أجهزة الحاسب ومستلزماتها .

٢- المحتوى : عن طريق توفير محتوى مؤسس على تقنية المعلومات يساند المناهج الحالية.

٣- التدريب: ويُقصد به تدريب الأساتذة على الاستخدام الأمثل للموارد، مع الأخذ في الاعتبار تغير أدوار الأستاذ من ملقن إلى :

أ – معلم Instructor يقوم بتعليم الطلاب المعارف والمعلومات والمفاهيم المتصلة بالشبكة.

ب- مدرب : Coach أي يدرب طلابه على استخدام جهاز الحاسب والاتصال بالشبكة، وتهيئة بيئة تعليمية جيدة لهم. وهذا يتطلب أن يكون الأستاذ متدرباً على طرق التدريس المعملي والتدريس بطرق الاكتشاف المختلفة، والدراية بسمات المتعلم الفردي وغيرها من طرق واستراتيجيات التدريس الحديثة.

ج- ناقد : Critc أي يكون قادراً على اختيار البرامج (Software) المناسبة لطلابه والتي تساعدهم وتمكنهم من المادة الدراسية. وتعزيز التعلم للطلاب، والقدرة على اتخاذ القرار والاتصال بالآخرين بهدف تسهيل عملية التعلم.

ويشير التل وزملاؤه (١٤١٧هـ : ٦٩٦-٦٩٧) إلى ضرورة توافر الكفايات التدريسية والإدارية التالية :

١- اكتساب المهارة في التعامل مع الحاسب. مثل استخدام البرمجيات، كمعالج النصوص لكتابة التقارير المختلفة المتعلقة بالعمل الأكاديمي، وكذلك الجداول الإلكترونية في الأعمال الإدارية.

٢- استخدام البرمجيات المتخصصة،كأداة مساندة للبحث العلمي والتدريس. مثل برمجيات التعلم بواسطة الحاسب، وبرمجيات الرسم والتصميم بالحاسب.

٣- استخدام برمجيات المحاكاة في المجالات المختلفة. سواء أكان للعلوم الإنسانية مثل برمجيات محاكاة المفاوضات، وبرمجيات حل المسائل، وتنشيط التفكير. وبرمجيات المحاكاة للمواد الهندسية والعلوم التطبيقية والطبية وصولاً لما يسمى " Virual Realiy " أي الواقع العملي أو الحقيقة الفعلية.

٤- التمكن من مهارات برمجيات التحليل الإحصائية. والتي عادة تستخدم في البحوث لتحليل الاستبانات ونتائجها.

٥- قواعد البيانات المتخصصة التي تشكل بنوكاً للمعلومات المتخصصة. كالموسوعة الطبية أو القانونية التي تمكن من إجراء الاستفسارات المختلفة.

٦- استخدام لغات البرمجة لتطوير البرامج المتخصصة في حل المسائل الرياضية أو لمحاكاة التجارب.

٧- استخدام برمجيات قواعد البيانات في بناء قواعد بيانات مخصصة لمجالات تطبيقية محددة فأستاذ التاريخ يمكنه بناء قاعدة بيانات لأحداث تاريخية وترتيبها واستخراجها وفق قواعد ومعايير محددة، وأستاذ الطب يمكنه بناء قواعد بيانات تشمل أعراض الأمراض وطرق تشخصيها واستخدامها فيما بعد وفق معايير محددة وهكذا في مختلف الحقول المعرفية.

ويؤكد يوسف (١٤١٩هـ:٢٣٥) على أشكال عديدة لبرمجيات الحاسب التعليمية ومنها:

١- برمجيات التعلم الخاص المتفاعل: وتقدم هذه البرامج المواد التعليمية بشكل فقرات أو صفحات على شاشة العرض، متبوعة بأسئلة وتغذية راجعة ولا يتم التعلم وفقاً لهذه

البرامج، إلا من خلال تفاعل المتعلم والحاسوب.

٢- برمجيات التدريب لإكساب المهارة: وتقدم هذه البرامج نمطاً مميزاً من التفاعل بين الطالب والحاسوب بشكل سريع، ثم يعطيه الحاسب تعزيزاً لمدى صحة أو خطأ استجابته، فإذا أخطأ المتعلم يعطيه الحاسب فرصة أخرى لتصحيح إجابته، أو يحيله مباشرة إلى معلومة معينة يجب مراجعتها قبل استمرار التدريب.

٣- برمجيات المحاكاة: وهذا النوع من البرمجيات يُقدم تجسيداً ممثلاً لظواهر يصعب أو يستحيل تنفيذها مباشرة في حجرة الدراسة.

٤- برمجيات حل المشكلة: وهي برامج تتيح للمتعلم التدرب على حل المشكلات والمسائل المرتبطة بموضوعات تعليمية محددة، وفقاً لاستراتيجيات حل معينة.

٥- برمجيات الحوار : وهي تتيح للمتعلم التعلم من خلال حوار بين المتعلم والحاسوب، كأن يسأل الحاسوب المتعلم سؤالاً فيرد المتعلم على السؤال فتقود الإجابات إلى مزيد من التساؤلات.

٦- برمجيات الاستقصاء : وتوفر للمتعلم معلومات على شكل قاعدة بيانات برجع إليها عند الحاجة كقاموس الكلمات والمعاني أو قاموس التعريف بالمصطلحات .

ويمكن أن نخلص مما عرضناه في قدرات التحول المطلوبة في عضو هيئة التدريس في مجال تقنية المعلومات إلى عدد من المجالات الهامة منها :

١- التعرف على أسس ومبادئ التقنية الحديثة ومجالاتها وأساليبها المختلفة .

٢- أساليب استخدام تقنيات الحاسب في تدريس المقررات الجامعية المختلفة.

٣- أساليب الاستفادة من شبكة الإنترنت وتطبيقاتها العملية في التدريس الجامعي.

٤- الاستفادة من التعليم عن بعد والتوسع في تطبيقه في التعليم الجامعي.

٥- استخدام تقنيات الحاسب في القياس التربوي وبناء الاختبارات.

٦- الإلمام بجميع أسس الاتصال وتطبيقاته في عملية التعليم والتعلم.

خامساً : قدرات التحول المطلوبة في الممارسات الإدارية الأكاديمية

إن التطوير في المجال التنظيمي والإداري مطلب ضروري وخصوصاً أن القيادات الأكاديمية هم من مجتمع أعضاء هيئة التدريس. وبالتالي هم مشاركين في الإدارة الجامعية

باختلاف مستوياتها. مما يتطلب التحول في القدرات القيادية والإدارية لأعضاء هيئة التدريس ، وخصوصاً مع ظروف تسارع وتوافر المعلومات والتقنيات الحديثة. ولا بد لمن يريد جودة أدائه أن يواكب هذه التقنيات ويستفيد من معطياتها.

ولذلك فإنه يجب تطوير وتحويل القدرات القيادية للقيادات الأكاديمية بما يمكنهم من أحداث التغير المستهدف بنجاح. وتطوير الخبرات الذاتية في مجال الإدارة الجامعية بمؤسسات التعليم العالي.

فالإدارة الجامعية الفعالة كما يذكر جلال (١٩٩٣م :١٩٩)، تستطيع تحقيق أهداف المؤسسة، وتضع الضوابط لضمان تنفيذ العمليات المختلفة بأحسن صورة ممكنة، وتراقب التنفيذ، وتحدد الموارد المالية، ومصادر التمويل، وبنود الإنفاق ولكي تتحقق تلك الجودة يطرح التساؤلات التالية:

- هل تم تحديد مسئوليات الإدارة وواجباتها؟
- هل يخضع النظام الإداري للتطوير؟
- ما هو دور الإدارة في تحسين جودة مدخلات العملية التعليمية؟
- ما هو دور الإدارة في مراقبة وتقويم العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسات الجامعية وبخاصة في التدريس والبحث وتوفير متطلباتها؟
- هل يوجد لدى الإدارة نظام لجمع المعلومات كمياً وكيفياً بحيث تصدر قراراتها في ضوئها ؟ وهل تتوافر هذه المعلومات للمستويات الإدارية المختلفة والى أي مدى؟
- هل يوجد لدى الإدارة نظام للتغذية الراجعة؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تحتاج إلى توافر المهارات الأكاديمية الإدارية مما يتطلب التدريب والتطوير لهذه المهارات.

وقد أكد زهران (١٤١٥هـ : ١٥٠) على أن الدراسات والبحوث أثبتت أن الأفراد الذين يتلقون تدريباً على القيادة يكون أداؤهم أفضل من الذين لا يتلقون مثل ذلك التدريب. من حيث استخدام الأساليب التشاركية، وارتفاع مستوى الروح المعنوية للأعضاء، وزيادة الحماس للعمل والاشتراك فيه.

ويؤكد مؤتمر الإدارة الجامعية في الوطن العربي (١٩٩٩م : ٤٨٢) على أن مراكز التطوير الجامعي والمهني ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تدريب المرشحين لقيادة العمل الجامعي

والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ويؤخذ في الاعتبار القيام بدورات في :

١- قيام الإدارة الجامعية بدور فعال في تطوير وظائف الجامعة.
٢- دعم التوجه نحو لامركزية الإدارة الجامعية .
٣- إقامة حلقات وورش عمل تعليمية لرؤساء الأقسام لا سيما الجدد منهم لاطلاعهم على اللوائح والقوانين المنظمة للعمل

أما عليوه (١٩٩٦م: ١٧٠-١٧٧) فيؤكد على الاهتمام في برامج التطوير المهني الإداري بالوظائف الإدارية الجديدة التي تشمل:

١- كيفية إدارة الوقت : عن طريق التعامل برشد ، وتدبير أهم الموارد المتاحة وعنصر الوقت وأهمية استغلاله في تحسين الجودة في العمل ورفع ساعات العمل الفعلي.
٢- التحول في التخطيط إلى التنبؤ الاجتماعي الشامل بجوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية من خلال (التخطيط الاستراتيجي، الهندسة الاجتماعية، التخطيط المستقبلي، والتعرف على أساليبها وإدارة التغيير.
٣- تعظيم الجدوى الأخلاقية للسياسة الاقتصادية والتعليمية والأخذ في الاعتبار مؤشرات التقييم البيئي، والتأثير المجتمعي، والجدارة الثقافية.
٤- كيفية تحقيق الرضا الوظيفي من خلال تنمية السلوك الإيجابي في القيام بالعمل على أكمل وجه، والاعتزاز بالعمل، واحترام حقوق الآخرين، والاهتمام بالآخرين ، وزيادة المعرفة والخبرة والممارسة.
٥- النظرة للإدارة الجامعية من خلال عدة جوانب هي :
   - أنها إدارة موقفيه.
   - أنها إدارة تفاعلية (التفاعل الإيجابي بين أعضاء الجماعة على أساس تبادل الخبرة والمعرفة بغرض الوصول إلى الهدف الجماعي).
   - كيفية التنسيق والاتصال.

ويضيف مصطفى (١٩٩٩م : ٤٠٦) التعرف على نمط حديث من أنماط القيادة وهو (القيادة التحويلية) من حيث تطبيقاتها وخصائصها إذ أنها تراعي عوامل جذب هامة شخصية وقدرته على إلهام الآخرين، وتأمُل فحص ثقافة المنظمة، ودفع الأفراد إلى أن ينظروا لأبعد من مجرد اهتماماتهم الشخصية لصالح مجموعة العمل والمنظمة. والاقتناع بإشباع حاجاتهم بقدر

بسيط والإنجاز الأكبر.

كما يرى الكبيسي (١٩٩٧م: ١٣٩-١٤٠) وشيحة والمسند (١٤١٥هـ : ٤١) ضرورة تطوير قدرات عضو هيئة التدريس في :

١- العناية بالتنمية المهنية والإدارية لرؤساء الأقسام لزيادة مهاراتهم القيادية وقدراتهم الإدارية تحقيقاً لأهداف الجامعة.

٢- إجراء دراسات وبرامج لفهم ديناميكيات العمل والحياة في الأقسام الأكاديمية. مثل (أنماط الثقافة الفرعية، طبيعة القيادة والسلطة في الأقسام المختلفة، المقارنة بين السلوك الإداري لرؤساء الأقسام والمديرين في القطاعات الأخرى.

٣- العمل على توفير إطار تنظيمي أكاديمي داخل الجامعة يجمع القيادات الأكاديمية مرة أو مرتين من خلال ما يسمى بمؤتمر رؤساء الأقسام.

٤- فاعلية الأقسام العلمية في تشكيل السياسة الأكاديمية للجامعة.

٥- إثارة الوعي بدور الأقسام العلمية في النشاط الأكاديمي والمنفذ لها في ذات الوقت.

ويمكن تحديد مجالات التحول الهامة في قدرات عضو هيئة التدريس الجامعي في :

١- تنمية المهارات الإدارية والقيادية لدى الأكاديميين.

٢- استراتيجيات التنظيم العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

٣- تخطيط التطوير وإدارته في مؤسسات التعليم العالي.

٤- إتقان المهارات العملية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.

٥- التطبيقات العملية لإدارة الاجتماعات والمجالس واللجان العلمية وتطبيقاتها.

٦- تنمية المهارات الاستشارية التنظيمية.

٧- الأساليب العلمية لإعداد وإدارة الميزانية للمؤسسات الأكاديمية.

سادساً : قدرات التحول المطلوبة في تقويم أداء عضو هيئة التدريس

يشير البابطين (١٤١٨هـ:٦٥٢) أن أهمية التقويم في مجال التعليم العالي تتجلى في :

١- التعرف على مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع

٢- التعرف على مدى تحقيق برامج التعليم العالي وأهدافها.

٣- اختيار أفضل الكفاءات البشرية للعمل في مؤسسات التعليم العالي.

من هذا المنطلق فأن التعرف على استراتيجيات التقويم الصحيحة تعتبر من القضايا الجوهرية التي ينبغي أن يمتلك عضو هيئة التدريس قدراتها المتعددة ، ولذلك يذكر رجب (١٤١٦هـ : ٢٠-٢١) أنه ينبغي أن تنمى قدرات عضو هيئة التدريس في :

١- تقنيات القياس التربوي.

٢- بناء فلسفة تقويمية جديدة تؤكد على ثقافة الإتقان .

٣- التخطيط لتقويم فعالية التعليم عن طريق تقويم الأساتذة لتحسين أدائهم المهني في ضوء معايير صادقة وموضوعية.

٤- التدريب على وضع خطط التقويم وكيفية تغييرها.

٥- التعرف على التقويم العلاجي.

أما مصطفى حليمة (١٤١٨هـ: ١٠٠-١٠٢) فيورد معايير دقيقة لتقويم جودة التعليم لدى أساتذة الجامعات ، وتلك المعايير وفقاً لرأي براون وريس (Brouan &Ries) وهو ما يعتقداه الكاتبان جوانب ضرورية ومواضيع نقاش لتطوير أعضاء هيئة التدريس، وفي جانب مهارات التقويم يُركزا على :

١- إتقان مهارات تقويم عمل المجموعات: وذلك بهدف مساعدة الطلاب على معرفة ما يحتاجونه لسير عمل المجموعة ، وفهم معايير الأداء الخاصة بتقويم عمل المجموعة، ومواجهة مسئولياتهم فيما يتعلق بأية مشكلات ناتجة عن عمل أحد الأعضاء غير النشطين، والتمييز بين تقويم نتاج المجموعة وبين تقويم المساهمات الفردية، وتحديد الكفاءات والمهارات الخاصة التي تساعد على نجاح عمل المجموعة.

٢- إتقان مهارات تقويم عمل المجموعات الكبيرة : وذلك من خلال توضيح طبيعة معايير التقويم التي ستستخدم في التقويم الرسمي. بحيث يتمكن الطلاب من الاستعداد للتقويم، وتوضيح الهدف من كل تقويم، وإصدار معايير التقويم التي ستستخدم بحيث يتمكن الطلاب من تقويم أنفسهم في الوقت نفسه .. الخ.

ويحدد آل زاهر (١٤٢٥هـ:٣١١) مجالات التقويم التي يرى أن تطور قدرات عضو هيئة التدريس فيها فيذكر المجالات التالية :

١- معرفة الطرق العلمية لتقويم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي .

٢- الإلمام بتقويم أساليب العمل الفريقي.
٣- الإلمام بالأساليب الحديثة لتقويم البرامج الأكاديمية.
٤- معرفة المعايير والمجالات الأساسية للتقويم الذاتي الشامل .
٥- وضع خطط التقويم وكيفية تنفيذها.
٦- أسس القياس وبناء الاختبارات .
٧- الاعتماد الأكاديمي والجودة في التعليم العالي.

من هذا المنطلق فإنه ينبغي أن تطور نظم تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب والاتجاهات المعاصرة في مجال التعليم العالي، والأخذ في الاعتبار تصميم أدوات تقويم أعضاء هيئة التدريس وضبطها وتحديد سبل الإفادة من نتائجها

سابعاً : قدرات التحول المطلوبة الذاتية والتخصصية

إن عضو هيئة التدريس بحاجة مستمرة إلى تطوير قدراته التخصصية والذاتية التي يمكن أن تساعد إلى التعامل مع مجتمع المعرفة وإدارة المعرفة، وكذلك الاطلاع على التطور السريع الذي يمر به حقله العلمي، ومتابعة التطورات السريعة في حقله العلمي.

وهناك العديد من التحولات التي أشار إليها الخضير (١٤٢٥هـ) والتي نتوقع أنها ترتبط بذات عضو هيئة التدريس وقد تم تكييف تلك التحولات وأمكن إجمالها في الآتي :

١- إخلاص النية والقصد الصادق : إذ أن النية الصحيحة مطلوبة في جميع الأعمال ومن ذلك عمليات التعلم والتعليم التي تتطلب نية ورغبة صادقة من عضو هيئة التدريس حتى يكون لديه القدرة على العطاء والإبداع والابتكار في مجال تخصصه .
٢- التعليم رسالة وليس مجرد وظيفة: فعضو هيئة التدريس وخصوصاً في عصر العولمة يتطلب منه أن يعي دوره تماماً ويتحرك بدافع داخلي معتبراً مهمته رسالة عظيمة يؤديها برغبة ورقابة ذاتية.
٣- تحمل هم وآلام الوطن والأمة: فأستاذ مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن يلم ويهتم بشؤون أمته وكل ما من شأنه رفعتها وخصوصاً في الإبداع في مجال تخصصه، وبالتالي التفاعل مع هموم وقضايا وطنه وأمته ولا يقتصر دوره في إطار التنظيم الداخلي لمؤسسته.
٤- العناية بالتخصص: فالتطورات السريعة وخصوصاً في مجال التقنيات يلقي على عضو

هيئة التدريس عبء الاهتمام بتخصصه ومتابعة ما يُستجد من معلومات. وأن يكون مرجعاً متطوراً لطلابه، والعناية بالتخصص لا يعني إهمال عضو هيئة التدريس التعرف على التخصصات الأخرى وخصوصاً التخصصات ذات العلاقة بتخصصه .

٥- أن يكون معلم ومتعلم في أن واحد: فأستاذ مؤسسات التعليم العالي في عصر العولمة لا يمكنه الاستكانة والركود عن طلب العلم لأن منهجنا الإسلامي يشجع التعلم المستمر ويحث على الاستزادة من العلم فالتعليم لا يعرف نهاية في الزمان وطلب العلم شئ مستمر في حياة الأفراد امتثالاً لقوله تعالى(وقل رب زدني علماً) طه:١١٤) .

٦- الوفاء بالوعود:إذ أن الوفاء بالوعود أمام الطلاب أمر مطلوب في كل وقت ويزداد إلحاحاً في هذا العصر.فالطلاب يرغبون المعلومات المتجددة فعندما يعدهم الأستاذ بمناقشة قضية وإحضارها أو إحضار معلومات، فهذا يتطلب منه الوفاء بهذا العهد لقوله تعالى (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً (الإسراء : ٣٤)

٧- الحوار والتقدير البناء: إذ لا بد من الحرص على وجود بناء يزيد من محصلة الطلاب العلمية، وينمي قدراتهم الشخصية على الإسهام والمشاركة وإبداء الرأي، ومحاولة تنمية تفكيرهم العلمي الذي ينطلق من الثوابت الإسلامية.

٨- تنمية وتطوير شخصية الطلاب: عن طريق غرس الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب ، ودعم القيم الملائمة للتكيف مع معطيات الحياة بخصائصها المستقبلية، وإعمال الفكر واصطناع الوسائل الكفيلة بالاهتمام بتربية الشباب باعتبارهم عماد المستقبل وعدته.

وفي ضوء ما سبق عرضه من التحولات التي تلقي بظلالها على مؤسسات التعليم العالي. يظهر لنا بجلاء أن هناك حاجة للتخطيط التطويري الشامل. ولعل من الجوانب الهامة التي يمكن أن تكون دافعة لقبول التطوير انتهاج الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتطوير واقع المؤسسة الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بها.

كما أن من الأمور التي نتوقع أنها مناسبة لدفع التطوير الأكاديمي، في ضرورة تكاتف الجهود القيادية والمؤسساتية والتنظيميَّة والذاتية. وبالتالي فإن انتهاج استراتيجيات وطرق متنوعة مطلب هام نتوقع أنه سيسهم بفعالية في التطوير الأكاديمي.

من هذا المنطلق جاء المطلب الثالث ليقترح بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد على تحقيق الجودة الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الجودة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس

في الواقع تتعدد الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس. إلا أن هذا البحث سيركز على تلك الاستراتيجيات الرئيسة الداعمة والدافعة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي ويمكن اقتراح الاستراتيجيات التالية :

أولاً : إعادة النظر في توجهات الإدارة العليا بمؤسسات التعليم العالي

يتطلب من الإدارة العليا لمؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في رؤيتها وتوجهاتها مع ما تتطلبه المرحلة الانتقالية التي تضفي بظلالها على عملية التعليم. مما يتطلب إعادة تحديد الأهداف طويلة المدى في ضوء كل العوامل البيئية الداخلية (إمكانات المؤسسة) والخارجية (الظروف البيئية المحيطة). والعمل على تطبيق هذه الاستراتيجيات التي توجه مسيرة مؤسسة التعليم العالي إلى ما هو مطلوب من الأهداف التي تخدم عملية التنمية في المجتمع.

كما أن هذه الاستراتيجيات توضح للمؤسسة العلمية أو الجامعة المشكلات المتوقعة والفرص المستقبلية المتاحة. إضافة إلى ذلك توضيحها وتوفيرها لأهداف واتجاهات واضحة عن مستقبل الجامعة لجميع العاملين بها(الخضير:١٤٢٥هـ).

ولذلك فان المنظمات التي لديها نظم فعَّالة، وممارسة فعلية لنظم الإدارة الاستراتيجية ستكون أكثر تميزاً في إنجازها لأهدافها من المنظمات التي لا تمارس هذه العملية وبخاصة في عصر العولمة.

ثانياً : تحديد عناصر التفوق النوعي لمؤسسات التعليم العالي

تعد مهمة تحديد عناصر التفوق النوعي للجامعة من المهام الرئيسة التي تتولاها الإدارة الجامعية العليا. حيث تنبثق تلك العناصر من أهداف استراتيجياتها وبالتالي قراراتها، ولقد أجمع المختصون في ميدان الجودة إلى مسؤولية الإدارة المباشرة عنها. فاستنباط عوامل التفوق النوعي من رصيد الكتابات المتقدمة في موضوع الجودة يوفر أمامنا صورة مناسبة عن أبرز متطلبات التعبير عن التوجهات المستقبلية لتنظيم وإدارة مؤسسة التعليم العالي وكلياتها في ظل

خيار التفوق النوعي لجامعة المستقبل (محجوب ، ٢٠٠٣م) وتلك المتطلبات نجملها في :

٢-١ *محتوى الجودة الجامعية :*

إذ أن نجاح الجامعة في إيضاح خصائص محتوى الجودة يتطلب :

- أن تصبح الجودة منهجاً للعمل.
- أن تتحول المسؤولية عن الجودة إلى مسؤولية جماعية.
- أن تتحول الجودة إلى تفكير استراتيجي يستهدف جعلها ميزة تنافسية.

٢-٢ *تمكين العاملين :*

إذ أن تمكين الأكاديميين يتطلب توازناً بين حاجاتهم للتقدير، وقدر المسؤولية التي يتحملون أدائها ولذلك فمحتوى التمكين يأخذ الاتجاهات التالية:

- إتاحة التسهيلات والإمكانات المناسبة للتطوير النوعي.
- مطالبة الأكاديميين بإتقان الأعمال التي يقومون بها من أول مرة .
- مطالبة الأكاديميين باكتشاف مشكلات تحقيق الجودة ومعوقاتها.
- تزويد العاملين بالاتجاهات المعاصرة في مجال الجودة .

٢-٣ *اتصالات الجودة :*

إن تجسيد دور اتصالات الجودة في استراتيجية التفوق النوعي يستهدف تحقيق :

- توليد شعور بالتعاون يولد فرص توسع التفاعل بين الإدارة العليا والمجتمع الأكاديمي .
- اعتماد الحوار مع الإدارة العليا لتحليل المعوقات والمشكلات وإيجاد حلول لها باستخدام فعَّال للخبرات المتاحة.
- الاستفادة من فرص الاتصالات بين المجتمع الأكاديمي والإدارة العليا لخلق وتطوير الوعي النوعي.

ثالثاً : إيجاد هيكلة مؤسسية تسهم في تحقيق الجودة والتميز في التعليم العالي

إن الواقع المعاصر يتطلب إيجاد مركز أو مراكز تُعنى بتطوير العملية الأكاديمية والإدارية بمؤسسات التعليم العالي، ومعالجة القضايا الاستراتيجية والاستشرافيه. مع الأخذ في الاعتبار التركيز الشديد على تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في الأدوار الملحة التي تم الإشارة إليها في المطلب الثاني من هذا البحث.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي عند إيجاد تلك الهيكلة المؤسسية الأخذ في الاعتبار:

١- إجراء دراسات واقعية وميدانية تسهم في إمكانية التحقق من القيمة التي ستضاف إلى التعليم العالي عند إنشاء مثل هذه البنى التنظيميَّة.

٢- دراسة النماذج المحلية والعالمية (Models) المتقدمة من خلال عمل دراسات مقارنة مستفيضة وبالتالي تحديد أوجه التشابه والخلاف وكيفية الاستفادة من هذه النماذج المختلفة مع مراعاة خصوصيات مؤسسات التعليم العالي السعودية أو الخليجية.

٣- التطبيق المبدئي لأي نموذج يتم اختياره مع ضرورة تحديد الإطار الزمني وفق نظرة استراتيجية وخطة زمنية محددة.

٤- أن يعطي الهيكل التنظيمي للبنية المقترحة انطباعاً شاملاً من حيث إداراته الرئيسة ووحداته المتخصصة لتأخذ في الاعتبار النظرة الشمولية لأدوار عضو هيئة التدريس ، مع الاختيار المناسب للأعضاء العاملين ، وضرورة وجود توصيف واضح ودقيق لكل من يشغل المنصب القيادي والإداري لتلك البنية.

رابعاً : تأسيس برامج شاملة لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس

إذ ينبغي أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بتأسيس برامج شاملة لتطوير قدرات العاملين بها وخاصة أعضاء هيئة التدريس. بحيث تسهم تلك البرامج في تطوير التعليم العالي بما يواكب التطورات العلمية الحديثة التي تفرض عليه واقعاً جديدً وأدواراً تتعدى الأدوار التقليدية لمؤسسات التعليم العالي.

ويجب أن تركز تلك البرامج على الجوانب الهامة في عمل عضو هيئة التدريس سواء كانت تدريسيَّة أو بحثية أو تطوير البرامج والمناهج ، أو إلمام بالأساليب التقنية الحديثة التي تسهم بالارتقاء بأدائه العلمي والمهني ، أو تلك المهارات الإدارية والقيادية الأكاديمية، أو التقويم

الموضوعي لأدائه ، أو تلك الجوانب المرتبطة بذاتية عضو هيئة التدريس وتخصصه.

خامساً : تبني عقد ندوات ومؤتمرات علمية (فصلية – سنوية)

من القضايا التي نشعر أهميتها عقد ندوات أو مؤتمرات على مستوى مؤسسات التعليم العالي. ويجب أن تركز تلك الندوات أو المؤتمرات على المجالات والأدوار الرئيسة التي يستلزم تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بها. وبالتالي فان مشاركة ذوي الخبرات المحلية والعربية والعالمية مطلب هام مما يستلزم دعوة شخصيات بارزة من بعض مؤسسات التعليم العالي العالمية ومن المراكز العالمية، كالمركز الأوربي للجودة في التعليم العالي، ومركز التطوير الأكاديمي بجامعة برلين، وممثلين على الشبكة العربية للتطوير المهني لعضو هيئة التدريس، وكذلك اليونسكو.

سادساً : التعاون والتبادل الدولي والإقليمي والمحلي

إن إحساس مؤسسات التعليم العالي للظروف والتغيرات المحيطة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي يتطلب وجود تبادل فعلي وذلك التبادل ينبغي أن يركز على :

١- إقامة المشاريع المشتركة لتدريب أعضاء الهيئات الأكاديمية .
٢- تقديم الدعم الفني والمالي لتأسيس وتشغيل مشاريع الجامعات لتطوير أعضاء الهيئات الأكاديمية.
٣- تدعيم برامج التوأمة وتعزيز تبادل الخبرات والبرامج بين مؤسسات التعليم العالي.
٤- وضع برامج زيارات سنوية خاصة بأعضاء هيئة التدريس للجامعات المحلية والعربية والدولية.
٥- وضع برامج لتبادل الأساتذة بين مؤسسات التعليم العالي على المستوى المحلي.

سابعاً : تدعيم شبكات التدريس والتعاون الداخلي

ولعل هذا الأسلوب يُطبق في بعض مؤسسات التعليم العالي العالمية وبالتحديد في جامعة كوينزلاند للتقنية. وتعتمد هذه الاستراتيجية على الخيار الذاتي للأستاذ وليس الفرض من

السلطة العليا في مؤسسة التعليم العالي. وإنما يعتمد على الرغبة في التعاون بين الخبراء الذين لديهم خبرة في التطوير وأعضاء هيئة التدريس الراغبين في التطوير، ويأخذ تنظيم الشبكة أسلوب المجموعات منها على سبيل المثال:

١- مجموعة استراتيجيات التدريس والتعلم التعاوني.
٢- مجموعة التدريس والتعلم في فصول كبيرة.
٣- مجموعة الإشراف فوق الجامعي.
٤- مجموعة دور التقويم في التعليم.
٥- مجموعة التعلم المبني على مشكلات معينة.
٦- مجموعة مهارات تدريس ومعلومات المعرفة الأساسية.
٧- مجموعة استخدام التقنية في التدريس .

وهذه الشبكات تتكون من أعضاء هيئة التدريس المبتدئين الباحثين عن تطوير والأساتذة المجددين والمتحمسين الذين يشعرون أن لديهم شيء يقدمونه. وكذلك الأكاديميين الساعين لتحسين صورة تدريسهم، وأولئك الذين لديهم اهتماماً بموضوع أو مجموعة موضوعات، وكذلك الأساتذة الباحثين عن أفكار وتوجهات جديدة، ومن لديهم رغبة أكاديمية في الأبحاث الخاصة بالتدريس والتعلم (Scott and week , 1999).

الخاتمة

هدف البحث إلى معرفة بعض القدرات المطلوبة لتطوير جودة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، لمواجهة التحديات التي يفرضها عصر العولمة.

وفي ضوء ما هدف إليه البحث فقد تم تناول العديد من التوجهات والرؤى القيادية والأكاديمية . التي تؤكد في مجملها على الحاجة المُلحة لتطوير سياسات ونظم التعليم العالي. وبالتالي تطوير قدرات عضو هيئة التدريس، باعتباره محور الارتكاز للتطوير في المؤسسة الأكاديمية.

وقد توصل البحث في عرضه للمطالب الثلاثة إلى أن هناك حاجة لتضافر الجهود القيادية والمؤسسية والذاتية حتى يمكن أن تتكامل جهود التطور في القضايا التالية :

١- الاستفادة من الاتجاه العالمي الذي يؤكد على تنويع البرامج والأنشطة التي تقدم لعضو هيئة التدريس ، وفقاً لتعدد الأدوار التي يقوم بها في المؤسسة الأكاديمية.

٢- الأخذ في الاعتبار عند الانطلاق في جهود وبرامج التطوير الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، تلك التحولات المطلوبة في كل وظيفة من وظائفها التدريسية والبحثية والمنهاجية والتقنية والإدارية والتقويمية والذاتية.

٣- أن المرحلة الحالية تتطلب إعادة هندسة التدريس، والأخذ في الاعتبار أن دور عضو هيئة التدريس يجب أن يساير التطورات الحالية في مهارات وقدرات التدريس . والتي تؤكد على التدريس الفريقي، والمشاركة المجتمعية، والقدرة على تصميم البيئة التعليمية . والتفاعل المباشر من خلال تقنية المعلومات، والقيام بمهام متعددة . وامتلاك مهارات الحوار وتدريس المقررات والعلوم المترابطة ، وتطبيق أنظمة المجموعات الطلابية، وأساليب الدروس المفتوحة، ودعم التعلم التعاوني.

٤- إعطاء البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي المكانة التي يستحقها ، واعتباره أداة رئيسة لتقدم المعرفة. وهذا يتطلب تقوية إعداد أعضاء هيئة التدريس الباحثين ، وإيجاد البرامج التي تدعم تطويرهم وتقدمهم . والتحول إلى ثقافة عصر الشراكة ،مما يتطلب أيضاً التحول في أساليب البحث عن المعلومات، وإعادة هندسة البحث العلمي وعملياته. في مختلف البنى التنظيميَّة في الجامعات والمراكز والمدن البحثية. كما أن من القدرات البحثية المطلوبة لعضو هيئة التدريس ،طرق إدارة مشروعات الأبحاث، وسبل تحسين أداء فرق العمل البحثية ، ومهارات تصميم المعلومات من خلال شبكة المعلومات، وعمليات التحليل الإحصائي بواسطة الحاسب.

٥- أن الرؤى الجديدة في المناهج والبرامج التعليمية تؤكد على ضرورة أن تكون مؤسسات التعليم العالي، مؤسسات متفاعلة ذات علاقة وثيقة بالظروف المحلية ، ومتطلبات السوق المجتمعي. وبالتالي فإن ذلك يتطلب توافر قدرات لدى عضو هيئة التدريس في بناء برامج ومناهج ذات مضامين متعددة، والقدرة على معرفة المهارات الأساسية التي ينبغي تدريب الطالب عليها مثل: (حل المشكلات، والاتصال ، والتعبير عن الذات). كما يجب الأخذ في الاعتبار أن يكون عضو هيئة التدريس مدركاً للقيمة والجودة التي ستضاف للطلاب، ومحاولة ربط المحتوى بالمهارات المطلوبة من المنهج.

٦- أن تقنية الاتصالات الحديثة تجعل هناك حاجة ماسة لدى عضو هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي. بأن يمارس دور المخطط والمنظم للعملية التعليمية واستخدام أساليب التقنية المعاصرة والاستفادة منها، وبالتالي تبرز الحاجة إلى التعرف على أسس ومبادئ التقنية الحديثة، ومجالاتها المختلفة. وأساليب تقنيات الحاسب والإنترنت في تدريس المقررات والقياس وبناء الاختبارات.

٧- أن تطوير القدرات القيادية والأكاديمية مطلب هام لأن ذلك سيمكن من إحداث التغيير المستهدف في مؤسساتهم وأقسامهم تنظيماً وبشرياً. من خلال فهم ديناميكيات العمل الجامعي، والاتصال بالاستراتيجيات الحديثة في التطوير التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي، وتطبيق طرق تخطيط التطوير وإدارته، ومهارات الإدارة من خلال الجودة .

٨- ضرورة تطوير نظم تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع الاتجاهات المعاصرة في التعليم العالي. والأخذ في الاعتبار أن تؤكد على إيجاد ثقافة الإتقان، والإلمام بالطرق العلمية لتقويم الأداء الأكاديمي، وأساليب تقويم العمل الفريقي ، والأساليب الحديثة لتقويم واعتماد البرامج الأكاديمية وتصميم أدوات واقعية يمكن الاستفادة من نتائجها.

٩- أن يتحمل عضو هيئة التدريس جانباً من المسؤولية التطويرية الذاتية والتخصصية. وبالتالي لا بد أن يتحلى بصفات ذاتية ومهنية منها: إخلاص النية والقصد، واعتبار التعليم رسالة عظيمة وليس وظيفة وقتية ، وأن يكون متعلماً ومعلماً في آن واحد ، والوفاء بالوعود أمام المستفيدين لينطلق بهم إلى تطوير شخصياتهم العلمية والمهنية.

١٠- أن تتبنى مؤسسات التعليم العالي السعودية عدداً من الاستراتيجيات والطرق لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بها. ومن تلك الاستراتيجيات ما يرتبط بالإدارة العليا، أو برؤية ورسالة المؤسسة الأكاديمية، أو إيجاد البنية التنظيمية المناسبة ، أو تأسيس برامج شاملة، أو تلك الاستراتيجيات المرتبطة بالتبادل الدولي والإقليمي والمحلي.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

آل زاهر ، علي ناصر (١٤٢٥هـ) *برامج التطوير المهني لعضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية* ،

معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى.

التل، سعيد وزملائه (١٤١٧هـ) *قواعد التدريس في الجامعة* ، الأردن، شركة الشرق الأوسط للطباعة.

الثبيتي ، جويبر ، وحريري ، هاشم (١٤٢٤هـ) *إعادة الهندسة الكلية الشاملة لعمل الجامعة*، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى.

الخشاب ، عبد الإله ، والعناد ، مجذاب (١٤١٨هـ) الجامعة المنتجة أسلوب لتطوير التعليم العالي ، المؤتمر *الإقليمي العربي حول التعليم العالي*، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

الخضير ، سعود (١٤١٩هـ) *التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الانجاز والطموح* ، الرياض ، مكتبة العبيكان.

الخضير ، سعود (١٤٢٥هـ) التحولات الملحة في دور الجامعة في إعداد وتأهيل الموارد البشرية لعصر العولمة، *مؤتمر العلوم الإدارية الثاني مواجهة التحديات في عصر العولمة*، جامعة الملك فهد.

السلمي، علي (١٩٩٩م) استراتيجيات إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي في عصر المعلوماتية والمعرفة، *المؤتمر القومي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي*، جامعة عين شمس.

العولقي، حسن أبو بكر (١٤١٩هـ) تجارب محلية عربية ودولية للوصول إلى مصادر وبدائل لتمويل التعليم وترشيد نفقاته في دول الخليج العربية، *ورقة عمل مقدمه إلى اجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميته*، مكتب التربية لدول الخليج ، الرياض.

الكبيسي، عبد الله جمعة(١٩٩٧م) نظرة تحليلية لتجربة جامعة قطر في مجال تطوير إدارة الأقسام العلمية، *ضمن أوراق عمل منتدى الفكر العربي بعنوان " التعليم العالي في البلدان العربية*، تحرير فاتن خليل، عمَّان.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، (١٤٢١هـ) التعليم العالي في البلدان الإسلامية : الواقع والآفاق المستقبلية، *المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي* ، الرياض .

الناقة ، محمود ، (١٩٩٩م) التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية، *المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي*،جامعة عين شمس.

اليونسكو، (١٩٩٨م) *التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين*(التقرير النهائي) للمؤتمر العالمي للتعليم العالي، باريس.

جلال، عبد الفتاح (١٩٩٣م) جودة مؤسسات التعليم العالي وفعاليتها، *مجلة العلوم التربوية*، مجلد (١) عدد(١) معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

خلف ، عمر محمد (١٤١٥هـ) الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي في العالم ، دراسة مقارنة، *الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات في دول الخليج العربي*، مكتب التربية لدول الخليج ، الرياض.

دروزه ، أفنان (١٤٢٠هـ) دور المعلم في عصر الإنترنت والتعليم عن بعد ، *المجلة العربية للتربية*، مجلد (١٩) عدد (٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

زهران، حامد (١٤١٥هـ) القيادة الإدارية في التعليم ، ضمن *مؤتمر إدارة التعليم في الوطن العربي*، دار الفكر العربي ، القاهرة.

سرور، أحمد فتحي (١٩٩٩م) فلسفة التعليم العالي في مصر: رؤى مستقبلية، *مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي رؤية لجامعة المستقبل*، جامعة القاهرة .

شيحه، عبد المجيد، والمسند، شيخه (١٤١٥هـ) كفاءة رئيس القسم الأكاديمي: دراسة لأداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر، *حولية كلية التربية*، سنة (١١) عدد(١١) جامعة قطر.

عزيز، نادي كمال (١٩٩٩م) الإنترنت وسيلة وأسلوب التعلم المفتوح داخل حجرة الدراسة والتحكم عن بعد، *مجلة التربية*، عدد (٣٠) الكويت ، مركز البحوث التربوية والمناهج.

عليوه، السيد (١٩٩٦م) حكومة الغد، البحث عن رؤية ملهمة لمحاور تطوير الجهاز الإداري الحكومي، *المجلة الدولية للعلوم الإدارية*، العدد (٣) مجلد(٦٢) معهد التنمية الإدارية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠٠٤م) *التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون*. مطبعة الأمانة لمجلس التعاون الخليجي.

محجوب، فيصل بسمان (٢٠٠٣م) *إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر الجديدة.

مصطفى، أحمد سيد (١٩٩٩م) *المدير في عالم متغير*، دار الكتب ، القاهرة.

يوسف، ماهر إسماعيل (١٤١٩هـ) *من الوسائل التعليمية إلى تكنولوجيا التعليم*، الرياض، مكتبة الشقري .

ثانيًا:المراجع الأجنبية

William, N., (1991) Renewal of the teacher- scholar faculty development in the liberal arts college, *The eric Database Record*(16).

Mike, M, (1996), The teaching resource center : a catalyst and resource for chairs and deans in the quest for faculty staff development and excellence. *The eric Database Record*(52) Best Copy Available.

Omar *et al.* (1997) *Reengineering in research for electronic economy* , University of Southern California.

Apps, W (1988) *Higher education in a learning society*, Jossey, Bass inc, Publishers.

The Demanded Abilities for Developing the Quality of Academic Performance of Teaching Staffs in the Higher Education Institutions for Facing the Challenges of Globalization

Dr. Ali N. Shatwy
Education Department, Faculty of Education, K. K. U.,
Abha, Saudi Arabia

ABSTRACT. Higher education institutions confront many local, regional and international challenges which demand the development of the academic performance of teaching staffs by taking a number of necessary procedures. These procedures include : Finding proper and suitable chances for the teaching staffs to develop their skills, raise the quality of their teaching performance, enhance their research skills, receive suitable scientific services of a higher quality, ensure the relevance of their academic programs to the present and future demands and needs of the society . The highest leaderships of the Gulf states acknowledged these challenges and had the will and desire to confront ahem. This concern was very obvious in the directions imbedded in the degree of the higher council of the Arab Gulf states of its 23rd meeting in 2002, which was inspired by the opinion document of H. R. H prince Abdullah Ibn Abdulaziz, concerning the council's joint work marsh. This document empathized these directions in a number of general phases. In the higher education phase these directions put emphasis on a number of development programs, one of it is teaching staffs development . Any one who considers the status of continuous development and of the teaching staffs at higher education institutions in the Arabian Gulf states in general and in the K.S.A in particular, finds that there is a lack in the continuous institutional planning of these fields. The work may limit itself sometimes to conducting some short courses or giving some lectures which appear to be weak in their scientific planning or organization according to a strategy which takes the needs of academic performance development of the teaching staffs into consideration. This happens in spite of the fact that we all know that it is impossible for higher education programs to achieve total quality without giving the teaching staffs the necessary care and interest because he/she is the one who plans, prepares and implements the programs of higher education institution. In the light of these points, the present research will attempt to answer the following questions :

1) What are the starting points and the main directions of developing the academic performance of the teaching staffs at the present stage ?.

2) What are the demanded trans formation abilities which must be empathized upon by the academic performance development of teaching staffs in the higher education institutions in order to take puce with the recent directions academic development ?.
3) What are the proper strategies which might participate in the realization of academic quality of teaching staffs at higher education institutions ?.

تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في برامج التدريب والتوظيف

د. عمر عبدالله السويلم

وكيل عمادة شؤون الطلاب للشؤون التعليمية

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن،

الظهران، المملكة العربية السعودية

المستخلص: تمتد تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تدريب الطلاب و توظيف الخريجين و العلاقة مع جهات العمل في هذا المجال لأكثر من أربعين سنة. تمثلت هذه التجربة في إتاحة الفرصة للتدريب العملي لطلاب الجامعة وتطبيق تخصصاتهم لدى الشركات والمؤسسات في القطاعات المختلفة خلال دراستهم الجامعية وذلك ضمن البرنامج التعاوني و برنامج التدريب الصيفي. حيث أثبتت التجربة أثر هذا التدريب في تحصيل الطالب قبل تخرجه وعلى وضعه الوظيفي بعد التخرج وفي تعرف جهات التوظيف على تأهيل الكفاءات والقدرات التي تحملها. كما تتمثل التجربة في تسهيل عملية توظيف الخريجين من خلال ريادة الجامعة في تنظيم يوم المهنة السنوي لإحدى وعشرين سنة ماضية، ومن خلال الفعاليات والبرامج الأخرى المعدة لهذا الغرض ولتوثيق التعاون المتواصل خلال العام الدراسي مع جهات التوظيف.

تعنى هذه الورقة باستعراض نجاحات تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والتطورات التي استحدثت لتوثيق العلاقة مع القطاع الخاص في مجال التدريب والتوظيف والفوائد المحققة من هذا التعاون بالنسبة للطالب والجامعة والقطاع الخاص والمجتمع، واستطلاع المرئيات حول هذه التجربة والتطلعات لتعزيزها.

مقدمة

إن اعتناء المؤسسة التعليمية بتأهيل مخرجاتها وتطوير مهاراتهم العملية بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل يعد من أبرز مهماتها إن لم يكن أهمها. وتنبع هذه الأهمية من أن الجودة في هذه

المخرجات تنعكس تلقائياً على سمعة الجامعة و يعزز من دورها المطلوب في تزويد المجتمع بالطاقات والكوادر المؤهلة والذي يعد أهم ركن في رسالتها التعليمية. ومن هذا المنطلق فقد جعلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن هذا الأمر من صلب مهمتها وأولته أهمية كبرى من خلال برامج ومشاريع متعددة تتطور مع الزمن لتلبي احتياجات السوق والتغيرات العملية فيه. و سوف نستعرض فيما يلي عدداً من هذه البرامج والمشاريع التي سعت الجامعة أن تجعلها ضمن برامجها وأنشطتها التعليمية.

برامج التدريب العملي

يعد التدريب العملي من أهم عناصر البرامج الأكاديمية الجامعية، والذي يتمثل في قضاء الطالب أثناء دراسته فترة محددة في إحدى جهات العمل يمارس فيها مهاماً ذات علاقة بتخصصه. ولقد أثبتت التجارب في معظم الجامعات العالمية أثر هذا التدريب في تحصيل الطالب قبل تخرجه واستقطابه من قبل جهات العمل وعلى وضعه الوظيفي بعد التخرج. وقد دأبت جامعة الملك فهد للبترول و المعادن خلال أربعين سنة في تضمين برامجها الأكاديمية البرنامج التعاوني ومدته ثمانية وعشرون أسبوعاً وبرنامج التدريب الصيفي ومدته ثمانية أسابيع حيث حقق ذلك كثير من النجاحات والتطورات. ويهدف كلا البرنامجين إلى:

١ – إتاحة الفرصة للطالب لكسب الخبرة العملية والتدريب قبل التخرج.
٢ – تعميق فهم الطلاب للعلوم النظرية التي تلقوها في مجال تخصصهم.
٣ – تعويد الطلاب طبيعة العمل بعد التخرج ومتطلبات الوظيفة.
٤ – تعريف جهات العمل بقدرات الموارد البشرية التي ستساهم في التنمية مستقبلاً.
٥ – إتاحة الفرصة لجهات العمل لتقويم أداء الطالب ومعرفة مهاراته تهيئة لتوظيفه بعد تخرجه.
٦ – توثيق العلاقة بين الجامعة وجهات العمل وتبادل التعاون بينهما.

ويتطلب البرنامج من الطالب التزامه بجميع أنظمة جهة التدريب والقيام بالمهام التي تتطلبها الجامعة ليتمكن من كتابة التقارير المطلوبة للحصول على تقييم يعكس أداءه وإنجازاته. كما تلتزم جهة التدريب بتزويد الطالب بالوظيفة المناسبة ذات العلاقة بتخصصه، وتزويد الجامعة بتقريرين عن مستوى أداء الطالب ،والتواصل المستمر بين المشرف على الطالب في

العمل ومرشده الأكاديمي في الجامعة، كما تشجع حضور المشرف للجامعة للمشاركة في مناقشة الطالب لتقريره النهائي وإبداء الرأي عند تقييمه، بالتنسيق مع القسم الأكاديمي مما يعزز العلاقة المستمرة بين الجامعة والجهة المشاركة في البرنامج.

ولقد تم لهذين البرنامجين عمليات تطويرية متنوعة حيث تم العمل على تجويدهما وإثرائهما من خلال الإضافات التالية :

١ – توعية الطلاب بأهمية البرنامج وأثره في العملية التعليمية والخبرة العملية والمستقبل الوظيفي وإصدار النشرات المناسبة لذلك، وإقامة برامج توجيهية لهم قبل مغادرة الجامعة عن طبيعة البرنامج والطرق المثلى للاستفادة منه.

٢ – توعية جهات العمل بفوائد تدريب طلاب الجامعة و التعرف على مهاراتهم و قدراتهم من خلال النشرات والزيارات الميدانية حيث أظهرت الإحصاءات بأن كثيراً ممن يتدربون في جهة ما يوظفون فيها بعد التخرج.

٣ – تغيير الانطباع الخاطئ لدى بعض الطلاب عن البرنامج من حيث شروط التسجيل فيه والنظرة غير الصحيحة تجاهه٠ وقد أدى هذا إلى ارتفاع في معدلات الطلاب وبذلهم الجهد لتحسن مستواهم الأكاديمي قبل توجههم للتدريب.

٤ – تنشيط برنامج الزيارات إلى مواقع تدريب الطلاب من قبل الأساتذة المشرفين و المنسقين في الأقسام الأكاديمية، وأظهرت هذه الزيارات فوائد عدة للطلاب وجهات العمل وأثبتت اهتمام الجامعة.

٥ – التنسيق مع مكتب العمل والغرفة التجارية في الاستفادة من الفرص المتاحة للتدريب من قبل الشركات والمؤسسات والتعاون معهم في توثيق تدريب طلاب الجامعة لديهم.

٦ – زيادة فرص التدريب خارج المملكة بالتعاون مع الشركات العالمية أو التي لها أعمال في المملكة وقد أبدت هذه الشركات رضاها الحميد على أداء طلاب الجامعة وتميزهم في التدريب٠ حيث بلغ أعداد الطلاب خلال العامين الماضيين أكثر من عشرين متفرقين في بلدان شتى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان وغيرها٠

٧ – إنشاء و تصميم موقع للبرنامج على الإنترنت يحتوي جميع المعلومات المفيدة للطلاب ولجهات العمل ، والنماذج الخاصة بالبرنامج، و الفرص التدريبية المتوفرة و التي يتم

تحديثها أولاً بأول.

٨- مراجعة إجراءات تقويم الطلاب و طرق تقدير درجاتهم، والسعي لتقليل الفوارق في ذلك، ووضع آلية عادلة لها بالتنسيق مع الأقسام الأكاديمية المعنية، وكذلك جهات العمل.

٩ - تحديث إجراءات و نماذج البرنامج و إضافة نماذج جديدة تتعلق بالتقارير المرحلية التي يقدمها الطالب خلال فترة التدريب ضماناً لجودته و زيادة الاستفادة منه.

هذا وقد أجريت مؤخراً إستبانة للمشرفين على الطلاب في جهات التدريب والطلاب المتدربين لمعرفة وجهات نظرهم وآرائهم وتقييمهم للبرنامج ومخرجاته، حيث كانت مشجعة جداً وتعزز الانطباعات القائمة حول البرنامج. وأبدى المشرفون تصوراً واضحاً عن قدرات ومهارات المتدربين ورغبتهم في توظيفهم عقب التخرج كما تبين البيانات في الأشكال (١-٤).

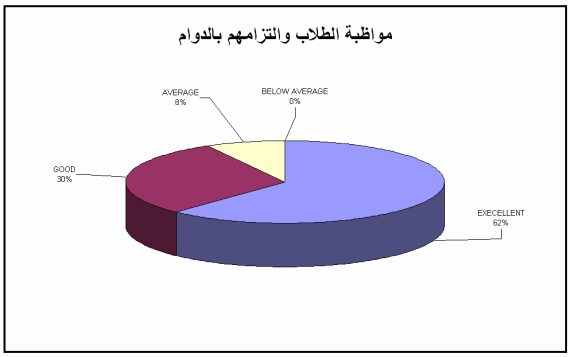

الشكل رقم (١)

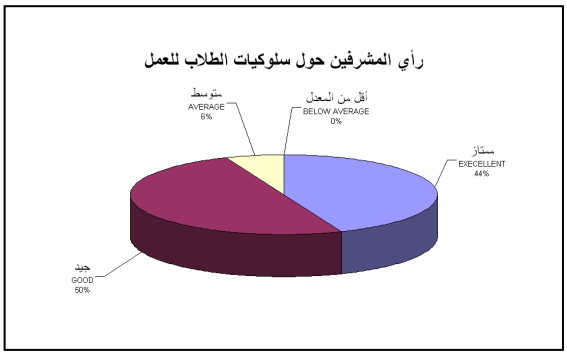

الشكل رقم (٢)

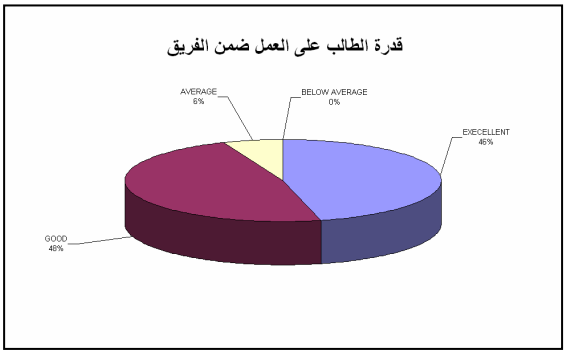

الشكل رقم (٣)

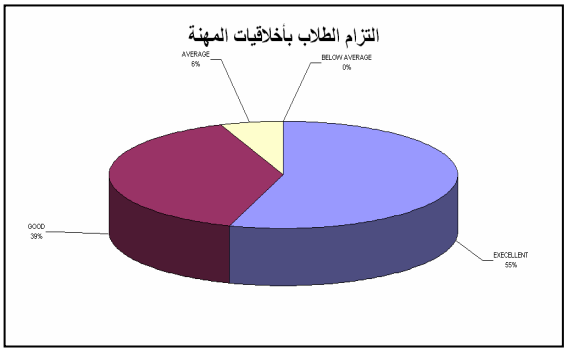

الشكل رقم (٤)

برامج التوظيف

تنفذ الجامعة عدداً من البرامج والفعاليات ذات العلاقة بتوظيف الخريجين وتهيئتهم لبيئة العمل وطبيعته ليتمكنوا من التوافق والانسجام فيه بيسر وسهولة عقب التخرج، ومن هذه البرامج:

أولاً: يوم المهنة واليوم المفتوح للتوظيف

يوم المهنة نشاط سنوي تعقده الجامعة، ويمتد إلى عــدة أيام يــدعى للمشاركة فيه جهات وأرباب العمل لعرض فرص العمل والتدريب المتاحة لطلاب الجامعة وللتعــريف بأنشطتهم والتعرف على الجامعة والتخصصات فيها، ويثمر يوم المهنة السنوي في توظيف أعداد من الخريجين، وذلك حين يقدم الطالب السيرة الذاتية ويجري المقابلة مع جهة العمل خلال هذه المناسبة. وتعدّ جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الجهة الرائدة في فكرة إقامة يوم المهنة على المستوى المحلي، حيث بدأت فكرة يوم المهنة السنوي في الجامعة منذ أكثر من عشرين عاماً.

كانت بداية أول يوم للمهنة تجمعاً محدوداً في عام ١٤٠٤ هــ وشارك فيه أربع عشرة شركة ، وقد لمست الجامعة نجاحه آنذاك، وحرص العديد من الشركات والمؤسسات والهيئات على المشاركة فيه. وأخذ ت أعدادها تزداد حتى وصلت إلى حوالي مائة. كما تزايد إقبال الطلاب على يوم المهنة، واستفاد منه عدد كبير من خريجي الجامعة . و مع ازدياد أعداد خريجي الجامعة خلال الفصل الدراسي الأول والطلاب المتدربين ضمن البرنامج التعاوني فقد قامت الجامعة بتنظيم مناسبة أخرى خلال الفصل الأول سميت باليوم المفتوح للتوظيف لتخدم نفس الأهداف والنتائج.

و يهدف يوم المهنة واليوم المفتوح للتوظيف إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ــ توفير فرص وظيفية لخريجي الجامعة .

٢ ــ توفير فرص تدريبية لطلاب الجامعة ضمن البرنامج التعاوني، والتدريب الصيفي.

٣ ــ إتاحة الفرص لجهات العمل لمقابلة الخريجين واختيار ما يناسبها منهم.

٤ ــ التعريف بالتخصصات الجامعية، وتوعية الطلاب بمستقبلها في سوق العمل.

٥ ــ إتاحة الفرصة لجهات العمل للتعريف بالأنشطة التي تقوم بها.
٦ ــ إقامة شراكة تعاونية تقوم على توثيق العلاقات بين الجامعة وجهات العمل.
٧ ــ توعية الطلاب وتثقيفهم، وتعريفهم بالطرق الفعالة في البحث عن الوظيفة، وإعداد السيرة الذاتية وإجراء المقابلات الشخصية .

ويصاحب المناسبتين عدد من الفعاليات مثل تنظيم محاضرات هادفة وورش عمل للطلاب تتعلق بالتوظيف وبطبيعة العمل بعد التخرج، وبتجارب الخريجين السابقين والإنجازات التي حققوها، وأسرار البحث عن الوظيفة وكيفية إعداد السيرة الذاتية، وكيفية إجراء المقابلة الشخصية الناجحة، وإتاحة الفرصة للجهات المشاركة والمهتمين لعقد الندوات والتعريف بأعمالها ومميزات العمل لديها، وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة، وذلك لدعم هذه المناسبة وحث الطلاب على الاستفادة القصوى منها. كما تصدر الجامعة خلال هذه المناسبات كتيباً تفصيلياً عن الجهات المشاركة و فرص التوظيف فيها ومميزات العمل بها. كما يتم تحديث موقع للمناسبة على صفحة الإنترنت يحوي المعلومات المتعلقة بيوم المهنة يستفيد منها الطالب والخريج وجهات العمل.

وتعد مناسبتي يوم المهنة السنوي واليوم المفتوح للتوظيف من المناسبات الهامة لطلاب وخريجي الجامعة. ولقد تم بحمد الله العمل على تطوير هاتين المناسبتين من حيث الإجراءات والتنظيم لهما بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولعل ازدياد أعداد الجهات المشاركة وحرصها على الحضور دليل على نجاح هذه المناسبات. وفي كل عام يتم استقصاء لآراء الطلاب والجهات المشاركة حول جدوى هذه المناسبات ونتائجها ومعرفة آرائهم والأخذ باقتراحاتهم حول تنظيم المناسبة، حيث تشير هذه النتائج إلى أهمية المناسبة وضرورة استمرارها والاستفادة منها كما في الشكل (٥).

ثانياً: شبكة التوظيف الإلكتروني

تم بحمد الله تطوير موقع للتوظيف الإلكتروني لطلاب الجامعة يمكنهم من نشر سيرهم الذاتية كما يمكن جهات التوظيف من طرح فرصها الوظيفية واختيار ما يناسبها من الخريجين. وهي فكرة رائدة تلقتها جهات التوظيف بالترحيب حيث يخدم الموقع أيضاً طلاب البرنامج التعاوني والتدريب الصيفي للحصول على فرص تدريبية.

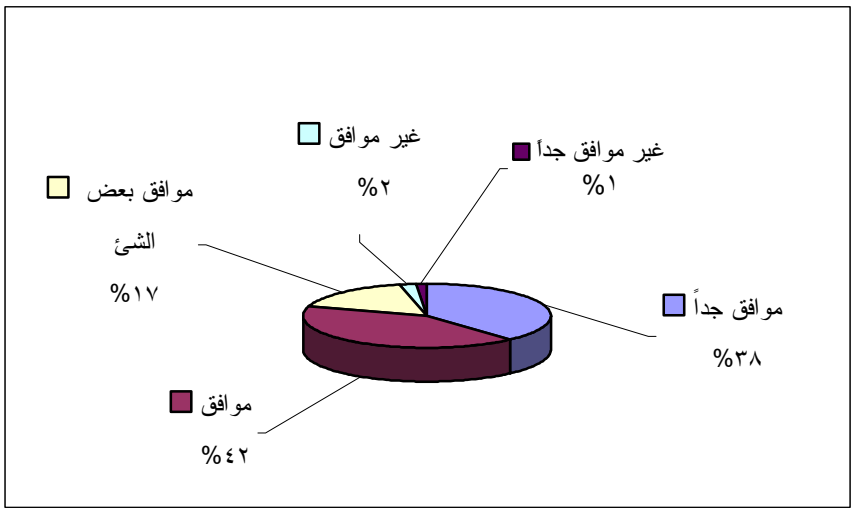

الشكل رقم (٥) : التقييم العام لنجاح المناسبة، مجموع آراء الطلاب والجهات لثلاث مناسبات

ثالثاً: توعية الطلاب بمتطلبات العمل الوظيفي

يهدف هذا المشروع إلى توعية الطلاب بمتطلبات العمل الوظيفي وكيفية التهيؤ له، ويقام لهذا الغرض فعاليات عدة مثل توعية الطلاب ببرامج الدراسات العليا في الجامعة قبل تخرجهم لزيادة أعداد الملتحقين ببرامج الدراسات العليا فيها، ودعوة عدد من النماذج البارزة من خريجي الجامعة السابقين لنقل تجربتهم ونجاحاتهم المتنوعة لطلاب الجامعة، وعقد ورش عمل ومحاضرات تعنى بتوعية الطلاب حول طبيعة العمل بعد التخرج مقارنة بالحياة الدراسية والتوقعات المفترضة في الموظف من قبل جهة العمل، وأسرار البحث عن الوظيفة المناسبة وطرق كتابة السيرة الذاتية وإجراء المقابلات الشخصية، وتوفير بعض المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع يمكن للطالب الرجوع إليها في موقع إدارة الخريجين على الإنترنت.

رابعاً: توعية جهات العمل ببرامج الجامعة

تتم المشاركة في المؤتمرات والمنتديات واللقاءات ذات العلاقة بالتوظيف والتدريب وتوطين الوظائف والتي يحضرها جهات العمل من الشركات والمؤسسات حيث يتم التحدث فيها عن طبيعة الدراسة في الجامعة ومميزات وسمات البرامج الأكاديمية فيها ، وإعداد الطالب علمياً

وعملياً خلال دراسته الجامعية ضمن برامج التدريب العملي قبل التخرج مثل البرنامج التعاوني والتدريب الصيفي والعمل الجزئي والأنشطة الطلابية، وكذلك إسهامات خريجي الجامعة في سوق العمل وتنافس أرباب وجهات العمل في استقطاب الخريجين وتوظيفهم، وتواصل الجامعة مع الخريجين وتطوير مهاراتهم، والاستفادة من تجاربهم بعد التخرج فيما يخدم الجوانب التعليمية و الحياة العملية.

كما يتم القيام بالزيارات الميدانية لجهات العمل والتدريب ودعوتها لزيارة الجامعة، واستقبال ممثلي الشركات الكبرى والمتوسطة ومناقشة سبل التعاون مع الجامعة خاصة فيما يتعلق بالتوظيف والتدريب لطلابها، وكذلك حضور عدد من اجتماعات اللجان المتخصصة في الغرفة التجارية ذات العلاقة بالتوظيف والتدريب مثل لجان القوى العاملة.

خامساً: برنامج المهارات الشخصية

وهو برنامج يُعنى بتزويد طلاب الجامعة بالجدارات المطلوبة في سوق العمل ، وتحفيزهم لتطوير مهاراتهم الشخصية. وهو برنامج تم استحداثه مؤخراً في الجامعة بعد دراسة مستفيضة لاحتياجات سوق العمل. ويقوم البرنامج بعدد من النشاطات منها:

١ – تعزيز قدرة الطلاب في استخدام الحاسب الآلي بمنحهم اعتماد دولي في ذلك.
٢ – تقديم البرامج التدريبية التفاعلية لمهارات وسلوكيات الأداء الفعال في الحياة العملية.
٣ – استضافة بعض رموز سوق العمل للاستفادة من نجاحاتهم وخبراتهم.
٤ – تعزيز المساهمة في الأنشطة التطوعية داخل الجامعة وخارجها.
٥ – تضمين المهارات والجدارات المناسبة في المقررات الجامعية .

الخاتمة

تظهر هذه الورقة المجالات التي تقوم بها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن خدمة لطلابها قبل و بعد تخرجهم، وتلبية لاحتياجات جهات العمل والتوظيف والتدريب من القدرات الوطنية والمؤهلة. والجامعة إذ تقوم بهذا ترى أهمية هذا الأمر وضرورة تطويره والاعتناء به.

لذا فهي تقوم بالتواصل مع جهات العمل باستمرار لمعرفة مرئياتها حول مخرجات الجامعة وملاحظاتها البناءة التي تساعد في تطوير البرامج وتكييفها وتعمل جاهدة لجعل هذه المعطيات واقعاً حقيقياً ضمن مسيرتها التعليمية. ولقد أدى هذا التوجه إلى نجاح الجامعة في استقطاب هذه الجهات لخريجيها وزيادة الثقة بها فضلاً عن الاستمرار في التعاون معها وتوثيق الدعم المتبادل بينهما.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

السويلم ، عمر بن عبدالله ، يوم المهنة من منظور الطلاب و جهات التوظيف، *ندوة يوم المهنة*، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، صفر ١٤٢٥هـ.

السويلم ، عمر بن عبدالله ، مساهمة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تنمية القوى الوطنية العاملة، *الملتقى الرابع لتنمية الموارد البشرية*، الدمام، ١٩-٢١ شوال ١٤٢٣هـ.

الكتيبات والنشرات التعريفية عن البرنامج التعاوني والتدريب الصيفي *من إصدارات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن*

يوم المهنة السنوي ، نشرة تعريفية ، *من إصدارات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن*، عام ١٤٢٣هـ.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Al-Gahtani, Said, "Thirty Years of Cooperative Education at KFUPM", *Proceedings of the First Saudi Symposium on Cooperative Education*, Dhahran, April 2000.

Al-Gahtani, Said and **Al-Swailem**, "The Value of Cooperative Education in Engineering", *Proceedings of the First Saudi Symposium on Developing Engineering Education*, Jeddah, February 2001.

Al-Swailem, "KFUPM's Contribution to the Saudi National Workforce", *Proceedings of the Second Annual Saudisation Forum*, Jeddah, Saudi Arabia, 25-28 February 2001.

Cooperative Program at KFUPM: *A Quick Guide for Employers*, KFUPM Press, 2000.

KFUPM Experience in Employment and Training Programs

Dr. Omar A. Al-Swailem
Asst. Dean for Educational Affairs
King Fahd University of Petroleum and Minerals,
Dhahran, Saudi Arabia

ABSTRACT. King Fahd University of Petroleum and Minerals (KFUPM) is a leading institution in the Kingdom of Saudi Arabia that has continuously provided highly qualified professionals in the fields of engineering, science, and management. In this paper, several issues related to the experience of KFUPM in contributing to the Saudi workforce and enhancing the collaboration with business and industry in this regard are discussed. These issues include: the role of training programs in developing the student's attitudes and capabilities and in shaping his future, the programs organized by the University to orient the students and prepare them to the job market, the programs conducted by the University for the employers in order to recruit the graduates and train the students. KFUPM considers this activities as an important part of its functionality and works periodically towards improving and developing them based on input and feedback from the partners in the industry and business.

رؤية مستقبلية للعلوم والتقنية في التعليم العالي في إطار منظومة التعليم والتدريب للخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى في المملكة العربية السعودية

د. خالد عبدالعزيز العيسى

رئيس فريق التعليم والتدريب للخطة الوطنية للعلوم والتقنية

معهد بحوث الطاقة الذرية، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية،

الرياض، المملكة العربية السعودية

kaleissa@kacst.edu.sa

المستخلص: كانت المرحلة الأولى لمشروع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية قد بدأت في منتصف عام ١٤١٧هـ بالعمل في دراسة الوضع الراهن للعلوم والتقنية في المملكة. تلي ذلك تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة، والخاصة بالاستشراف المستقبلي للعلوم والتقنية وآفاقها في المملكة والعالم خلال العقدين القادمين. أما المرحلة الثالثة من الخطة فهي خاصة باقتراح السياسة الوطنية للعلوم والتقنية للمملكة العربية السعودية والتي أقرها مجلس الوزراء الموقر بالقرار رقم ١١٢ وتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٧هـ. والمرحلة الرابعة والأخيرة خاصة بوضع الاستراتيجيات الفرعية التفصيلية لهذه الخطة والتي على وشك الانتهاء من إعدادها ويشرف على تنفيذها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية. حيث يتم تناول ودراسة مختلف الآليات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الخطة بالتعاون والاشتراك مع القطاعات والجهات المعنية. إذ تم تقسيم العمل إلى عشرة فرق يتولى كل منها مسئولية أساس من الأسس الاستراتيجية العشرة للخطة، ومنها الأساس الثاني المعني بالتعليم والتدريب. وقد تم دراسة احتياجات منظومة التعليم والتدريب لتنفيذ متطلبات الخطة الوطنية للتعليم والتقنية. كما تم استعراض شامل لمدى تطور المستوى الذي بلغه التعليم العالي في سياق مراحل التعليم وأنواعه المختلفة ضمن منظومة التعليم والتدريب في المملكة، ومقارنة ذلك ببعض دول العالم والإنجازات المتوقع تحقيقها. كذلك تبيان لنقاط الضعف والقوة لمنظومة التعليم والتدريب ومن ضمنها التعليم العالي بجميع مؤسساته

والخروج ببرامج ومشروعات للخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية والثامنة للتنمية الشاملة لتطوير ميزان مخرجات التعليم العالي بحيث يتم رفع معدل هذه المخرجات في مجال العلوم والتقنية وإيجاد مخرجات لمجالات علمية وتقنية جديدة تخدم تطلعات الخطة الوطنية للعلوم والتقنية. ومن ناحية أخرى لتحقيق التطوير النوعي في مخرجات منظومة التعليم والتدريب بما فيها التعليم العالي حتى تتوافق بشكل أكبر مع سوق العمل ويكون لها قدرة تنافسية أفضل.

مقدمة

تواجه المملكة العربية السعودية في سعيها نحو تعزيز مكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية الشاملة خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين الكثير من التحديات على الصعيدين المحلي والدولي، والتي تشكل معظم تداعياتها فرصًا علمية وتقنية واعدة ذات أهمية حيوية على مستقبل مسيرة الاقتصاد السعودي. وهذا يتطلب تواجد منظومة وطنية متطورة للعلوم والتقنية والابتكار قادرة على مواجهة هذه التحديات والمتغيرات، والمسارعة في اغتنام تلك الفرص التي تتيحها واستثمارها وتوظيفها. وتشير تقديرات خطة التنمية السابعة إلى أن أعداد السعوديين الجدد المتوقع دخولهم سوق العمل سوف يصل إلى (٥,١) مليون في عام ١٤٤٠هـ مما سيشكل ضغوطًا كبيرة على الاقتصاد الوطني في حالة عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم جميعًا لا من حيث الكم ولا النوع، خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة مع العاملين غير السعوديين كنتيجة لانفتاح السوق المحلي على العالم الخارجي والاستثمارات الأجنبية، والدخول المتزايد للمملكة في أنشطة إنتاجية وخدمية ذات تقنية متقدمة تتطلب مهارات فنية وتقنية عالية ومتخصصة [١].

من هذا المنطلق اعتمد مجلس الوزراء الموقر في جلسته التي عقدت برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز نائب خادم الحرمين الشريفين يوم الاثنين الموافق ١٤٢٣/٤/٢٧هـ ، وثيقة السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية[٢]. وتشتمل من ضمن الأسس الاستراتيجية العشرة للخطة الأساس الاستراتيجي الثاني التالي:

"تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما اتساعا وتنوعاً بما يتفق واحتياجات التقدم

---

(١) مشروع دراسة الوضع الراهن للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية التقرير الثاني – الجزء الأول، شعبان ١٤١٨هـ، (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية).

(٢) السياسة الوطنية للعلوم والتقنية– الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى ١٤٢١/١٤٢٠هـ – ١٤٤١/١٤٤٠هـ (٢٠٠١م – ٢٠٢٠م) وزارة التخطيط ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

العلمي والتقني المنشود، والـــتأكيد على استمرار مواكبتهما للتطورات العلمية والمستجدات التقنية العالمية وتحدياتها" .. وذلك من خلال السياسات التالية:.

١- ربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية للمنظومة، وإيجاد الآليات الفعالة لتحقيق ذلك.

٢- تفعيل الجوانب التطبيقية في جميع مراحل التعليم والتدريب لتعميق الإدراك بالتفكير العلمي والتقني للمستفيدين، وتنمية حب ممارسة البحث العلمي والالتزام بمنهجيته لدى الطلاب عامة وطلاب التعليم العالي خاصة.

٣- التقييم الدوري لبرامج تعليم العلوم والتقنية في جميع أنواع ومراحل التعليم والتدريب، وتطويرها لتصبح مواكبة وقادرة على الاستجابة للاحتياجات المستجدة للمنظومة.

٤- العمل على مشاركة القطاعات المستفيدة من مخرجات التعليم في تقييم وتطوير برامج تعليم العلوم والتقنية.

٥- توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية في المجالات العلمية والتقنية، وزيادة نسبة قبول الطلاب فيها مقارنة بالتخصصات الأخرى.

٦- تطوير برامج الدراسات العليا تنوعاً ومستوىً واستيعاباً وتوزعاً على مناطق المملكة، مع توجيه اهتمام خاص بالدراسات العليا في المجالات العلمية التطبيقية والتقنية المناسبة للمملكة.

٧- إيجاد معاهد عليا متميزة في مجالات علمية تطبيقية وتقنية على المستويين الجامعي وما فوق الجامعي لتكوين نخبة رائدة من العلماء والمهندسين والفنيين التقنيين، تكون قادرة على إنجاح تأصيل البحث العلمي والتطبيقي وتوطين وتطوير التقنية.

٨- التوسع في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني كماً ونوعاً لتلبية احتياجات المنظومة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المهارات والتخصصات الفنية والمهنية.

٩- تشجيع إنشاء وتطوير مؤسسات ومراكز تدريب متخصصة في المجالات التقنية الرائدة والمؤثرة في الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال.

١٠- تفعيل وتطوير دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في التدريب والتأهيل المستمر.

١١- العناية بالتعليم التعاوني في كافة مؤسسات التعليم وبخاصة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.

١٢- تطوير مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية نحو مزيد من فهم واقع المملكة، بما يفضي إلى تطوير المناهج الوطنية، للاستشراف المستقبلي والتخطيط وإدارة العلوم والتقنية، وعلاج المشكلات الاجتماعية الملحة.

تتوقف قدرة المملكة على تطوير اقتصادها وتحديثه على استثمار مواردها البشرية أفضل استثمار وتطوير كفاءتها وقدرتها على استيعاب الابتكارات العلمية الجديدة والتقنيات المتقدمة. لهذا فإنه من المهم جدًا في ظل هذه الظروف أن تقوم المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بمجابهة تلك التحديات وتحويلها إلى فرص واعدة عن طريق تحويل تلك الثروة الهائلة من القوى البشرية الشابة والمتنامية إلى أداة تنمية وتطوير من خلال تأهيلها – تعليمًا وتدريبًا – بما يفي والاحتياجات المستقبلية المتزايدة لسوق العمل الذي بدت ملامح اتجـــاهه تبـــرز نحو المجالات والتخصصات العلمية والتقنية والفنية. ومن هنا تأتي أهمية الصناعات المعرفية والمعلوماتية – سواء الإنتاجية منها أم الخدمية – باعتبارها مصدرًا جديدًا وهامًا لتوليد فرص العمل الملائمة وزيادة دخل العاملين، إضافة إلى أنها تمنح المرأة السعودية فرصًا أوسع للإسهام في سوق العمل بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

لاشك أن هذه المؤشرات تستدعي التوسع في نشاطات الإنتاج والخدمات الأكثر اعتمادًا على كثافة رأس المال المعرفي، والأقل اعتمادًا على العمالة المتدنية المهارة والأجر. ليس فقط لأجل الإسهام في تعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق المحلية والدولية، وتنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية فحسب، بل للإسهام أيضاً في توفير فرص وظيفية جديدة ملائمة ومجزية الأجر للمواطنين. وتتطلب خطط التنمية المتابعة الدقيقة للتعليم بجميع مراحله والتدريب والتحقق الدائم من فاعليتهما. ويقصد بفاعلية التعليم والتدريب بمدى موائمة مخرجات نظام التعليم والتدريب للأهداف التعليمية والتدريبية. وتقاس فاعلية ومردودية نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في مدى قدرته على إدماج خريجيه في عالم العمل ومساهمته في توفير موارد الرزق للمنتفعين بخدماته كما أن كفاءته تعتمد على مدى تلائم مدخلات منظومة التدريب مع مخرجات هذه المنظومة. وتقاس كفاءة النظام على نتيجة تقليل المدخلات بالنسبة لمخرجات محددة وتحقيق ذلك يتوقف على مدى جودة التنظيم لأجهزة التعليم والتدريب وقدرتها على التحكم في الآليات المبرمجة والتخطيط وطرق إعداد ومراجعة المناهج والتطوير الدائم لها وتقوية الارتباط بمؤسسات العمل والإنتاج والتطوير المستمر والشامل للمدربين وتحديث التجهيزات والاستغلال

الأمثل لمؤسسات التدريب القائمة وتنسيق أدوارها. وتلقى مخرجات التعليم في مراحلها الأخيرة والسابقة للعمل الميداني الأهمية الأكبر للمخططين الاستراتيجين. ولا يمكن قياس ملائمة مخرجات هذه المرحلة دون النظرة بشمولية لجميع مراحل التعليم والمتابعة المستمرة لها والسعي الدائم لتطويرها والتحقق من تكامل المراحل المختلفة لمنظومة التعليم والتدريب.

القوى العاملة

تشير تقديرات خطة التنمية السابعة[٣] إلى أن إجمالي عدد السكان من السعوديين قد بلغ (١٥,٧) مليون نسمة في عام ١٤٢٠هـ، ويمكن أن يرتفع ليصل إلى نحو (٢٩,٧) مليون نسمة في عام ١٤٤٠هـ، وذلك بزيادة نسبتها (٨٩,٢%). وبمعدل نمو سنوي يبلغ متوسطه حوالي (٣,١%). وعليه فمن المتوقع أن يبلغ عدد السكان السعوديين في عام ١٤٣٠هـ حوالي (٢١,٩) مليون نسمة، كما يتوقع أن يصل إلى حوالي (٣٨,٥) مليون نسمة في عام ١٤٥٠هـ وذلك بمعدل زيادة سنوية تبلغ في متوسطها (٢,٩) بين عامي ١٤٤٠هـ و ١٤٥٠هـ – جدول رقم (١). كما تتوقع خطة التنمية السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥هـ) أن يظل معدل نمو السكان السعوديين في سن العمل مرتفعاً إذ سيتراوح بين (٣,٥%) و(٤,١%) خلال الفترة من ١٤٢٠-١٤٤٠هـ. من هنا فإنه يقدر عدد السكان السعوديين في سن العمل بحوالي (١٣,٩) مليون نسمة في عام ١٤٣٠هـ، ويصل إلى حوالي (٢٠) مليون نسمة في عام ١٤٤٠هـ. وباستخدام معدل النمو السابق نفسه فإنه يتوقع أن يصل عدد السكان في سن العمل إلى حوالي (٢٨,٧) مليون نسمة في عام ١٤٥٠هـ. وقد تم تقدير هذه الأعداد على أساس أن معدل الزيادة السنوية سوف يبلغ في المتوسط حوالي (٣,٧ %) بناءً على ما تتوقعه الخطة لهذا النمو والبالغ (٣,٥% إلى ٤,١%) بين عامي ١٤٢٠هـ و ١٤٤٠هـ – جدول (١).

تشير الدراسات التي أعدتها وزارة التخطيط إلى أن القوى العاملة السعودية ستزداد من (٣,٢) مليون عامل في عام ١٤٢٠هـ إلى حوالي (٤) ملايين عامل في عام ١٤٢٥هـ، بمعدل

---

(٣) خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ، وزارة التخطيط.

نمو سنوي مقداره (٤,٦٩ %) في المتوسط، وإلى (٨,٣) مليون عامل في عام ١٤٤٠هـ، وباستخدام هذا المعدل من النمو فإن القوى العاملة السعودية سوف يبلغ عددها في عام ١٤٣٠هـ حوالي (٥) ملايين عامل، وفي عام ١٤٥٠هـ حوالي (١٢,٥) مليون عامل – جدول رقم (١). ويمثل الطلب على القوى العاملة فرص العمل المتاحة في سوق العمل أو مجموع قوة العمل المدنية من سعوديين ووافدين، حيث تتوقع خطة التنمية السابعة أن يستوعب القطاع الخاص معظم الداخلين الجدد إلى سوق العمل نظراً لأنه من المستهدف تثبيت حجم إجمالي العمالة الحكومية عند مستواها في نهاية الخطة السادسة ١٤١٩-١٤٢٠هـ، وقدرت خطة التنمية السابعة إجمالي الطلب على القوى العاملة بحوالي (٧,٢) مليون عامل في عام ١٤٢٠هـ، ليرتفع إلى حوالي (٧,٥) مليون عامل بنهاية الخطة السابعة ١٤٢٥هـ، ويصل إلى حوالي (١٠,٧) مليون عامل في عام ١٤٤٠هـ. وبناءً على نسبة النمو هذه فإنه يتوقع أن يصل حجم الطلب على القوى العاملة في عام ١٤٣٠هـ إلى حوالي (٨,٥) عامل، ويرتفع هذا العدد ليصل إلى حوالي (١٣,٥) مليون عامل في عام ١٤٥٠هـ – جدول (١).

جدول (١): تطور سوق العمل في المملكة حتى عام ١٤٥٠هـ.

السنة	إجمالي السكان من السعوديين (مليون نسمة)	السكان السعوديون في سن العمل (مليون عامل)	قوة العمل (مجموع العاملين من السعوديين) (مليون عامل)	الطلب على العمل (فرص العمل المتاحة في السوق) (مليون فرصة)
١٤٢٠هـ	١٥,٧	٩,٧	٣,٢	٧,٢
١٤٣٠هـ	٢١,٩	١٣,٩	٥	٨,٥
١٤٤٠هـ	٢٩,٧	٢٠	٨,٣	١٠,٧
١٤٥٠هـ	٣٨,٥	٢٨,٧	١٢,٥	١٣,٥

من خلال هذه التقديرات الواردة في الجدول (١) يتبين أنه ينبغي أن لا يزيد عدد القوى العاملة الوافدة في المملكة عن مليون عامل بحلول عام ١٤٥٠هـ. فالعرض من القوى العاملة المواطنة سيكون حوالي (١٢,٥) مليون عامل، والطلب على قوة العمل يتوقع أن يصل إلى

حوالي (١٣,٥) مليون عامل. وبناءً على ذلك فإن عدد القوى العاملة الوافدة يجب أن يتناقص بمعدل لا يقل عن (١٥٠) ألف عامل سنوياً، ويتم إحلال القوى العاملة المواطنة محلهم. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم حساب قوة العمل من السعوديين حسب معدل النمو الذي قدرته خطة التنمية السابعة. وبالنظر إلى نسبة هؤلاء من مجموع السكان في سن العمل نجد أن معدل المشاركة يتراوح بين (٣٣ % إلى ٤٤%). وقد ترتفع هذه النسبة في حال دخول عدد أكبر من السكان في سن العمل إلى سوق العمل نتيجة لتطور معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدلات المشاركة مستقبلاً. في هذا الحال سوف يكون العرض من القوى العاملة أكثر مما هو متوقع في هذا الجدول، وربما يزيد العرض من القوة العاملة على الطلب عليها، مما قد يؤدي إلى وجود فائض في سوق العمل السعودي من القوة العاملة المواطنة بحلول عام ١٤٥٠هـ.

في محاولة لاستقراء الوضع الحالي لسوق العمل والتخصصات العلمية والتقنية في مختلف المستويات التعليمية والمهنية، تم تصنيف المهن القائمة حالياً في سوق العمل السعودي إلى (٢٨٩) وظيفة ومهنة. إجمالي القوى العاملة المدنية في القطاع المهني من المواطنين والوافدين هو (٤,٩٧٤,٩٨١) موظفاً وعاملاً حتى تاريخ ١٤٢٤/٤/٣٠هـ، أما عدد السعوديين العاملين في القطاع العام فقد بلغ (٦٦٠,١٩٦) بينما بلغ عددهم في القطاع الخاص (٥٢١,٨٣٧) موظفاً وعاملاً، ويشكل الوافدون الأغلبية في عدد القوى العاملة فقد بلغ إجمالي عدد الوافدين في القطاع الخاص (٣,٦٥٧,٦١٧) ويقل عددهم في القطاع العام حيث لا يتعدى (١٣٥,٣٣١) موظفاً وعاملاً [٤].

استسقاءً من البيانات الإحصائية الواردة في دراسة مجلس الشورى[٥] ،تم تصنيف الوظائف والمهن إلى أربعة أقسام رئيسة هي: وظائف علمية ووظائف تقنية ووظائف مهنية ووظائف نظرية. وتشمل الوظائف النظرية جميع التخصصات التي لا تتعلق بالعلوم والتقنية بشكل مباشر وترتبط بالعلوم الإنسانية بشكل أكبر. وقد تم تشريح واقع الوظائف حتى

---

(٤) د. عيد الشمري وآخرون، دراسة الاستراتيجية الوطنية الشاملة بعيدة المدى للتعليم التطبيقي والتقني والتدريب الفني ١٤٢٥-١٤٥٠هـ، مجلس الشورى، ١٤٢٤هـ

(٥) نفس المرجع السابق (٤).

١٤٢٤/٤/٣٠هـ ووضع ملخصا بها في الجدول (٢). فقد بلغ عدد السعوديين العاملين في القطاع العام (٦٦٠,١٩٦) موظفاً (١٣,٢٧% من إجمالي الوظائف) وفي القطاع الخاص (٥٢١,٨٣٧) موظفاً (١٠,٤٩% من إجمالي الوظائف) بإجمالي (١,١٨٢,٠٣٢) موظفاً (٢٣,٧٦% من إجمالي الوظائف). في حين بلغ إجمالي الوافدين في القطاع العام (١٣٥,٣٣١) موظفاً (٢,٧٢% من إجمالي الوظائف) وفي القطاع الخاص (١,٤٦٣,١٥٣) موظفاً (٧٣,٥٢% من إجمالي الوظائف) بإجمالي (٣,٦٥٧,٦١٧) موظفاً (٧٦,٢٤% من إجمالي الوظائف). وبلغ إجمالي العاملين في الوظائف العلمية (٥٨٢,٥٦٩) موظفاً (أي بنسبة ١١,٧% من إجمالي القوى العاملة). في حين بلغ إجمالي العاملين في الوظائف التقنية (٤١٤,١١٤) موظفاً (أي بنسبة ٨,٣٢% من إجمالي القوى العاملة). أما في الوظائف المهنية فقد بلغ إجمالي العاملين (١,٨٠٦,٧١٧) موظفاً (أي بنسبة ٣٦,٣٢% من إجمالي القوى العاملة). كما بلغ إجمالي العاملين في الوظائف النظرية (٢,١٧١,٥٨١) موظفاً (أي بنسبة ٤٣,٦٥% من إجمالي القوى العاملة). كما يوضح الجدول (٢) تفصيلاً لنسب السعوديين والوافدين وفقاً لتصنيف الوظائف المذكور. وأظهر التحليل الإحصائي أن مخرجات التعليم والتدريب الحالية وفقاً لطاقة مؤسسات التعليم الحالية لن تتمكن من البدء بسداد الاحتياج الوطني من السعوديين للمجالات العلمية والتقنية قبل عشرين عام. كما أن هناك تخصصات تحتاج إلى أكثر من ١٠٠ سنة لسداد الاحتياج فيها من السعوديين وهناك تخصصات ومهن ليس للتعليم والتدريب مخرجات فيها. وبينت الإحصاءات أن نسبة السعوديين للوافدين من واقع التخصصات العلمية والتقنية في المملكة حتى تاريخ ١٤٢٤/٤/٣٠هـ تفاوتت من أقل من ٢% إلى تقريباً ٦٠% في التخصصات التي بها سعوديين.

لقد حققت المملكة قفزات تنموية نوعية كبيرة في العديد من المجالات، وتحولت من بلد صحراوي إلى بلد يصدر الكثير من المنتجات الصناعية وبخاصة البتروكيماويات، وارتفع عدد المصانع من ١٩٩ مصنعاً عام ١٣٩٠هـ إلى أكثر من ٢,٠٠٠ مصنعاً عام ١٤١٢هـ [٦،٧] . ثم

---

(٦) محمد أبا الخيل، الاقتصاد السعودي: الواقع والتطلعات، الرياض، جامعة الملك سعود، اللجنة الثقافية العامة، شعبان ١٤٠٤هـ، ص ١٣-١٤.

(٧) وزارة التخطيط ١٤١٣هـ، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤١٢هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

إلى أكثر من ٣,٥٠٠ مصنعاً الآن؛ كما ارتفعت قيمة القروض المخصصة للمشاريع الصناعية من ٣٥ مليار ريال عام ١٣٩٥هـ إلى ٤٨ مليار عام ١٤١٢هـ.[٨] إلا أن هناك هوة تفصل بين هذه التنمية وبين التعليم. إذا ما زالت نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع الصناعي هي قوى وافدة.

جدول (٢): توزيع الوظائف والمهن حتى ١٤٢٤/٤/٢٤هـ.

طبيعة المهنة	علمي	تقني	مهني	نظري	المجموع
السعوديون في القطاع العام	٢٢١،١٢٨ (%٣٧,٩٦)	٢٠،٥٩٥ (%٤,٩٧)	٤،٥٦٥ (%٠,٢٥)	٤١٣،٩٠٨ (%١٩,٠٦)	٦٦٠،١٩٦ (%١٣,٢٧)
السعوديون في القطاع الخاص	٤٠،٧٤٩ (%٦,٩٩)	٤٤،٧٣٨ (%١٠,٨٠)	١٧٢،٠٦٠ (%٩,٥٢)	٢٦٤،٢٩٠ (%١٢,١٧)	٥٢١،٨٣٧ (%١٠,٤٩)
السعوديون في القطاعين	٢٦١،٨٧٧ (%٤٤,٩٥)	٦٥،٣٣٣ (%١٥,٧٨)	١٧٦،٦٢٥ (%٩,٧٨)	٦٧٨،١٩٨ (%٣١,٢٣)	١،١٨٢،٠٣٣ (%٢٣,٧٦)
الوافدون في القطاع العام	١٠٤،٤٥٥ (%١٧,٩٣)	٥٨٤ (%٠,١٤)	٦٠ (%٠,٠٠٣)	٣٠،٢٣٢ (%١,٣٩)	١٣٥،٣٣١ (%٢,٧٢)
الوافدون في القطاع الخاص	٢١٦،٢٣٧ (%٣٧,١٢)	٣٤٨،١٩٧ (%٨٤,٠٨)	١،٦٣٠،٠٣٢ (%٩٠,٢٢)	١،٤٦٣،١٥١ (%٦٧,٣٨)	٣،٦٥٧،٦١٧ (%٧٣,٥٢)
الوافدون في القطاعين	٣٢٠،٦٩٢ (%٥٥,٠٥)	٣٤٨،٧٨١ (%٨٤,٢٢)	١،٦٣٠،٠٩٢ (%٩٠,٢٢)	١،٤٩٣،٣٨٣ (%٦٨,٧٧)	٣،٧٩٢،٩٤٨ (%٧٦,٢٤)
إجمالي العاملين	٥٨٢،٥٦٩	٤١٤،١١٤	١،٨٠٦،٧١٧	٢،١٧١،٥٨١	٤،٩٧٤،٩٨١

(٨) وزارة التخطيط ١٤١٣هـ، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤١٢هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

التعليم العام

تبرز إحدى جوانب أهمية التعليم العام ولاسيما في آخر مراحله كونه يعد مدخلات للتعليم العالي. وهذا يدعو لإعادة النظر في واقع التعليم العام كأحد وسائل رفع كفاءة التعليم العالي. إن ما يجب أن يركز عليه التعليم العام في إطار المتغيرات العالمية، هو تعليم عادات ومهارات علمية وليس على حفظ المعلومات، تعليم كيفية التعامل مع مصادر المعلومات ومناهج التفكير العلمي ليتحول الطلاب من مستهلكي معرفة إلى مفكرين ومبدعين. ومنتجي معرفة [٩].

يجب أن يتجه التعليم نحو تعليم الطفل القدرة على الاعتماد على نفسه وغرس وتنمية قدرات التعلم الذاتي والوصول إلى مصادر الثقافة والاستفادة منها في إطار عمل جماعي، لأن انفجار المعرفة العلمية أعطى هذا النوع من العمل أهمية كبرى في إجراءات التعلم، في الوقت الذي ما زالت فيه مناهج التعليم في بلادنا تحتاج للتطوير المستمر لتنمية العمل الجماعي وروح الفريق لدى الطفل الذي بقي عنصراً منفعلاً وليس فاعلاً ومتلقياً سلبياً في الوقت الذي يقود فيه المعلم عملية التعليم، يشرح ويكتب وهذا ما ينمي الاتكالية[١٠].

تبدأ عملية إعداد الطلاب لميادين الحياة في المرحلة الثانوية أي في فترة متأخرة نسبياً. فتجاربنا الاجتماعية والقائمة سابقاً على إعداد الطلاب للحياة العملية في سن مبكرة قد أعطت نتائج أفضل ضمنت استمرار الكثير من المهن التي يتناقلها الأبناء عن الآباء منذ مئات السنين. ويشير تاريخ التعليم في المملكة إلى أن أول منهاج للتعليم الابتدائي ظهر في المملكة في عام ١٣٤٥هـ أي قبل نحو ٨٠ عاماً وكان يتميز بعنايته الكبيرة بالعلوم الدينية وبتنمية اتجاهات حب الوطن عند الطلاب [١١]. أدخلت بعد ذلك على هذا المنهاج تعديلات كثيرة، إلا أن التعديلات التي طرأت على مناهج التعليم الابتدائي حدثت بمعزل عن حركة المجتمع. فالنفط امتد أثره إلى

---

(٩) عثمان عبد العزيز المنيع، تقويم النشاط المدرسي اللاصفي في مرحلة التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ١٤٠٣هـ، ص ١٥٧.

(١٠) نور الدين محمد عبد الجواد، ١٤١٧هـ، التعليم الابتدائي، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، ص ١٣٠.

(١١) وزارة المعارف، ١٤٠٦هـ، فصول في تاريخ التعليم بالمملكة، التعليم الابتدائي، عرض وثائقي إحصائي، الرياض.

مختلف جوانب الحياة ولا يعرف الطالب السعودي حتى الآن أهميته ومشتقاته وأهمية المحافظة عليه. علماً بأن هذا النفط وجد مكانه في التعليم في الولايات المتحدة عام ١٩٧٣م، أي مع بدايات أزمة البترول. وقد برر رودني إدخال موضوع البترول في التعليم الأمريكي بقوله أن المجتمع الأمريكي قد اعتاد اللجوء إلى التربية لمساعدته في مواجهة أزماته الوطنية(١٢). وعلى الرغم من الإشارة الصريحة لأهداف التعليم الثانوي إلى إعداد الطلاب للحياة العملية، فإن الطلاب في التعليم العام لم يزودوا بالمهارات التي تمكنهم من الإسهام في أنشطة مجتمعاتهم واحترام العمل اليدوي وهو أمر حث عليه الإسلام، وهو ضرورة من ضرورات الحياة يسهم في إعداد الفرد وتكوين المجتمع. لذلك فإن البعض دعا إلى إغراق المدارس بألعاب تقنية من أجل تنمية حب العمل المهني(١٣). ولقد أشار أحد الأكاديميين في المملكة في سياق أعمال ندوة التعليم العالي رؤى مستقبلية والتي عقدت في الرياض في فبراير عام ١٩٩٨م إلى أن: "نجارنا وخبازنا وبناءنا كان منا، أما الآن فما الذي جرى..لا النجار نجارنا ولا الخباز خبازنا ولا البناء بناؤنا..!". باختصار يجب أن نعيد النظر في أهداف التعليم ومناهجه التي تعتبر عامة في صياغتها ولم تأخذ بالحسبان بما يكفي المتغيرات العلمية والتقنية الجديدة؛ كما يجب أن يحتل العمل وحبه واحترامه مكانة بارزة في هذا التعليم.

النظر لجميع مراحل التعليم بشكل شامل أمر أساس وهام وكذلك المتابعة المستمرة والسعي الدائم لتطويرها والتحقق من تكامل المراحل المختلفة لمنظومة التعليم والتدريب. فمراحل التعليم العام تعتبر البداية الحقيقة لتأهيل شخصية أبناء المجتمع وإكسابهم المعرفة الأولية والأساسية. فهي تبدأ برياض الأطفال مروراً بالمرحلة الابتدائية فالمتوسطة فالثانوية. وتشمل أيضاً مراحل تعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم الخاص. وهناك تطوير مستمر للمناهج لاسيما ما يتعلق منها بالعلوم والرياضيات غير أن هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في واقع تعليم العلوم

---

(١٢) رودني ف. ألن، التربية وقضايا الطاقة: الأهداف والممارسات العملية، ترجمة محمد عبد العليم مرسي، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٤٠٧هـ، ص ٤٦.

(١٣) محمود محمد سفر، التكنولوجيا نقل أم استنبات، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، وقائع الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج. ٤-٧ يناير ١٩٨٢م، ص. ٢٠-٢٠٢.

والرياضيات والجوانب التقنية ومتطلباتها في جميع هذه المراحل والتطوير المستمر لذلك. فمرحلة رياض الأطفال تعد أولى مراحل التعليم وهي وإن كانت لا تعد فعلياً من مراحل التعليم المنهجي إلا أنها من المراحل الأساسية والهامة لبناء شخصية الفرد وإكسابه المهارات الأساسية وحب الاستطلاع والتعرف على الأشياء وتطوير وسائل الاتصال الاجتماعي والاتصال بالمحيط الخارجي بشكل عام. وبالوقوف على وضع رياض الأطفال في المملكة نجد أن المفهوم الاجتماعي السائد لها محدود وهي بدرجة كبيرة ومن الناحية الواقعية تعد من الكماليات إذ أنها توظف بشكل رئيس كمكان للحضانة لأطفال الأمهات العاملات. وقد تكون هذه المرحلة هي إحدى البدايات الحقيقية لتطوير جوانب العلوم والرياضيات والتطبيقات التقنية في مراحل التعليم وفي بناء الفرد بشكل صحيح وتعزيز المفاهيم الدينية الصحيحة. من هذا المنطلق لا بد من التفاتة حقيقية وجادة لإعادة النظر في وضع هذه المرحلة من التعليم والاهتمام بها من جميع الجوانب. وتعتبر مرحلة التعليم الابتدائي هي المرحلة التعليمية الأساسية التي يتم من خلالها متابعة النمو الذهني والعقلي للفرد وتنمية المعلومات والمهارات لديه ومراقبة النمو الصحي البدني وتقويم النمو السلوكي للفرد من خلال القدوة الحسنة بشكل غير مباشر من المعلم وبقصص وسير العلماء البارزين في مجالات العلوم. كما يتم تحفيز الفرد على التعامل والتواصل الصحيح مع المجتمع والمحيط الخارجي من خلال التخاطب المباشر والمستقل وباستخدام الوسائل التقنية المختلفة وتفهم منظوماتها. وفي هذه المرحلة ينبغي شحذ العقول وحثها على التساؤل والتفكر وتقريب المفاهيم العلمية بالوسائل الإيضاحية واستخدام الوسائل التقنية بصفة ذاتية وتدعيم وسائل إدراك الأسس الرياضية ولغات التخاطب. في حين أن المرحلة المتوسطة ولاسيما المرحلة الثانوية تبدأ معها مجالات التعلم الذاتي نسبياً وتعد المرحلة الرئيسة لبلورة الشخصية الفكرية المبنية على المعلومات العلمية والأدوات التقنية. تتجه مناهج المدارس المتوسطة العامة في المملكة نحو إعداد الطالب إعداداً متكاملاً دينياً وعقلياً وجسمياً مع اهتمام واضح بالعلوم الدينية وباللغة العربية والعلوم الاجتماعية. وتدرس الثانويات العامة في وزارة التربية والتعليم من السنة الثانية تخصصات مختلفة هي: العلوم الشرعية واللغة العربية و العلوم الإدارية والاجتماعية والعلوم الطبيعية والعلوم التطبيقية والتي أخذت تندثر منذ عدة سنوات. أما بالنسبة للبنات فإن هناك تخصصين هما الشعب العلمية والشعب الأدبية.

اهتمت المملكة بتطوير المناهج وشكلت عدة لجان لهذه الغاية. كما أن مدينة الملك عبد

العزيز للعلوم والتقنية مولت مشاريع بحوث في هذا الإطار. يضاف إلى ذلك لجنة وطنية للتعليم تقوم مدينة الملك عبد العزيز بتنسيق أعمالها. وتشير الأوراق والمنشورات المختلفة إلى أن وزارة التربية والتعليم سعت من خلال تطوير المناهج وبخاصة المناهج الثانوية إلى ربط التعليم بالبيئة وتنمية مقدرة الطفل على التفكير. كما سبق وأن سعت أيضاً الرئاسة العامة لتعليم البنات إلى تطوير المناهج(١٤). ويشير بعض المفكرين والتربويين إلى ضرورة تشعب التعليم وعدم اقتصاره على قسمين أدبي وعلمي. كما يشيرون إلى ضرورة تطوير بنية التعليم وإعادة هيكلته وتطوير مناهجه لتنويع مساراته ومساقاته لتوفير فرص أكبر أمام الطلاب. وقد طبقت وزارة التربية والتعليم هذا التنوع اعتباراً من عام ١٤١٤هـ(١٥،١٦،١٧). وتبين دراسة توزيع الطلاب بين هذه الشُعب أن طلاب التعليم الثانوي يفضلون التعليم العام عن التعليم الفني بسبب مكانته المرموقة في أذهان الطلبة وأذهان أسرهم والقصور في التعليم الفني لمقومات التعليم الجيد بسبب نقص إمكانياته. ففي المملكة لم تزد نسبة طلاب التعليم الفني عن ٤,٦% من طلاب التعليم العام وهي نسبة آخذة في التناقص على ما يبدو من دراسة تطور طلاب كلا النوعين من التعليم(١٨). وفي ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها المملكة، يحتاج التعليم ليس إلى بدائل كثيرة أمام الطلاب لمساعدتهم على مواجهة الظروف المستجدة والمتغيرة فحسب، وإنما يحتاج التعليم إلى قاعدة علمية صلبة تمكنهم من التكيف مع العلوم والتقنيات الحديثة، في إطار ثقافات عريضة من

---

(١٤) الرئاسة العامة لتعليم البنات، تعليم البنات في المملكة العربية السعودية خلال اثنين وثلاثين عاماً من بداية ١٣٨٠هـ إلى نهاية ١٤١١هـ، ١٤١٢هـ، الرياض.

(١٥) مكتب التربية بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٤١٢هـ، آليات التخطيط الشامل للإصلاح التعليمي، ترجمة بدر الديب، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

(١٦) رمضان محمد القذافي، التعليم الثانوي في البلاد العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢م.

(١٧) وزارة المعارف، أربعون عاماً من عمر التعليم في وزارة المعارف. مرجع سابق.

(١٨) وزارة المعارف، ١٤٠٦هـ التطوير التربوي، إحصاءات التعليم في المملكة العربية السعودية، العدد ١٨، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي، الأعداد ٢٨، ٢٩، ٣٠. الرئاسة العامة لتعليم البنات، البطاقة الإحصائية لعام ١٤١٥هـ، وزارة المعارف، خلاصة إحصائية عن تقييم البيئة لعام ١٤١٥هـ، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، التقرير الإحصائي ١٤١٥هـ.

المهارات العلمية التقنية التي تمزج بين الثقافة المهنية والنظرية وتربط بين الفكر والعمل[١٩].

تطور عدد خريجي القسم الأدبي في الثانوية العامة من قرابة ٣٤,٤٠٠ خريجاً عام ١٤١٩هـ إلى حوالي ٣٨,٤٠٠ خريجاً عام ١٤٢٤هـ. أي أن عدد الخريجين قد ارتفع خلال السنوات الست الماضية بحوالي ١١% وهذا يعني معدل نمو سنوي يقارب ٢%. إلا أنه يبدو أن نسبة النمو الكبيرة كانت في خريجي العلوم الشرعية، إذ وصلت نسبة النمو إلى (١٢%) وهي نسبة أكبر من نسب نمو التخصصات الأخرى. ويمثل خريجو الأقسام الأدبية حوالي ٣٥% من مجموع خريجي التعليم الثانوي في عام ١٤٢٤هـ. وهي نسبة تتجه نحو الانخفاض، إذ كانت تقارب ٤٩% عام ١٤١٩هـ، ثم تدنت إلى ٣٥% عام هـ. لقد ارتفع عدد خريجي القسم العلمي من ٣٥,٩٠٨ خريجاً عام ١٤١٩هـ إلى ٦٩,٩٦١ خريجاً عام ١٤٢٤هـ. أي أن نسبة خريجي القسم العلمي قد ارتفعت خلال بضع سنين بنسبة تقارب ٩٥% (١٤% سنوياً). يبدو من جانب آخر أن عدد المنتسبين إلى التخصصات العلمية يزداد مع الزمن فقد كان نسبة الخريجين منها عام ١٤١٩هـ تقارب ٥١% عام ١٤١٩هـ إلا أن هذه النسبة قد جاوزت ٦٥% عام ١٤٢٤هـ. وهو مؤشر جيد عن توجه التعليم العام نحو زيادة الاهتمام بالعلوم والتقنية على حساب التخصصات الأدبية الأخرى.

تسمح الدراسات المستقبلية لتوجه تطور خريجي القسم الأدبي في الثانوية العامة بالتعرف إلى منحى هذا التطور. إذ يتوقع أن يصل عدد خريجي القسم الأدبي إلى قرابة ٤٦ ألف خريجاً عام ١٤٤٥هـ. أي أن يزيد عددهم بنسبة ١٩% خلال العقدين القادمين. أي بنسبة نمو سنوية تقارب ١%. ومن المتوقع في هذا السياق أن تنخفض نسبة التخصصات الأدبية من بين الخريجين من ٣٥% من مجموع خريجي الثانوية إلى حوالي ١٩% فقط، وهي ظاهرة تحتاج إلى نظر، خاصة وأن نسبة خريجي التخصصات الإدارية يتوقع أن تظل ثابتة في ظل الاهتمام الكبير في تطوير الأعمال وعولمة الاقتصاد والإدارة. أما فيما يتعلق بخريجي القسم العلمي فإنه يتوقع أن يرتفع عددهم من حوالي ٧٥ ألفاً عام ١٤٢٥ هـ إلى أكثر من ٢٠٠ ألفاً عام ١٤٤٥هـ. وهذا يعني أن زيادة عدد خريجي القسم العلمي ستصل إلى أكثر من ٢,٦٦ مرة

---

(١٩) محمد مصطفى متولي، ١٤١٦هـ، تقويم التجارب المستحدثة في تنويع التعليم الثانوي في ضوء أهدافها، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

خلال العشرين سنة القادمة، كما يعني أن نسبة النمو السنوية لعدد خريجي القسم العلمي سيقارب ٥% سنوياً خلال عقدين من الزمن. من المتوقع أيضاً أن ترتفع نسبة خريجي التخصصات العلمية من ٥١% إلى أكثر من ٨٠% خلال عشرين عاماً إن سيطـــرة المجالات العلمية على خريجي التعليم الثانوي يثير موضوعين أساسيين: الحاجة إلى مراجعة وعناية دقيقة للتوزيع في التخصصات العلمية حتى لا يقود ذلك إلى خلل في هيكلة التخصصات العلمية في منظومة التعليم والتدريب؛ واهتمام وزارة التربية والتعليم بالتخصصات العلمية لا يقابله متابعة في التعليم العالي، بسبب عدم القدرة الاستيعابية للأقسام العلمية، الأمر الذي يقود إلى زيادة نسبة طلاب التخصصات الأدبية على نحو كبير ويدفع للتساؤل عن جدوى اهتمام التعليم العام بالأقسام العلمية فيها.

تطور عدد خريجات القسم الأدبي في الثانوية العامة من قرابة ١٨,٥ ألف خريجة عام ١٤١٠ هـــ إلى ٦٢ ألف خريجة عام ١٤٢٠هـــ، يمثلن قرابة ٦٢% من مجموع خريجات الثانوية العامة في المملكة. وهي نسبة تذبذبت حول هذا المعدل خلال السنوات العشر الماضية. وقد تطور عدد خريجات القسم الأدبي خلال السنوات العشر الماضية على نحو كبير تجاوز فيه ٢,٣٤ مرة. وبمعنى آخر فقد وصلت نسبة النمو السنوي لخريجات القسم الأدبي خلال السنوات العشر الماضية إلى ما يقارب ١٣%. وارتفع عدد خريجات القسم العلمي من ٩,٣٧٥ خريجة عام ١٤١٠هـــ إلى أكثر من ٣٧ ٤٠,٠ خريجة عام ١٤٢٠هـــ. أي أن نسبتهن قد زادت حوالي ٣ مرات (١٥% سنوياً). من جانب آخر تمثل خريجات القسم العلمي في الثانوية العامة قرابة ٣٨% عام ١٤٢٠هـــ، وهي نسبة يبدو أنها لا تتغير مع الزمن. ويتجه عدد خريجات القسم الأدبي في الثانوية العام نحو الارتفاع خلال العقدين القادمين. إذ يتوقع أن يصل عددهن عام ١٤٤٥هـــ إلى أكثر من ١٧٠ ألف خريجة. أي يتوقع أن يزداد عددهن ١,٦٥ مرة خلال هذه الفترة. ويتوقع استمرار سيطرة المجالات الأدبية التي سوف تشكل قرابة ثلثي عدد الخريجات. بمعنى آخر فإن دراسة مستقبلات خريجات القسم الأدبي تبين أن نسبة النمو السنوي للخريجات سيصل خلال العقدين القادمين إلى ما يقارب ٤% سنوياً. وستستمر العناية بالمجالات الأدبية على حساب المجالات العلمية بالنسبة للإناث. أما فيما يتعلق بخريجات القسم العلمي فإنه يتوقع أن يرتفع عددهن من حوالي ٣٢ ألفاً عام ١٤٢١هـــ إلى أكثر من ٩٠ ألفاً عام ١٤٤٥هـــ. كما يتوقع أن يرتفع عدد الخريجات في القسم الأدبي من قرابة ٢٥ ألف خريجة إلى أكثر من ٧٦

ألفاً. وهذا يعني أن زيادة عدد خريجات القسم العلمي ستصل إلى أكثر من ١,٨١ مرة خلال العشرين سنة القادمة، كما سيكون نسبة نمـــــو الخريجات (١,٩٥ مرة) (٥% سنوياً). من الملاحظ أيضاً أن المستقبل لن يحمل جديداً إذ من المتوقع أن تبقى نسبة التخصصات العلمية بحدود ٣٤% من مجموع الخريجات.

إن سيطرة المجالات الأدبية على خريجات التعليم الثانوي يشير إلى أن سياسة التعليم تضع إطاراً نظرياً لعمل المرأة في مجالات التربية فقط تحت تأثيرات اجتماعية أو منظومة القيم المحلية. إلا أن ذلك سيترك آثاراً سلبية كبيرة على مستوى التعليم في المملكة بسبب الدور المتزايد للأسرة في منظومة التعليم وبسبب زيادة أهمية العلوم والتقنية في التعليم. لذلك ستبقى الإناث وهن الأمهات عاجزات عن تقديم المساعدة لأبنائهن في المجالات العلمية وهو ما سيؤثر سلباً على كفاءة التعليم.

للحصول على الإسقاطات اللازمة لأعداد الطلاب والطالبات كان لا بد من الوقوف على أعداد خريجي الثانوية وما يقابلها من قيد في مرحلة البكالوريوس منذ عام ١٤٠١هـ إلى ١٤٢٠هـ، موضحة في شكل (١). ومن المعطيات السابقة يمكن استنتاج الإسقاطات المستقبلية لخريجي الثانوية العامة وطلاب المرحلة الجامعية حتى العام ١٤٤٠هـ، شكل (٢) .

التعليم العالي

بلغ عدد الطلاب والطالبات المقيدين في مرحلة التعليم العالي بمختلف مستوياتها (الدبلوم دون الجامعي، البكالوريوس، الدبلوم العالي، الماجستير، الدكتوراه والزمالة) في كافة مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات ومعاهد عليا عام ١٤١٨هـ (٣٣٦,٢٢٤)[٢٠] طالباً وطالبة، وقد ارتفع القيد عام ١٤٢٣-١٤٢٤هـ إلى (٥٢٥,٣٤٤)[٢١] طالباً وطالبة. نسبة الطلاب ٤١,٧٥% والطالبات ٥٨,٢٥% حسب التفصيل في جدول (٣). ويمكن استنتاج أن أكبر عدد من الطلبة (طلاب وطالبات) مقيدون في كليات وزارة التربية والتعليم وبنسبة ٥١,٢٥% تليها الجامعات الحكومية بنسبة ٣٧,٣٦%.

---

(٢٠) وزارة التعليم العالي: إحصاءات التعليم العالي، ١٤١٩-١٤٢٠هـ.

(٢١) نفس المرجع السابق (٢٠).

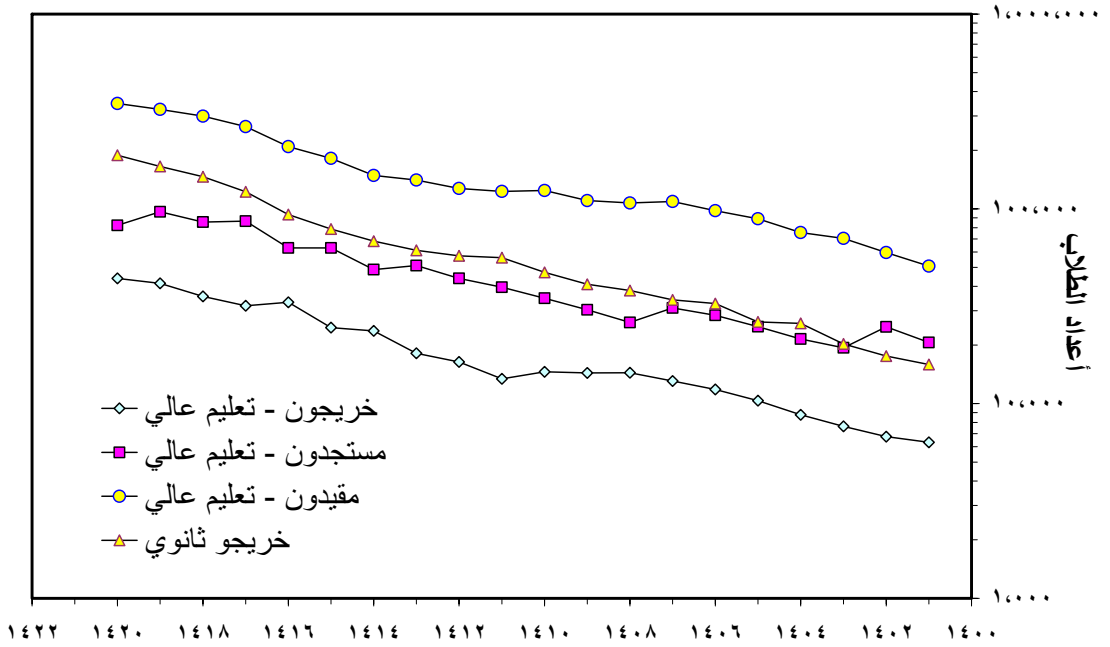

شكل (١): طلاب مرحلة البكالوريوس و خريجو الثانوية العامة (١٤٠١–١٤٢٠هـ).

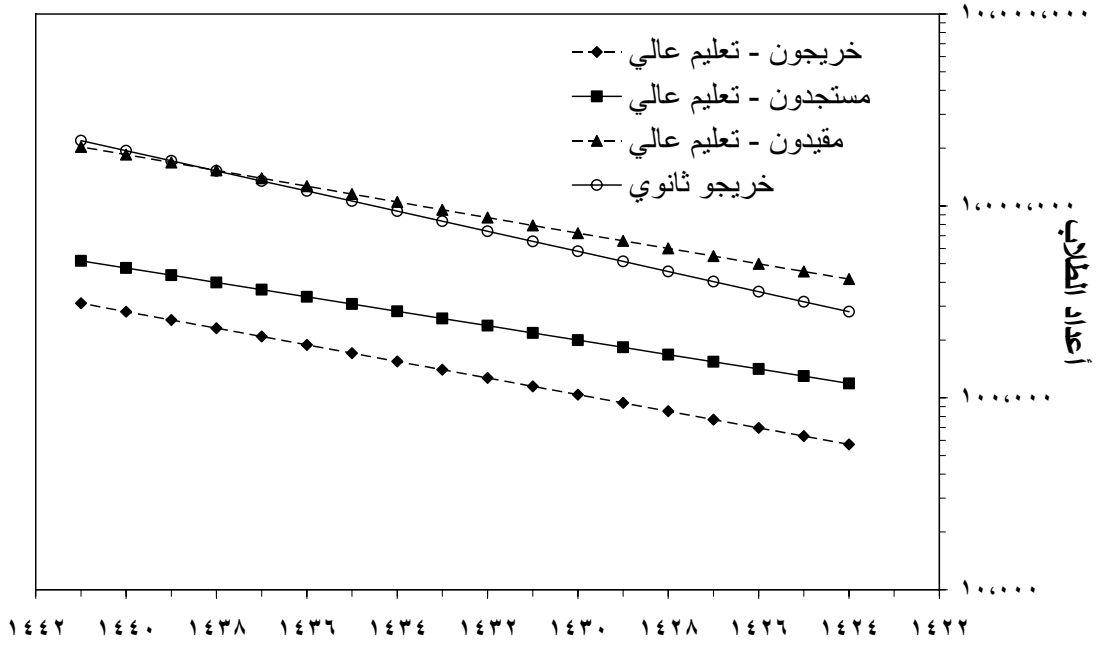

شكل (٢):إسقاط طلاب البكالوريوس وخريجو الثانوية العامة (١٤٢٤–١٤٤٠هـ).

جدول (٣): إجمالي أعداد الطلاب والطالبات المقيدون بمؤسسات التعليم العالي (١٤٢٣-١٤٢٤هـ)

الجامعة / الكلية	طلاب	طالبات	المجموع	النسبة
الجامعات (وزارة التعليم العالي)	١٤٢,٤٦٥	٤٩,١٥٧	١٩١,٦٢٢	٣٧,٣٦
كليات المعلمين (وزارة التربية والتعليم)	٢٩,٩٨٩	٢٣٢,٨٨٤	٢٦٢٨٧٣	٥١,٢٥
التعليم الفني والتدريب المهني (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني)	٣٣,٨٧٦	٠	٣٣,٨٧٦	٦,٦
كليات العلوم الصحية (وزارة الصحة)	٤,٦٠٢	٢٦٨٥	٧,٢٨٧	١,٤٢
الكليات الصناعية (الهيئة الملكية للجبيل وينبع)	٣,٨٥٦	٠	٣,٨٥٦	٠,٧٥
وزارة الصحة	٤,٧١١	٢٦٨٢	٧,٣٩٣	١,٤٤
الشؤون الصحية بالحرس الوطني	٠	١٩٠	١٩٠	٠,٠٣
معهد الإدارة العامة	٣,٧١٤	٤٧٠	٤,١٨٤	٠,٨١
الكليات الأهلية	٧٤٥	٨١٩	١,٥٦٤	٠,٣
الإجمـــــالي	٢٢٣,٩٥٨	٢٨٨,٨٨٧	٥١٢,٨٤٥	%١٠٠

وزارة التعليم العالي، إحصاءات التعليم في المملكة العربية السعودية ١٤٢٢-١٤٢٣هـ.

إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من وجود ٥١,٢٥% من الطلاب والطالبات مقيدين في كليات وزارة التربية والتعليم نجد ٧,١٩% كذلك في جامعة الإمام في تخصصات نظرية و١,٠٦ في الجامعة الإسلامية إضافة إلى التخصصات النظرية الأخرى التي تحتويها الجامعات فسوف يتم إلقاء الضوء على التخصصات التقنية ومقارنتها بالتخصصات الإنسانية في الجامعات السعودية والوقوف على مدى تطورها منذ عام ١٤١٨-١٤٢٣هـ. تطورت أعداد كليات العلوم والتقنية والكليات النظرية في جامعات المملكة بنسبة نمو كلي ٣٥,٢٩%.

تشير التوجهات المستقبلية إلى ازدياد عدد الطالبات، حيث أن الأعداد المستهدفة في خطة التنمية السابعة للجامعات الثمان وكليات البنات من الطالبات المستجدات (٢٨٦,٥٠٠ طالبة) وكذلك الخريجات (١٤٦,٠٥٠ طالبة). يفوق عدد المستجدين بزيادة (٢٠٣,٥٠٠ طالب) والخريجين (١٢٧,٤٠٠ طالب). كما أن مجموع الأعداد المستهدفة من المستجدين والمستجدات سوف تصل إلى ٤٩٠,٠٠٠ طالب وطالبة، وأعداد الخريجين سوف يصل إلى ٢٧٢,٤٥٠ طالب وطالبة مع نهاية الخطة. ولا يقتصر تفوق أعداد الطالبات على أعداد الطلاب في الجامعات

وكليات البنات فقط، بل في المرحلة الثانوية أيضاً حيث تشير معدلات النمو السنوية لإجمالي عدد الطلاب والطالبات والطلبة المستجدين والمستجدات ١٢,٤% و١٣,٦% على التوالي، ومعدل النمو السنوي للخريجين والخريجات ١٦,٨%.

مع تزايد الطلب على التعليم العالي وقلة أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والنقص المتزايد بأسباب التقاعد وظروف الابتعاث الخارجي والفرص المتاحة في القطاع الخاص فقد أصبحت مؤسسات التعليم العالي تعاني من تناقص في الهيئة التدريسية المؤهلة في الوقت الذي يتزايد فيه عدد الطلبة على التعليم العالي كل عام. وللوقوف على أوضاع هيئة التدريس في المملكة العربية السعودية يمكن ملاحظة أن أعضاء هيئة التدريس عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ (٢٣,٣٥٩) عضو هيئة تدريس منهم (١٤,٢١٣) سعودي بنسبة (٦٠,٨٤%) وغير سعودي بنسبة (٣٩,١٦%) وقد بلغ عدد الذكور منهم (١٥,٥٠٨) بنسبة (٦٦,٣٩%) وعدد الإناث (٧,٨٥١) بنسبة (٣٣,٦١%). يمكن مقارنة نمو أعداد أعضاء هيئة التدريس في عام ١٤٢٤/١٤٢٣هـ بما أشارت له البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة التعليم العالي إلى أن مجموع أعضاء هيئة التدريس من سعوديين وغير سعوديين في بداية سنوات الخطط التنموية الأربع الأخيرة[٢٢]. ويعد أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس في وزارة التربية والتعليم (كليات البنات) (٥,٥٩٨) عضو هيئة تدريس بنسبة (٢٣,٩٧%) يقمن بمهام إعداد معلمات التعليم العام بالإضافة للتدريس في الدراسات العليا، يلي كليات البنات جامعة الملك سعود (٣,٤٥٢) عضو هيئة تدريس بنسبة (١٤,٧٨%) ثم جامعة الملك عبدالعزيز (٢,٤٥٨) بنسبة (١٠,٥٢%). وتشير إحصاءات وزارة الخدمة المدنية[٢٣] للفئات العمرية لأعضاء هيئة التدريس إلى وجود (٢٠%) تقريباً من أعضاء هيئة التدريس السعوديين تتراوح أعمارهم بين ٥١ وما فوق و٣٥% أعمارهم أكثر من ٤١ سنة. لذا هناك حاجة إلى إيجاد الحلول الفاعلة للحفاظ على جودة التعليم العالي مثل التمديد لأعضاء هيئة التدريس المتميزين والتوسع في الدراسات العليا وفق احتياجات المنظومة

---

(٢٢) مزيد بن إبراهيم المزيد: الابتعاث وعلاقته بالتنمية، تجربة الابتعاث السعودي لأمريكا، مؤتمر خادم الحرمين الشريفين، جامعة الملك سعود.

(٢٣) وزارة الخدمة المدنية: الخدمة المدنية بالأرقام للعام المالي ١٤٢٣/١٤٢٢هـ، مركز المعلومات، ١٤٢٤هـ.

وفتح باب التعاقد للتخصصات المطلوبة والنادرة وتسريع التحاق المعيدين والمحاضرين ببرامج الدراسات العليا وتسهيل إجراءات الابتعاث. كما أن وجود مغريات أفضل في مؤسسات القطاع الخاص تؤدي إلى تسرب أعضاء هيئة التدريس. ومن ناحية أخرى انحسار البعثات الخارجية والفرص المحدودة في الدراسات العليا تقلل من تنامي أعضاء هيئة التدريس السعوديين مما يحتم التعاقد من الخارج بحيث تكون أعضاء هيئة التدريس من غير السعوديين الغالبية بحلول عام ١٤٤٠هـ[٢٤].

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع ميزانية التعليم العالي خلال السنوات الماضية، وكذلك ارتفاع متوسط تكلفة الطالب الجامعي نسبياً وتتطلب مزيداً من الترشيد في هذا الإنفاق[٢٥]. وتشير التقارير إلى أن تكلفة تعليم الطالب الجامعي في الأقطار العربية تبلغ حوالي ٢,٤٠٠ دولار أمريكي كمعدل عام في العام ١٩٩٥م ويشكل ذلك زيادة مقدارها ٣٧% عن تكلفة تعليمه عام ١٩٩٢م[٢٦]. ويبلغ متوسط التكلفة السنوية للطالب الجامعي ما يزيد على ٣٠ ألف ريال أي ما يعادل ٨٠٠٠ دولار لجميع جامعات المملكة، ويلاحظ على تكلفة الطالب الجامعي الاختلاف بين الجامعات حيث تبلغ تكلفة الطالب في جامعة الملك خالد أقل تكلفة للطالب وهي ١٤ ألف ريال وفي جامعة أم القرى ١٦ ألف ريال، أما أعلى تكلفة للطالب فكانت من نصيب الجامعة الإسلامية، وبلغت ٥٤ ألف ريال، ثم جامعة الملك فهد وبلغت ٤٤ ألف ريال. كما تشير بعض الدراسات إلى أن تكلفة الطالب الجامعي في الكليات غير الحكومية تتراوح بين ٣٠-٤٠ ألف ريال وذلك حسب طبيعة الكلية. ويعتبر معدل الإنفاق على الطالب الجامعي في الولايات المتحدة من أعلى المعدلات العالمية حيث بلغ ٢٠,٤٥٨ دولاراً، ويليها سويسرا وبلغ المعدل ١٨,٤٥٠ دولاراً ثم السويد ١٥,٠٩٧ دولاراً، ثم كندا ١٤,٩٨٣ دولاراً، أما أقل المعدلات فكانت من نصيب روسيا وبلغ معدل الإنفاق على التعليم الجامعي بها ٨٩٢ دولاراً، ثم الفلبين ١,٥٨٩

---

(٢٤) محمد عبدالله المنيع: متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية.

(٢٥) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، "الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني" العدد الواحد والثلاثون ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

(٢٦) داخل حسن جربو "التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل" الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، في الفترة من ١٧-١٩/٤/٢٠٠٠م.

دولاراً وإندونيسيا ١,٧٩٩ دولاراً، والهند ١,٨٣١ دولاراً. وكما سبق وأن ذكر فإن معدل الإنفاق على الطالب الجامعي في المملكة تبلغ ٨,٠٠٠ دولاراً، مما يبين أن المملكة تقع في مركز الوسط من حيث الإنفاق على الطالب الجامعي.

هنالك مؤشرات مهمة تقيس معدلات الإنفاق على التعليم مقارنة بالإنفاق على الناتج المحلي ومقارنة بإجمالي النفقات الجارية السنوية منها: الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي حيث المملكة احتلت المرتبة الخامسة بنسبة ٧,٥% كإنفاق على التعليم منسوباً إلى الناتج المحلي، والإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الجاري فقد بلغت المملكة المرتبة الثالثة عشر وبنسبة ٢٠,١% من إجمالي مصروفات الميزانية التي تتجه إلى التعليم.

تشير نتائج الدراسات الميدانية التي أعدتها بعض الجامعات السعودية إلى الحاجة لرفع الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالي متمثلة في عدد السنوات التي يقضيها الطالب بالجامعة ليتخرج منها، لذا حرصت خطة التنمية السابعة على معالجة هذه القضية في إطار أولياتها ذات العلاقة بترشيد الإنفاق الحكومي وتحسين الكفاءة الإنتاجية(٢٧). بالرغم من الجهود المبذولة لإيجاد نوع من التوازن بين مدخلات ومخرجات التعليم العالي كماً وكيفاً وتطوير برامج التعليم العالي إلا أنه لا بد أن يؤخذ في الاعتبار أن ما يواجهه التعليم العالي من طلب متزايد على الالتحاق ببرامجه المختلفة ساهم في اللجوء إلى زيادة الأعداد المقبولة في مختلف مؤسسات التعليم العالي بما لا يتلائم مع الإمكانيات المتوفرة فيها وهذا لا شك له أثره على الكفاءة الداخلية والخارجية من الناحية الكمية والكيفية. تحدد الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي تبعاً لمعدل تدفق الدارسين وانتقالهم خلال سنوات الدراسة به، فكلما تنامي معدل انتقال الدارسين كلما زادت كفاءته الداخلية٠ أما الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي فتقاس بمدى رضا المجتمع عن المخرجات البشرية لهذا النظام، وتلبيته لاحتياجات السوق وخطط التنمية المحلية وغيرها، ومنافسته في المنتديات العالمية بشتى تخصصاتها وفعالياتها العلمية.

تواجه مؤسسات التعليم العالي تحدياً كبيراً يستدعي التفكير الجاد في إيجاد الحلول الكفيلة للتعامل مع النمو المتسارع لإعداد خريجي المرحلة الثانوية وقضية التوسع في الطاقة الاستيعابية لمواجهة هذا النمو المتزايد وقبول أكبر عدد ممكن من هؤلاء الخريجين علماً أن مؤسسات

---

(٢٧) وزارة التخطيط "خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ" الرياض، المملكة العربية السعودية.

التعليم العالي تستقبل ما يقارب من ٨٠% من أعداد خريجي المرحلة الثانوية وما يعادلها وهذه من أكبر نسب القبول على مستوى العالم ففي كثير من الدول المتقدمة لا تتجاوز نسبة القبول لأكثر من ٥٠% من خريجي التعليم العام، وذلك رغم محدودية الإمكانيات والطاقة الاستيعابية وهذا له أثره على الكفاءة النوعية الداخلية نظراً للكلفة المرتفعة للطالب الجامعي واعتماد المؤسسات التعليمية على الدعم الحكومي كما أنه سوف ينعكس على فاعلية البرامج التعليمية والتربوية وكفاءتها نظراً لارتفاع أعداد الطلاب نسبة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس حيث بلغ متوسط نسبة الطالب للأستاذ في الجامعات السعودية في بعض التخصصات (١:٣١) رغم أن خطة التنمية السادسة استهدفت في تحديد تلك النسبة (١:١٧) وهذا يؤكد مدى التباين بين الواقع والمأمول وربما يؤثر ذلك سلباً على سير العملية التعليمية وأداء الأستاذ والطلاب في نفس الوقت، كما أنه بتتبع بعض الأفواج في بعض الجامعات وجد أن نسبة التسرب تصل إلى ٣٢% كما أن السنوات المستثمرة في تخريج الطلاب تصل في بعض الكليات ذات الأربع سنوات إلى (٨,٢) سنه كما أن الضغط على الجامعات يصعب من مهامها في وضع الآلية المناسبة في مراعاة الأنشطة الصفية وغير الصفية على حد سواء وتوفير المناخ العلمي والاجتماعي المناسب لجذب الطلاب والرفع من أدائهم وتحصيلهم الدراسي مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب فمن المهم جداً الحفاظ على المستويات المحققة للتعليم العالي ومدى الكفاءة التي تم الوصول إليها فينبغي لبرامج التعليم العالي تلبية حاجة الطلاب وحاجة المجتمع وكفاءة الإشراف الأكاديمي وكفاءة أساليب التعليم وكفاءة الخدمة البحثية وكفاءة أساليب التقويم وكفاءة تقويم البرامج واستخدام التقنيات الحديثة .

يمثل الخريجون والخريجات أحد مؤشرات مدى كفاءة التعليم العالي وبالنظر إلى أعداد خريجي وخريجات التعليم العالي نجد أنها لا تمثل سوى ٤٣% إذا ما قورن بأعداد الطلاب والطالبات في مختلف البرامج بالإضافة إلى أن هؤلاء الخريجون معظمهم متخصص في مجال نظري ويمثلون أكثر من ٨٠% من العدد الإجمالي للخريجين وهذا قد لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل ولا يخدم برامج التنمية المختلفة والذي يستمد كوادره البشرية المؤهلة والمدربة من التعليم العالي فخطة التنمية تشير إلى أن إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجي التعليم والتدريب خلال الفترة من ١٤٢١/٢٠هـ - ١٤٢٥/٢٤هـ يبلغ (٧٦٠) ألف فرد أي ما يعادل ٩٣% من إجمالي الداخلين إلى سوق العمل ويمثل خريجو التعليم العالي ما نسبته

٤,٢٨% منهم وهذا يؤكد الدور الكبير لمؤسسات التعليم العالي في تنمية القوى العاملة من الناحية الكمية بزيادة أعداد الخريجين في مختلف التخصصات المطلوبة ومن الناحية الكيفية بتنوع مجالات التخصص وتأهيل الخريج على أفضل المستويات العلمية والتطبيقية.

يواجه التعليم العالي في المملكة قضايا رئيسة لها تأثيرها المباشر على الأوليات، وتحتاج إلى معالجة مدروسة تضع في الاعتبار المصلحة العامة، ومنها الحاجة إلى التوازن بين التخصصات المتاحة والمطلوبة في ضوء احتياجات القطاعين العام والخاص. تفعيل أداء مراكز التعليم المستمر والتعليم الذاتي، زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، قصور التوازن النوعي في الخطط والبرامج الأكاديمية، كثرة أعباء ذوي التخصصات الأكاديمية، تعدد مشكلات الهياكل التنظيمية الإدارية، أزمة البحث العلمي، الهدر الطلابي (الفاقد التعليمي)، نقص الكفاية المادية، قلة وظائف الفئة الأساسية للعمليات الأكاديمية.

لقد أدت الزيادة المطردة في أعداد المقبولين بالجامعات بما يفوق طاقتها الاستيعابية، إلى انخفاض في الكفاءة الداخلية والخارجية، ويتمثل ذلك في زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب في الجامعة قبل أن يتخرج، وعدم الانسجام بين مؤهلات الخريجين والخريجات في بعض التخصصات وتلك التي يحتاج إليها سوق العمل، لذا أصبح من الضروري تكثيف الجهود لتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لهذا القطاع . وبالرغم من تأكيدات خطط التنمية المتعاقبة في المملكة على ضرورة الحد من الرسوب والتسرب، إلا أن المؤشرات تدل على أن هذه النسب في ارتفاع مستمر، مع ارتفاع في أعداد الطلبة في التخصصات النظرية تصل إلى ٧٠% من مجموع الطلبة الملتحقين في التعليم العالي.

تتبوأ الجامعات صدارة المؤسسات التعليمية للتعليم العالي من حيث استيعاب خريجي وخريجات الثانوية العامة وما يعادلها وبشكل قد يفوق إمكاناتها الافتراضية فهي تستقطب حوالي ٨٠% من أعداد المقبولين في التعليم العالي و٣٠% من أعداد المقبولات تليها كليات تعليم البنات حيث تستقطب حوالي ٦٠% يليهما كليات المعلمين بما يقارب ١٢% أما بالنسبة للكليات الصناعية والصحية والاتصالات لا تستوعب إلا ما يقارب ٣% من أعداد المقبولين في التعليم العالي[٢٨].

---

(٢٨) عبدالله الفيصل: سبل زيادة الطاقة الاستيعابية بالجامعات لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية: مرجع سابق ١٤٢٣هـ.

يرتبط قبول خريجو الثانوية العامة بطاقة مؤسسات التعليم العالي الاستيعابية وقد ورد في أحد التقارير لوزارة التعليم العالي أن نسبة القبول في مختلف مؤسسات التعليم العالي من العام الدراسي ١٤١٣/١٤١٢هـ وحتى العام ١٤١٧/١٤١٦هـ لم تتجاوز ٨٠% رغم أن معدل النمو في أعداد المقبولين خلال تلك الفترة حوالي ١٦% ومن خلال تتبع قبول الطلاب في المرحلة الجامعية من هذا التاريخ وحتى عام ١٤٢٠هـ. ونجد أن هناك عدم توازن في القبول فيلاحظ أن الكليات الأدبية تستقطب نسبة ٦٦,٨٧% من المستجدين أما الكليات الطبية فتستقطب مانسبته ١٠,١٠%، والكليات العلمية ٢٤,٢% وهي نسبة غير متوازنة في ظل احتياجات خطط التنمية وسوق العمل وإلى ما تشير إليه العديد من تقارير القوى العاملة من أن هذه القوى يصعب تغطيتها على مدى طويل من الزمن وهذا يؤكد مدى الحاجة إلى إعادة النظر في سياسة القبول.

نسبة المقيدين من الطلبة السعوديين في التعليم العالي إلى عدد السكان السعوديين في سن التعليم العالي (الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً) بلغت حوالي ١٤% وفقاً لتعداد السكان لعام ١٩٩٢م وهي نسبة مازالت منخفضة بالمقارنة بمثيلتها في بعض الدول الأخرى المتواضعة الأداء الاقتصادي حيث سجلت ٣٩,٩% في الأرجنتين، ٣٧,٧% في كوريا، ٣٣,١% في بيرو. ولكي تصل معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى المعدلات العالمية، فإنه يجب مضاعفة نسب الالتحاق الحالية من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ووضع إجراءات مرنة لمشاركة القطاع الخاص في التوسع في التعليم العالي ضمن أسس ومعايير عملية تحقق الجودة والنوعية حسب المعايير العالمية. ونظراً لأن الطاقة الاستيعابية تشكل أكبر تحدي تواجهه مؤسسات التعليم العالي، فقد تم التركيز على إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة من خلال تطبيق نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد. ويساعد تطبيق نظام التعليم التعاوني على تخفيف الضغط على الجامعات. وبتطبيق نظام التعليم التعاوني، فإن حوالي ثلث الطلبة سوف يكونوا متواجدين في مؤسسات الإنتاج، مما يزيد من الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية، بالإضافة إلى ربط الدروس النظرية في الجامعة بالتطبيق في مؤسسات الإنتاج مع اكتساب مهارة التعامل في بيئة العمل. ولرفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي تظهر أهمية العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية للتوسع في افتتاح الكليات الجامعية الأهلية مع التأكيد على الجودة والنوعية في البرامج والخطط الأكاديمية. كما أن العمل على تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي افتتاح المزيد من كليات المجتمع الجديدة في مناطق المملكة المختلفة بحسب احتياجاتها التعليمية.

كما تتطلب العديد من البرامج الأكاديمية المراجعة والدمج لبعض الفروع سواء في نفس الجامعة أو بالجامعات في نفس المنطقة وتوحيدها. ولابد من تطوير مؤسسات التعليم فوق المرحلة الثانوية وتوحيد الإشراف الأكاديمي عليها وتحقيق أهداف التعليم بفعالية.

أظهرت تحليلات الوضع الراهن أن مستوى التكامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص ما زال دون الطموحات المستهدفة، مما يضعف مقدرة القطاع الخاص على استيعاب وتوظيف الأعداد المتوقعة بالخطة من الخريجين والخريجات، مما يؤمل بتبنى خطة التنمية الثامنة معالجة هذه القضية ولكي يتم التواصل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص. فمن الوظائف الأساسية لمؤسسات التعليم العالي المساهمة في خدمة المجتمع والعمل على المساهمة في حل مشكلاته، وباستعراض الوضع الراهن يلاحظ وفرة الشهادات الجامعية التي تحقق الاكتفاء منها في المدى المنظور وأصبحت عبئًا على خطط التنمية فضلاً عن العمل على تحقيق الرفاهية لأبنائه، فإن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا من خلال التخطيط المدروس للجامعات في إطار التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية.

العوامل المؤثرة في التعليم العالي

يتأثر التعليم العالي بعدد من العوامل التي تؤثر في كفاءة أدائه ومن أبرزها ما يلي:

- ***التحديات الدولية:***

تتأثر المملكة كدولة متفاعلة مع العالم الخارجي بعدد من التحديات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

١. عدم استقرار أسواق النفط العالمية وأثر ذلك على تنفيذ برامج ومشاريع خطط التنمية.تنامي اتجاهات "العولمة" الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي وفعالياته المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية.
٢. عدم استقرار الأسواق العالمية للأوراق المالية والصرف الأجنبي والمواد الأولية وما يلزم ذلك من تذبذبات – ظلت تزداد حدة وتوتراً – في الأسعار والعوائد.
٣. بروز مشكلة نقص الموارد المالية كمشكلة عالمية وانعكاس ذلك على المملكة.

٤. استمرار الثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات وما يتمخض عنها من تطور هائل ومتصل في إمكانيات معالجة البيانات والمعلومات وتخزينها واسترجاعها ونقلها وتدفقها محلياً وعالمياً بسرعة فائقة وتكلفة معقولة.
٥. بروز العلم والتقنية وسيلة ضرورية وحاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي.
٦. التغيرات السياسية في العالم والمنطقة.
٧. القيود المفروضة على قبول الطلاب المبتعثين.

- ***التحديات المحلية***

١. تنامي دعوة الإصلاح والتطوير من القيادة السعودية مما يساعد في تبني برامج التطوير.
٢. تواصل النمو السكاني بوتيرة عالية.
٣. تنامي الطلب على خدمات التعليم والتدريب.
٤. ارتفاع معدل الفئة العمرية من الشباب الراغب في الدخول لسوق العمل.
٥. النمو المتسارع للتعليم العالي مع عدم تدني كفاءة تلبيته لحاجات سوق العمل.
٦. انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية المتمثلة في زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب حتى يتخرج، وزيادة عدد السنوات المستثمرة لكل خريج.
٧. ضعف توافق مؤهلات الخريجين وحاجات سوق العمل.

- ***الفرص المتاحة***

١. تنامي دعوة الإصلاح والتطوير من القيادة السعودية مما يساعد في تبني برامج التطوير.
٢. الارتفاع النسبي لميزانيات التعليم والتعليم العالي.
٣. توجيه عملية تطوير المناهج الدراسية فيما يخدم حاجات التنمية بعيدة المدى.
٤. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم مع عودة رؤوس الأموال المهاجرة.

٥. إنشاء الوقف الإسلامي للتعليم واستقطاب الأموال المصدرة للجمعيات الخيرية في الخارج.
٦. توجيه الرغبة في التعليم العالي للطلاب والطالبات في برامج التدريب المنتهية بالتوظيف حسب احتياجات المنظومة.

البرامج والمشروعات المقترحة في خطة العلوم والتقنية الأولى وخطة التنمية الثامنة:

تتطلب خطة العلوم والتقنية طويلة المدى (٢٠ عاماً) البدء في وضع البنى الأساسية للتعليم العالي أو تطوير ما هو قائم منها. من هذا المنطلق تم اقتراح برامج ومشروعات للخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية وخطة التنمية الشاملة الثامنة، جدول (٤).

جدول (٤): برامج ومشروعات الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية وخطة التنمية الشاملة الثامنة.

البرنامج الفرعي	المشروع	الهدف العام	الجهة المنفذة
برنامج تنمية الموارد البشرية العلمية والتقنية			
المعاهد والبرامج التعليمية العليا المتميزة	إنشاء أربعة معاهد عليا متميزة للتقنية والتطوير التقني	تأهيل نخبة من القدرات البشرية الوطنية المتميزة والرائدة في مجالات التطوير التقني والهندسي في القطاعات ذات الأهمية	وزارة التعليم العالي
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	فتح برامج جديدة للدراسات العليا في المجالات الاستراتيجية والتقنيات المتقدمة	تكوين نخبة من القدرات البشرية الوطنية المتميزة والرائدة في مجالات البحث العلمي والتطوير التقني والهندسي في المجالات الاستراتيجية	وزارة التعليم العالي
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	تقدير احتياجات الاقتصاد الوطني المستقبلية من العلمـــاء والمهندسيـــن والمساعدين	التعرف على هيكل القوى العاملة العلمية والتقنية والفنية والمهنية في الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته، وتقدير الاحتياجات المستقبلية منها بما يفضي إلى توجيه مؤسسات التعليم والتدريب لسد احتياجات المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

برنامج تنمية الموارد البشرية العلمية والتقنية			
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	فتح كليات وأقسام جديدة في المجالات الاستراتيجية	تكوين قوى وطنية بشرية مؤهلة لتلبية احتياجات المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية	وزارة التعليم العالي
البرنامج الفرعي	**المشروع**	**الهدف العام**	**الجهة المنفذة**
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	إحداث برامج جامعية متوسطة في مجالات العلوم والتقنية	تكوين قدرات بشرية وطنية من المساعدين الفنيين لتلبية حاجة المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية	وزارة التعليم العالي
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	التوسع في إقامة برامج متعددة التخصصات	إيجاد برامج لتأهيل علميين متعددي التخصصات قادرين على الإسهام في التنمية العلمية والتقنية	وزارة التعليم العالي
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	دعم وتفعيل برامج تدريب طلاب العلوم والتقنية	تفعيل وتعزيز برامج التدريب لإكساب الطالب مهارات تطبيقية فعلية	وزارة التعليم العالي
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العلمي والتقني والفني	التوسع في استخدام تقنية المعلومات في التعليم العالي	إدخال تقنيات المعلومات في طرائق التعليم ومناهجه	وزارة التعليم العالي
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العلمي والتقني والفني	فتح أقسام في المجالات الرائدة والاستراتيجية	تلبية احتياجات المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية من القوى البشرية المؤهلة في المجالات الاستراتيجية وبما يقود إلى زيادة معدلات القيد في المجالات العلمية والتقنية	وزارة التعليم العالي
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	تقوية مناهج وطرائق تدريس العلوم والرياضيات في التعليم العام	تقوية الأساس العلمي لطلاب التعليم العام لتلبية احتياجات منظومة العلوم والتقنية المستقبلية	وزارة التربية والتعليم
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	تقوية مناهج وطرائق تدريس اللغة العربية	ترغيب وتمكين الطلاب من اللغة العربية بما يقود إلى تبني اللغة العربية لغة للعلوم والتقنية	وزارة التعليم العالي

برنامج تنمية الموارد البشرية العلمية والتقنية			
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	تقوية مناهج وطرائق تدريس اللغة الإنجليزية	ترغيب وتمكين الطلاب من اللغة الإنجليزية بما يقود إلى فهم أعمق للعلوم والتقنية	وزارة التربية والتعليم
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	تطوير وتفعيل مختبرات العلوم والحاسب الآلي في مدارس التعليم العام	التوسع في إنشاء مختبرات العلوم والحاسب الآلي وتحديثها وتفعيل دورها في العملية التعليمية	وزارة التربية والتعليم
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	الإرشاد المهني للطلاب لتعريفهم بالمهن	تضمين برامج الإرشاد المهني للطلاب في المناهج	وزارة التربية والتعليم
البرنامج الفرعي	**المشروع**	**الهدف العام**	**الجهة المنفذة**
التوسع الكمي والنوعي في التعليم العالي	إدخال البحث والتطوير جزء من المناهج	إدخال مفاهيم البحث والتطوير في مناهج التعليم العام	وزارة التربية والتعليم
التدريب والتعليم العلمي والتقني المستمر	إعداد برامج تدريبية للتأهيل المستمر في المجالات الرائدة لأعضاء هيئة التدريس	التطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في المجالات الرائدة والاستراتيجية	وزارة التعليم العالي
الابتعاث في المجالات الجديدة والاستراتيجية	الابتعاث في المجالات الجديدة والاستراتيجية	إعداد وتأهيل القدرات البشرية الوطنية في المجالات العلمية والتقنية الجديدة والاستراتيجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من القدرات البشرية	وزارة التعليم العالي
الابتعاث في المجالات الجديدة والاستراتيجية	ابتعاث العلميين والتقنيين في مجالات تقنيات تحلية المياه	إعداد وتأهيل القدرات البشرية الوطنية في مجالات تقنيات تحلية المياه المالحة.	وزارة التعليم العالي
الابتعاث في المجالات الجديدة والاستراتيجية	ابتعاث الباحثين في المجالات الجديدة والاستراتيجية	إعداد وتأهيل القدرات البشرية في المجالات العلمية والتقنية الجديدة والاستراتيجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة	وزارة التعليم العالي

		من الباحثين المتميزين	
الابتعاث في المجالات الجديدة والاستراتيجية	ابتعاث الباحثين في المجالات الجديدة والاستراتيجية	ابتعاث العلميين والتقنيين في مجالات تقنيات تحلية المياه المالحة	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
الابتعاث في المجالات الجديدة والاستراتيجية	ابتعاث الباحثين في المجالات الجديدة والاستراتيجية	إعداد وتأهيل القدرات البشرية في المجالات العلمية والتقنية الجديدة والاستراتيجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الباحثين المتميزين	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
الابتعاث والتدريب	الابتعاث في مجالات البيئة	إعداد وتأهيل القدرات البشرية في مجالات المحافظة على البيئة وتنميتها.	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
برنامج تطوير الأنظمة التي تحكم أداء منظومة العلوم والتقنية والابتكار			
تطوير الأنظمة التي تحكم أداء منظومة العلوم والتقنية والابتكار	إعداد نظام يشجع القطاع الخاص الوطني والدولي على إنشاء مؤسسات تعليم عالي	وضع التشريعات والتنظيمات التي تشجع القطاع الخاص الوطني والدولي على إنشاء جامعات ومؤسسات تعليم عال أهلية في مجالات العلوم والتقنية	وزارة التعليم العالي

The National Plan of Sciences and Technology and the Future of Higher Education

Khalid Aleissa
Head of The Training and Education Group,
The National Plan for Science and Technology,
Atomic Energy Research Institute,
King Abdulaziz City for Science and Technology,
Riyadh, Saudi Arabia
kaleissa@kacst.edu.sa

ABSTRACT. The role of higher education in implementing science and technology on national level is considered a major milestone. The frame of the national science and technology plan was already established and promulgated. The plan is for 20 years and consists of four plans each is for five years long. The training and education group- National Plan for Science and Technology, has conducted a study of the current national status of science and technology and comparison with other countries experience in the field. Based on the results of this study, the national plan for science and technology has recognized the role of higher education in implementation of science and technology plan and proposed certain programs and projects for enhancing the reliance on science and technology and development of human resources in this field in order to elevate the development needs and increase the national income revenues.